COMCEC

تقرير
الدورة التاسعة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
ديسمبر 2023

مكتب تنسيق الكومسيك
ديسمبر 2023

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقرير
الدورة التاسعة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
ديسمبر 2023 إسطنبول

مكتب تنسيق الكومسيك

ديسمبر 2023

العنـوان
مكتب تنسيق الكومسيك
Necatibey Cad. 110/A
Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 57 10
Fax : 90-312-294 57 77 – 57 79
Website : http://www.comcec.org
e-mail : comcec@comcec.org

جدول المحتويات

الجزء الأول رقم الصفحة

	قرارات منظمة التعاون الإسلامي التي تشكل الأساس والدليل لأنشطة الكومسيك	
I.	القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بشأن إنشاء اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة رؤساء الدول	**7**
II.	البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس بتكليف رئيس الجمهورية التركية برئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	**8**
III.	البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر "الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام". الجمهورية التركية.	**9**

الجزء الثاني

	جدول أعمال وقرار وتقرير دورة الكومسيك السابعة والثلاثين	
I.	جدول أعمال دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين	**13**
II.	قرارات دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين	**15**
III.	تقرير دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين	**30**

المرفقات

1.	قائمة المشاركين في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين	**42**
2.	– تقرير لجنة الدورة الثالثة والأربعين	**67**
3.	الكلمة الافتتاحية التي ألقاها معالي رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في الجلسة الافتتاحية	**73**
4.	كلمة معالي د. حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في الجلسة الافتتاحية	**79**
5.	كلمة د. محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB Group، في الجلسة الافتتاحية	**83**
6.	البيان الختامي لمعالي جودت يلماز، نائب رئيس الجمهورية التركية	**87**
7.	توصيات السياسات لاجتماعات مجموعة عمل الكومسيك	**92**
8.	قائمة الوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و / أو تقديمها في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين	**118**

الجزء الأول

قـــرارات

منظمة التعاون الإسلامي التي أُنشئت بموجبها

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة

والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

(I)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث
بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي
برئاسة رؤساء الدول
قرار رقم 3/13 س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 19 إلى 22 ربيع الأول 1401هـ الموافق من 25 إلى 28 يناير 1981م.

بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقا من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يـــقـــــرر :

1- إنشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون الثقافية.

2 - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم قدرة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

3 - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

4 - ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

5 - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غالبية الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا إذا حضرته الأغلبية.

==========
==========

(II)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع
بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
إلى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية
البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان افرين..."

(III)

البيان الختامي
للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي
"الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام"
إسطنبول، الجمهورية التركية
14-15 إبريل/نيسان 2016

(OIC/13th SUMMIT 2016/FC/FINAL)

1. أولى المؤتمر أهمية بالغة للربط متعدد الوسائط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر المستجدات الأخيرة الخاصة بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان، وشجع ملاك مشروع المنظمة والأطراف المعنية على مواصلة جهودهم من أجل حشد الدعم الفني والتمويل لإنجاح تنفيذ هذا المشروع التكاملي.

2. أشاد المؤتمر بدور اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة في المجال الاقتصادي.

3. أعرب المؤتمر عن عميق تقديره للتنفيذ الناجح للنسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظامها الأساسي، اللذين اعتمدتها هما القمة الاستثنائية الرابعة. وأهاب المؤتمر بجميع الدول الأعضاء تعزيز تنفيذ النسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظامها الأساسي بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، وبما يتماشى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، كما طلب من الدول الأعضاء مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال الكومسيك تحت رئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية.

الـجـزء الثـانـي

ـــدول أعمـــال، وقـــرار، تقرير الدورة

التاسعة والثلاثين اللجنة الدائمة للتعاون

الاقتصادي والتجاري لمنظمة

التعاون الإسلامي

مسودة جدول أعمال
دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين
(2-5 ديسمبر 2023)

الأصل: بالإنجليزية

جدول أعمال
للدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك
(2-5 ديسمبر 2023)

1. افتتاح الجلسة واعتماد جدول الأعمال
2. تقرير عن استراتيجية الكومسيك وتنفيذها
3. تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي – 2025: البرنامج التنفيذي
4. التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5. التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي
6. تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الإقتصادي
7. تعميق التعاون المالي
8. تحسين النقل والاتصالات
9. تطوير قطاع السياحة بصورة مستدامة وقابلة للتنافس
10. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على استمرارية الأمن الغذائي
11. التخفيف من حدة الفقر
12. التعاون في التحول الرقمي
13. تبادل الآراء بشأن " تحسين قدرات التجارة الإلكترونية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "
14. موعد انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك
15. أية مسائل أخرى
16. اعتماد القرارات

I

قرارات
دورة الكومسيك
التاسعة والثلاثين

(2-5 ديسمبر 2023)

الأصل: بالإنجليزية

قرارات
دورة الكومسيك
التاسعة والثلاثين
(إسطنبول، تركيا، 2-5 ديسمبر 2023)

انعقدت دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي) في 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2023، في إسطنبول؛

بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يوم 31 مايو/أيار 2019، التي أثنت على دور الكومسيك برئاسة رئيس الجمهورية التركية في المساهمة في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، وأثنت بالغ الثناء على النجاح في تنفيذ النظام الأساسي المنقح للكومسيك والاستراتيجية المُعتمدة خلال مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع؛

وبالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية CFM، والكومسيك ومؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع، ومؤتمر القمة الاقتصادي للكومسيك في العام 2009، والدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ودورة الكومسيك الثامنة والثلاثين؛

وتأكيداً على التزام البلدان الأعضاء في برنامج منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل المُعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في 14-15 أبريل/نيسان 2016 في إسطنبول بتركيا وباستراتيجية الكومسيك التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع والمقام في 14-15 أغسطس/ آب 2012 في مكة المكرمة؛

وبالإشارة إلى أهداف الكومسيك وولايتها وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن القمة الإسلامية والنظام الأساسي للكومسيك، بما في ذلك اعتبارها بمثابة المنتدى المركزي للبلدان الأعضاء لمناقشة الشؤون الاقتصادية والتجارية العالمية.

تحيط علمًا بتقديم التقارير المرحلية، وأوراق العمل والدراسات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال التي قدمتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك CCO، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC؛

تعرب عن تقديرها للبلدان الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية والاجتماعات وورش العمل والمعارض وغيرها من الأنشطة في مجالات التعاون؛

وإذ **تشيد** بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICD، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA.

1. **وإذ تستذكر** القرار ذي الصلة الصادر عن القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في الرياض، فإنها **تشجع** البلدان الأعضاء على تنفيذ القرار المذكور تنفيذاً كاملاً.

2. **وإذ تشيد** بالمساعي الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الكومسيك والتوصيات الوزارية المتعلقة بالسياسات من قبل البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، **تدعو** البلدان الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ توصيات السياسة العامة وتسخير فوائد المرافق والآليات الحالية، ولا سيما مجموعات عمل الكومسيك وبرامج الكومسيك لدعم المشاريع، **وتطلب** من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي دعم البلدان الأعضاء لتحقيق هذه الغاية.

3. **تدعو** الدول الأعضاء إلى استخدام نظام متابعة سياسات الكومسيك لتقديم المعلومات والبيانات اللازمة حول تنفيذ توصيات السياسة الوزارية للكومسيك في بلدانها، **وتطلب** من مكتب تنسيق الكومسيك CCO تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكومسيك إلى دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة وغيرها من منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

4. تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك CCO، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة ITFC، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، في تنفيذ استراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسة الوزارية.

5. **تؤكد** على أهمية تحقيق الأهداف المحددة في برنامج منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل والمتابعة النشطة للقسم الاقتصادي والتجاري من البرنامج من قبل الكومسيك، **تطلب** اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقدم بانتظام تقارير مرحلية شاملة عن تنفيذ البرنامج إلى دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.

6. **تحيط علماً** بنتائج تقرير مركز الأبحاث SESRIC بعنوان "الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023: "صعود الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية"، وعلى وجه الخصوص؛ **تسليط الضوء** على عدد من التوصيات السياسية لتعزيز دمج التقنيات الرقمية في الأنشطة الاقتصادية، وسد الفجوة الرقمية في الوصول إلى الخدمات الرقمية والبنية التحتية، **وتشجع** مركز الأبحاث SESRIC على إطلاق برنامج بناء قدرات التحول الرقمي، يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على التنقل والازدهار بفعالية في العصر الرقمي، **وتكلف** مركز الأبحاث SESRIC بمواصلة رصد التطورات الاقتصادية العالمية وآثارها على البلدان الأعضاء، وكذلك مواصلة تقديم التقارير عنها إلى دورات الكومسيك السنوية.

7. **وبالإشارة** إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، **تطلب** اللجنة من البلدان الأعضاء التي لم توقع وتصادق بعد على الاتفاقيات في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تفعل ذلك.

8. **وبالنظر** إلى أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومنصف وعادل من أجل النمو المستدام للبلدان، **وإذ تحيط علماً** بالمساعدة التقنية الحالية التي تقدمها بلدان منظمة التجارة العالمية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول غير المشاركة في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، **وتدعو** البنك الإسلامي للتنمية IsDB والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT إلى مواصلة تقديم مساعدتهما الفنية للبلدان الأعضاء في سياق

المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتنسيق موقف الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية بهدف وضع منصة مشتركة للمفاوضات في إطار المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في شهر شباط/فبراير 2024 في أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة.

9. وإذ ترحب بتفعيل استراتيجية الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2022 بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك الوزارية وقرارات لجنة التفاوض التجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي TCN، **تطلب** من البلدان المشاركة، التي لم تفعل ذلك بعد، استكمال إجراءاتها الداخلية، **وتدعو** البلدان الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقات الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC، للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن واستكمال الإجراءات الأخرى للانضمام إلى النظام.

10. وفي معرض التأكيد على الدور الهام الذي تضطلع به أمانة لجنة التفاوض التجاري في النظر في القضايا التي تمت مواجهتها في تنفيذ نظام الأفضلية التجارية TPS-OIC، وكذلك مناقشة خارطة الطريق للفترة المقبلة، **تشيد** بعقد اجتماعي لجنة التفاوض التجاري TNC افتراضيا في (6-7) يونيو 2023، و20 نوفمبر 2023، على التوالي، **وتدعو** الدول المشاركة في TPS-OIC إلى المشاركة بنشاط في اجتماعات لجنة التفاوض التجاري، وتقديم التقارير عن حالة التنفيذ في بلدانها إلى أمانة لجنة التفاوض التجاري.

11. ترحب باجتماع الوزراء ورؤساء الوفود المحترمين في 4 ديسمبر 2023 على هامش دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين، حيث يناقش الوزراء ورؤساء الوفود المحترمين القضايا المتعلقة بأجندة التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما نظام الأفضليات التجارية بين منظمة التعاون الإسلامي.

12. تعرب عن تقديرها للجمهورية التركية لتطوعها لاستضافة الدورة الثالثة للجنة التفاوض التجاري على المستوى الوزاري في شكل مفتوح العضوية في الربع الثالث من عام 2024 **وتطلب** من جميع الدول الأعضاء المشاركة مشاركة فعالة في هذا الحدث الهام.

13. تعرب عن تقديرها لتنظيم ورشات العمل والندوات عبر الإنترنت والدورات التدريبية والمنتديات التي يعقدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT ومؤسسات البلدان الشريكة في مجال التجارة، **وتطلب** من البلدان الأعضاء الاستمرار في تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتعلقة بإحصاءات ولوائح التجارة والاستثمار.

14. تعرب اللجنة كذلك، عن تقديرها لأنشطة تمويل التجارة وتطوير التجارة التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، وحشد التمويل من شركاء التنمية لتمويل العمليات التجارية في البلدان الأعضاء، بما من شأنه المساهمة في تحقيق هدف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25 في المئة بحلول عام 2025.

15. تطلب من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، بالتعاون مع مركز الأبحاث SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، مواصلة جهودها لاستكمال الاستعدادات الفنية لإطلاق برنامج ذكاء الأعمال لمنظمة التعاون الإسلامي، وتقديم تقرير مرحلي إلى اجتماع لجنة المتابعة الأربعين، ودورة الكومسيك الوزارية الأربعين.

16. وإذ تشيد بجهود معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC في مجالات التقييس والمقاييس والاعتماد، وكذلك البنية التحتية للجودة، وتأثيرها على تيسير التجارة وبناء القدرات، **تدعو** البلدان الأعضاء إلى اعتماد واستخدام معايير معهد المواصفات SMIIC التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بوصفها معاييرها الوطنية بهدف المساهمة في تنسيق المعايير وتخفيف الحواجز التقنية أمام التجارة بين البلدان الأعضاء. **وتدعو** البلدان الأعضاء المعنية، التي

تستخدم معايير معهد المواصفات OIC/SMIIC، إلى اعتماد هذه المعايير رسمياً وفق إرشادات اعتماد معهد SMIIC.

17. **تدعو اللجنة** البلدان الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لإعفاء البضائع والسلع الفلسطينية من الرسوم الجمركية وأي رسوم وضرائب لها نفس الأثر، ومن دون قيود كمية أو نوعية، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ودعم جهود دولة فلسطين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

18. **وإدراكاً** لأهمية المشاركة الشخصية للشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs في تيسير التجارة، **تطلب** من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعونات على المشاركة في منتديات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA الخاصة بقطاعات محددة، ولا سيما من فلسطين ومجموعة دول الساحل الخمس G5، والبلدان الأعضاء البعيدة جغرافياً، وتسهيل التعاملات (B2B) بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، وخاصة في فلسطين والمعارض الخاصة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

19. وإذ **تحيط علماً** بالدور المهم لمركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في تسوية المنازعات، **تدعو البلدان** الأعضاء إلى تشجيع مؤسساتها ذات الصلة على المشاركة الفعالة في أنشطة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز.

20. **ترحب** باستضافة المملكة المغربية الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT بين 14-16 أيلول/سبتمبر 2023 في الدار البيضاء للتفاوض بشأن دراسة تطوير آلية لتسوية منازعات الاستثمار أو لاستكشاف إمكانية إدراج تسوية منازعات الاستثمار ضمن وظائف مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي واستكشاف الجوانب الفنية المتعلقة بذلك، **كما ترحب** باستضافة جمهورية تركيا الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عام 2024 في إسطنبول.

21. **مع الأخذ في الاعتبار** الدور الحاسم لتمويل القطاع الخاص في تعبئة الاستثمارات الخاصة وضمان النمو الاقتصادي المستدام للبلدان الأعضاء، **تثني** على المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجهودها في تعزيز تنمية القطاع الخاص ومساعدة التقدم الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقديم الدعم المالي والخدمات الاستشارية للقطاع الخاص، **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى مواصلة الاستفادة من مرافق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من خلال مشاريع ملموسة تهدف إلى خلق المنافسة وريادة الأعمال وفرص العمل.

22. **بالإشارة** إلى القرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثين وقرار اجتماع متابعة الكومسيك التاسع والثلاثين بشأن تطوير برنامج جيد التصميم للشركات الصغيرة والمتوسطة، **تشيد** بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة من خلال إجراء البحوث بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والاجتماعات الفنية من أجل تصميم برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة.

23. **ترحب** باستضافة الاجتماع رفيع المستوى حول برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي استضافته رئاسة إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) في الجمهورية التركية في 2023 كانون الأول/ديسمبر 2023 في إسطنبول.

24. وإذ **تحيط علماً** مع التقدير بتوصيات الاجتماع رفيع المستوى حول برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي استضافته رئاسة إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) في الجمهورية التركية في 3

كانون الأول/ديسمبر 2023 في إسطنبول على هامش الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك، فإنها **تدعو** البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة الفاعلة في أنشطة هذا البرنامج.

25. تدعو البلدان الأعضاء إلى دعم الترويج لصندوق الشريعة الدولي (S&P OIC/COMCEC) الذي يتضمن أسهماً من مؤشر الشريعة 50 للكومسيك (OIC COMCEC 50 Shariah Index) الذي تطور بتنسيق بين منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي للمستثمرين والمجتمعات المالية في بلدانهم.

26. تطلب من الأمانة العامة لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي استكمال التحضيرات الفنية لمشروع تبادل الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي، على أساس نموذج سلسلة الكتل (block-chain)، بالتعاون مع البنوك المركزية للبلدان الأعضاء المهتمة.

27. وبالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك الوزارية، **تطلب** من أمانة الكومسيك لمنتدى منظمي أسواق رأس المال للكومسيك، الإسراع في التحضيرات القانونية والإدارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء منصة الكومسيك الإلكترونية العقارية، **وتدعو** البلدان الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، إلى تحديد هيئاتها المخولة وإخطار أمانة المنتدى من أجل تعزيز التنسيق.

28. وإذ تعيد التشديد على أهمية مشروع سكة حديد (داكار – بورتسودان) كأحد أهم مشاريع التنمية الهادفة إلى تعزيز حركة الأشخاص والبضائع بين البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **تطلب** من الأمانة العامة، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، تسريع اتصالاتها مع البلدان الأعضاء الراغبة بعقد الاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي للنقل في أقرب وقت ممكن، مع جدول أعمال محدد للمشروع المذكور أعلاه.

29. وإذ تذكِّر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك الوزارية، **تدعو** اللجنة الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم مؤسساتها ذات الصلة وشركات السياحة ومنظمي الرحلات السياحية وما شابه ذلك، ومواصلة جهودهم من خلال تنظيم حملات ترويجية وجولات إضافية إلى القدس الشريف، بين أمور أخرى، لدعم الفلسطينيين المقيمين في القدس وإظهار التضامن معهم.

30. وإذ ترحب بتنظيم المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في الدوحة/دولة قطر في الفترة (1-2) أكتوبر 2023، والمؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل الذي عقد (21-23) نوفمبر 2023 في (باكو، أذربيجان)، على التوالي، **تدعو** البلدان الأعضاء إلى مواصلة جهودها من أجل تحقيق القرارات المعتمدة من هذين المؤتمرين.

31. وإذ تشدد على أهمية "الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي 2031" لتوسيع نطاق الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في جغرافية منظمة التعاون الإسلامي، **تدعو** البلدان الأعضاء إلى دعم جهود المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى أقصى حد ممكن، **وتطلب** من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مساعدة الدول الأعضاء في هذه العملية وفقًا لذلك.

32. تشيد بجهود مركز الأبحاث SESRIC في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب التقني والمهني OIC-TVET للفترة (2020-2025)، **وتطلب** من مركز الأبحاث SESRIC مواصلة تقديم تحديثات منتظمة للتقدم المحرز لكل من دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة، وتحديد التحديات المحتملة، واقتراح استجابات استراتيجية لضمان استمرار التنفيذ الناجح لبرنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-VET.

33. وكذلك، تشيد بجهود مركز الأبحاث SESRIC في إعداد تقارير سنوية حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديمها إلى دورات الكومسيك الوزارية بشكل منتظم، و**تطلب** من مركز SESRIC مواصلة تنفيذ أنشطة التدريب الإحصائي مع التركيز على أهداف

التنمية المستدامة ذات الأولوية لصالح مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية StatCaB.

34. **وبالإشارة** إلى القرار ذي الصلة الصادر عن دورات الكومسيك، **تطلب** اللجنة من مكتب تنسيق التعاون مواصلة تجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما يتماشى مع مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لتقديمها إلى دورة الكومسيك الأربعين

35. **تشدد** على الدور الهام لمؤسسات الضمان الاجتماعي SSIs في تعزيز الرفاه الاجتماعي والأمن الاقتصادي داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تعترف بجهود مركز SESRIC في هذا المجال، **وتطلب** من المركز تعزيز جهوده في الاستعدادات التقنية والتعاون مع البلدان الأعضاء المهتمة، بهدف إطلاق شبكة للتعاون بين مؤسسات الضمان الاجتماعي داخل منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف تعزيز الأمن الاقتصادي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

36. **تحيط علماً مع التقدير** بجهود منتدى الكومسيك رفيع المستوى للتحول الرقمي في تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء في مجال التحول الرقمي، **وتدعو** البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في فعاليات المنتدى رفيع المستوى في الفترة المقبلة.

37. **ترحب** بتوصيات السياسة الصادرة عن الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالتجارة، والذي كان بمثابة الاجتماع التحضيري للجلسة الوزارية لتبادل الآراء حول "تعزيز قدرات التجارة الإلكترونية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي عقدت في الفترة 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى تنفيذ هذه التوصيات والإبلاغ عن التقدم المحرز من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك.

38. **تقرر** "التحول الرقمي في أنظمة الدفع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لجلسة تبادل وجهات النظر في دورة الكومسيك الأربعين، **وتطلب** من مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي في اجتماعها الثاني والعشرين، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، الخروج بتوصيات سياسية ملموسة بشأن هذا الموضوع وتقديم تقرير عنها إلى دورة الكومسيك الأربعين.

39. **تقرر** عقد الاجتماع الأربعين للجنة المتابعة في 22-23 أيار/مايو 2024، وعقد دورة الكومسيك الأربعين في الفترة 2-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في تركيا.

القرارات التكميلية لدورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين

1. **ترحب** بتقرير تنفيذ استراتيجية الكومسيك المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك، والذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، **وتثني** على البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيمة في تنفيذ الاستراتيجية.
2. **ترحب** بتوسيع نطاق برنامج كومسيك القدس ليشمل مجالات مواضيعية جديدة مثل ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، وتمكين الشباب، والتجارة الإلكترونية، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ خمسة مشاريع ستنتهي منها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية في إطار البرنامج بحلول نهاية عام 2023.
3. **ترحب** بالدعوة الحادية عشرة لتقديم مقترحات المشاريع التي قدمها مكتب تنسيق الكومسيك في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع.

4. **تحيط علماً مع التقدير** بالتقرير الذي قدمته الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي-2025: **يدعو** برنامج العمل، مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى حضور الاجتماع التنسيقي السنوي السابع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ACMOI في يناير 2024، في جدة، بمقر منظمة التعاون الإسلامي الرئيسي.

5. **ترحب** بإطلاق مركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو مؤسسة متخصصة جديدة تابعة للمنظمة، ليكون بمثابة وكالة منفذة لقرارات المنظمة وبرامجها في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية.

6. **تثني** على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصدقت على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، **وتحث** البلدان الأعضاء الأخرى في المنظمة على إتمام ما يلزم من ترتيبات للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور في أقرب وقت ممكن.

7. **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماعين العشرين والحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري في 2 أيار/مايو 2023 و 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على التوالي، تحت شعار "تعزيز قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بتوصياتهما المتعلقة بالسياسات والمصنفة تحت أربعة عناوين مختلفة.

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/……)

8. **ترحب** بالأنشطة التي نفذها مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، والبنك الإسلامي للتنمية IsDB، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، صندوق التضامن الإسلامي ISFD، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC، في مجال اختصاصاتهم، بما يتماشى مع استراتيجية الكومسيك منذ دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين.

9. **تشيد** بجهود مركز الأبحاث SESRIC لتفانيه المستمر في صياغة التقارير الفنية الأساسية والدراسات البحثية التي تغطي المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة ذات الصلة بمؤتمرات واجتماعات منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما المؤتمرات الوزارية القطاعية ودورات اللجنة الدائمة، **وتعرب عن تقديرها** لمركز SESRIC لتقاريره ودراساته البحثية المحددة التي أجراها منذ دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين، والتي تتناول المجالات الحيوية للتعاون التجاري بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ودور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي، والنقل والاتصالات، والزراعة والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، والتعاون المالي.

10. **تشيد** بمركز الأبحاث SESRIC لتنفيذه مجموعة شاملة من برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر بالغ الأهمية لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وتحيط علماً مع التقدير** بتنفيذ 58 نشاطا لبناء القدرات منذ دورة الكومسيك الثامنة والثلاثين في مجالات تعاون الكومسيك السبعة، والتي تم تصميمها خصيصا لخدمة تنفيذ توصيات الكومسيك الوزارية المتعلقة بالسياسات، وكذلك استراتيجية الكومسيك.

11. **تشيد** بجهود بنغلاديش وإيران وسورينام وتركيا ومعهد SMIIC لتنفيذ المشاريع التجارية التالية بنجاح في عام 2023 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- مشروع "تطوير القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات الحلال المحتملة في بنغلاديش" الذي تنفذه بنغلاديش بالشراكة مع تركيا ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC.
- مشروع "بناء القدرات والتعزيز المؤسسي لقواعد المنشأ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي تنفذه إيران بالشراكة مع تركيا،
- مشروع "دعم وضمان الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا لمواصلة العمل أثناء الأزمة" الذي تنفذه سورينام بالشراكة مع غيانا وتركيا،
- مشروع "رفع مستوى الوعي للاعتراف متعدد الأطراف / المتبادل وفقًا لمعايير الحلال لمنظمة التعاون

الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية" الذي تنفذه تركيا مع ستة بلدان مستفيدة،

- مشروع "التدريب على طرق الكشف عن الأغذية واللحوم الحلال والمقارنة بين المختبرات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي" الذي ينفذه معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بالشراكة مع 10 بلدان مستفيدة.

12. تعرب عن تقديرها للنشاط الذي أجراه المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT في عام 2023، وتدعو البلدان الأعضاء للمشاركة بنشاط في المعارض والمعارض الفنية والمنتديات التالية التي سينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في عام 2024:

- حلقة نقاش حول فن الطهي والصحة والسياحة الإسلامية على هامش المعرض السياحي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي في الدوحة في الفترة (20-22) تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
- ستُعقد ورشة حول الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة الإقليمية لصالح المؤسسات والشركات المملوكة للنساء في البلدان الناطقة باللغة الإنكليزية في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 18-20 كانون الأول/ديسمبر 2023 في بانجول في غامبيا.
- المعرض التجاري الثامن عشر لمنظمة التعاون الإسلامي "المعرض التجاري الثامن عشر للبلدان الإسلامية TFOIC"، الذي سيعقد في النصف الأول من عام 2024، في (لاهور، جمهورية باكستان الإسلامية).
- منتدى الأعمال الباكستاني الإفريقي، الذي سيعقد في النصف الأول من عام 2024 بالتزامن مع الدورة الثامنة عشرة لمنتدى المعرض التجاري للبلدان الإسلامية TFOIC.
- منتدى الأعمال الحلال بين منظمة التعاون الإسلامي وأذربيجان والذي سيُعقد في باكو في 24-26 نيسان/أبريل 2024.
- معرض منظمة التعاون الإسلامي العاشر للمنتجات الحلال، والمسمى "معرض الحلال العاشر لمنظمة التعاون الإسلامي" الذي سيُعقد بين 8-12 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في مدينة تونس في الجمهورية التونسية.
- المعرض الصحي الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في الفترة 4-7 تموز/يوليو 2024، في (داكار، جمهورية السنغال).

13. تعرب عن **تقديرها** للجمهورية التونسية، لاستضافتها ورشة العمل المقرر تنظيمها في (10-11) يناير 2024، تحضيرا للاجتماع الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

14. ترحب باستعداد المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب تنسيق الكومسيك بصفته أمانة لجنة التفاوض التجاري، لتنظيم ورشات عمل للتوعية بشأن نظام حماية التجارة في منظمة التعاون الإسلامي وتأثيره على القطاع الخاص في بنغلاديش، وتشاد، ونيجيريا، وباكستان، والمنطقة العربية، وعلى مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في عام 2024.

15. **تكرر طلبها** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT والبنك الإسلامي للتنمية IsDB تطوير برنامج مساعدة فنية لصالح دولة فلسطين بشأن مفاوضات التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وتيسير التجارة، وتدريب المفاوضين المحليين، واستراتيجيات وصول الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق من خلال برنامج الربط العكسي مع الدول الأعضاء الأخرى.

16. **تدعو** اللجنة بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى مساعدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

17. **كما تدعو** اللجنة الدول الأعضاء والمؤسسات ذات العلاقة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الدعم للبلدان

الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة الفنية في مجال تيسير التجارة من أجل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

18. **تحيط علماً مع التقدير** أنه بحلول عام 2023، بلغ إجمالي موافقات ومدفوعات التمويل التجاري، للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC؛ 73.5 مليار دولار أمريكي و61.9 مليار دولار أمريكي على التوالي. **وتشير أيضاً** إلى أن الأموال التراكمية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة **ITFC** التي تم تعبئتها من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة بلغت 44.8 مليار دولار أمريكي.

19. تحيط علما بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتوسيع نطاق التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الزراعة الذي له تأثير مباشر وبارز على تعزيز الأمن الغذائي والإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات التصدير وتخفيف حدة الفقر.

20. **تشيد** بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC في برنامجها العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تعزيز الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامجها الأخير الذي تم إطلاقه بالشراكة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي والهيئة العامة للمؤسسات السعودية الصغيرة والمتوسطة.

21. **تحيط علماً مع التقدير** بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتصميم برنامج ربط تجارة آسيا الوسطى+ (TCCA+)، بالتشاور مع البلدان المستهدفة، بهدف تعزيز قدرات مؤسسات دعم التجارة والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وأذربيجان، فضلاً عن تعزيز مبادرات التعاون الإقليمي بالشراكة مع أصحاب المصلحة.

22. **ترحب** بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتوسيع جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB)، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمارات أداة لتوسيع الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في جميع أنحاء البلدان العربية وبلدان جنوب الصحراء الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

23. **تحيط علماً** بالتقرير المرحلي المقدم من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بشأن مركز ذكاء الأعمال لمنظمة التعاون الإسلامي (OBIC)، والجهود التي تبذلها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وشركائها، لتنظيم برنامجين لبناء قدرات مستخدمي مركز ذكاء الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي في (جدة، المملكة العربية السعودية)، و(إسطنبول، تركيا) في عام 2023.

24. **تحيط علماً مع التقدير** بالمبادرات التي اتخذتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للحد من تأثير جائحة كوفيد-19 على البلدان الأعضاء، وعلى وجه التحديد إطلاق مبادرة الاستجابة للطوارئ ICERI ومرفق ضمان كوفيد CGF، من قبل (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات - صندوق التضامن الإسلامي للتنمية) ICIEC-ISFD.

25. **تحيط علماً مع التقدير** بالأداء المتميز لعمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والذي نتج عنه تأمين أعمال بقيمة 11.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022، مقارنة بـ 9.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وتأمين أعمال بقيمة 5.52 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2023، ليصل المبلغ التراكمي للأعمال المؤمن عليها منذ البداية إلى 100.5 مليار دولار أمريكي، منذ إنشائها.

26. **تقرّ** بدور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في دعم الأعمال البينية المؤمنة بقيمة 47.8 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها وحتى نهاية النصف الأول من عام 2023 (40.2 مليار دولار أمريكي من التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي و 7.6 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات البينية) والتي تشمل 37 بلداً.

27. **ترحب** بعضوية جمهورية أذربيجان وجمهورية طاجيكستان مما زاد عدد البلدان الأعضاء في معهد SMIIC إلى 44 إلى جانب 3 مراقبين.

28. **ترحب** بجهود معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC لقيامه بالأنشطة التالية في مجال اختصاصه؛

- برنامج تدريبي لـ 66 مشاركًا من موظفي وكالة التقييس التشادية (ATNOR) وأصحاب المصلحة حول

"مقدمة عن معهد SMIIC، وأنشطته، ومعايير الحلال لمعهد SMIIC لمنظمة التعاون الإسلامي" في الفترة 11-12 أيلول/سبتمبر 2023، في إنجامينا، جمهورية تشاد.

- دورة تدريبية حول "معايير واختبارات المنتجات الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/SMIIC"، من قبل (معهد SMIIC - اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي لمنظمة التعاون الإسلامي) COMSTECH-SMIIC، عقدت في الفترة 25-29 أيلول/سبتمبر 2023 بالتعاون مع الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في دكا، بنغلاديش.
- اجتماعات الأسبوع الثاني عشر للجنة الفنية واجتماع لجنة SMIIC المعنية بمعايير تقييم المطابقة في الفترة 2-6 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسطنبول، الجمهورية التركية.
- برنامج تدريبي بعنوان (التدريب على طرق الكشف عن الأغذية الحلال واللحوم، والمقارنة بين المختبرات لدول منظمة التعاون الإسلامي)، والذي تم تمويله في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، والذي سيعقد في الفترة (23-26) أكتوبر 2023، في مختبر مراقبة الأغذية التابع للهيئة العامة للغذاء والدواء، (جدة، المملكة العربية السعودية).

29. **تدعو** المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال IFHAB إلى تطوير ترتيبات الاعتراف متعدد الأطراف MRA والحفاظ عليها بين هيئات اعتماد الحلال الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بناءً على معايير معهد المواصفات في منظمة التعاون الإسلامي OIC/SMIIC، على النحو المحدد في البنية التحتية العالمية لجودة الحلال OHAQ لمنظمة التعاون الإسلامي.

30. **وإذ تعرب عن تقديرها** للجمهورية التركية لاستضافتها معرض الحلال 2023 إسطنبول والقمة العالمية التاسعة للحلال بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، في الفترة بين 23-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في إسطنبول، **تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في معرض الحلال 2024 – إسطنبول، وقمة الحلال العالمية العاشرة المقرر عقدها في إسطنبول، تركيا في الفترة (27-30) نوفمبر 2024.

31. **تطلب** من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC تنفيذ برنامج تدريبي في تشخيص وتحليل الأسواق ذات الإمكانات التصديرية العالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لصالح النساء ورواد الأعمال الشباب.

32. **تعرب عن تقديرها** لمملكة البحرين لاستضافتها معرض الحلال خلال فبراير 2024، **وتشجع** البلدان الأعضاء على المشاركة بنشاط في معرض الحلال في البحرين الذي سيغطي مجموعة من المنتجات والخدمات والصناعات، بما في ذلك المنتجات الغذائية والثروة الحيوانية والمنتجات الصيدلانية والخدمات الصحية والطبية ومنتجات مستحضرات التجميل ومختلف الخدمات المالية والسياحية والتعليمية.

33. **تأكيداً** على دور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA كمحرك لحشد الاستثمار، والمساهمة في صنع السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص، والقيام بمبادرات مختلفة لبناء قدرات غرف التجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA من أجل بدء مجموعة واسعة من ورشات العمل للغرف الأعضاء بهدف تعزيز قدرتها وجودة مؤسساتها من خلال أكاديمية ICCIA، **وتدعو** البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تشجيع منظمات القطاعين العام والخاص على المشاركة في المنتديات والفعاليات الخاصة بالقطاعات الضخمة التي تنظمها ICCIA لتنمية القطاع الخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

34. **تحيط علما** بالجهود والأنشطة التالية التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA في تنظيم مختلف المنتديات الخاصة بالقطاعات المتعلقة بمجالات الزراعة المستدامة، والسياحة المستدامة، والاقتصاد الإسلامي، والاستثمار، والاقتصاد الرقمي، وريادة الأعمال، لدعم التنمية المستدامة للقطاع الخاص في منظمة التعاون الإسلامي، والنمو الاقتصادي المرن للبلدان الأعضاء:

- ريادة الأعمال الخضراء في باكستان: الفرص والتحديات في 8 ديسمبر 2022 في كلية كراتشي للأعمال والقيادة (KSBL)

- الثقافة والاقتصاد الإبداعي: حفل "إطلاق العنان للاقتصاد الإبداعي"، في 28 فبراير 2023، دار الاتحاد، كراتشي،

- قمة المستثمرين الملائكيين، مقر الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، (كراتشي، باكستان)، في 18 مارس 2023 معرض آسيا الثالث عشر للمنسوجات، (10-12) مارس 2023

- ملتقى منافع - الطريق إلى مستقبل واعد، مقر غرفة مكة، 10 نيسان/أبريل 2023

- الابتكار الحضري - الفرص والتحديات: عُقد في 25 أيار/مايو 2023 في معهد الشهيد ذو الفقار علي بوتو للعلوم والتكنولوجيا (SZABIST)، كراتشي

- النسيج والتجارة: صياغة النجاح في الأعمال التجارية في 18 أغسطس 2023، في مدرسة وادي السند للفنون IVS

- فن السيراميك: من العاطفة إلى الربح، في 5 أكتوبر 2023، في مدرسة وادي السند للفنون IVS

35. **وإذ تحيط علماً** برؤية الشراكة الثلاثية لمنافع بين الغرفة الإسلامية وغرفة مكة المكرمة وغرفة المدينة المنورة، لتعزيز مكة المكرمة والمدينة المنورة كمحور للأنشطة المالية والتجارية في العالم الإسلامي، **تدعو** اللجنة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى **تشجيع** غرفها على المشاركة الفعالة في سلسلة الفعاليات والمنتديات التي تعقد في إطار الشراكة الثلاثية لمنافع بين الغرفة الإسلامية وغرفة مكة المكرمة وغرفة المدينة المنورة.

36. **وكذلك، إذ تحيط علما** بالجهود المتواصلة التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA لإنشاء مؤسسات للتمويل متناهي الصغر والشروع في دراسة الجدوى بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في منطقة بلدان الساحل الخمس G5 في أفريقيا، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، **تطلب** من الغرفة ICCIA تعبئة الأموال المتاحة من المنظمات الدولية العاملة بشكل خاص من أجل التخفيف من حدة الفقر وصغار المزارعين والاقتصاد الأخضر، لتمويل إنشاء كتيبات تشغيلية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر الإسلامي التابع للغرفة الإسلامية ICCIA.

37. **تحيط علماً** بأن إجمالي الموافقات التراكمية للمؤسسة تبلغ 6.7 مليار دولار أمريكي، ويبلغ إجمالي المدفوعات التراكمية 4.4 مليار دولار أمريكي حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2023.

38. **تحيط اللجنة علماً** مع التقدير بجهود التعاون المتفانية التي تبذلها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD لتطوير أكثر من 10 عمليات مشتركة تزيد قيمتها عن 150 مليون دولار أمريكي، حيث دخلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في شراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC خلال عام 2023، للاستفادة من أوجه التآزر بين كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

39. **تشيد** بجهود المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD في التصدي لتحدي الأمن الغذائي الذي تواجهه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تخصيص مبلغ 270 مليون دولار مع التركيز على المنتجات الغذائية الأساسية وأدوات تعزيز الإنتاجية الزراعية.

40. **تشيد أيضاً** بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD لأنشطتها في مجال تنمية القطاع الخاص لعام 2023، بما في ذلك الموافقات التمويلية بحوالي 700 مليون دولار أمريكي، وصرف التمويل بحوالي 525 مليون دولار أمريكي لمشاريع القطاع الخاص داخل البلدان الأعضاء فيها.

41. **تعرب** عن تقديرها لمركز SESRIC والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD لإعدادهما المشترك لتقرير بعنوان "آفاق الاستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

42. وإذ **تقر** بالتحديات التي تواجهها فلسطين وبالحاجة إلى اتخاذ تدابير لدعمها، **تدعو** اللجنة البلدان الأعضاء إلى دعم الشركات الفلسطينية، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتعزيز قدرتها التصديرية.

43. **وإذ ترحب** بتنظيم جمهورية باكستان الإسلامية للنسخة الرابعة من مؤتمر تنمية التجارة الباكستانية-الإفريقية ومعرض البلد الواحد بين 9-11 كانون الثاني/يناير 2024 في القاهرة في مصر، فإن اللجنة **تدعو** البلدان

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة الفاعلة في هذا الحدث من أجل تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة في مجالات التجارة والاستثمار والقطاع الخاص.

44. **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع العشرين لفريق عمل التعاون المالي (9-10) أكتوبر 2023 في أنقرة في ركيا، تحت شعار "تعزيز التعاون بين البنوك المركزية في مجال العملات الرقمية": "التحديات والآفاق أمام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وترحب** بتوصياته المتعلقة بالسياسات.

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/……)

45. **تشيد** بجهود SESRIC من أجل التنفيذ الناجح للمشروع بعوان "إطلاق العنان لإمكانات التمويل الإسلامي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي تم تنفيذه من قبل SESRIC في عام 2023، بالتعاون مع بنك إندونيسيا BI، وبنك نيجارا ماليزيا BNM، والبنك المركزي السعودي SAMA، والبنك المركزي للجمهورية التركية CBRT، لصالح 40 بلداً عضواً.

46. **ترحب** بتنظيم الاجتماع السابع عشر لمنتدى البورصات لمنظمة التعاون الإسلامي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وعرض استضافة الاجتماع الثامن عشر للمنتدى في عام 2024، من قبل بورصة إسطنبول باعتبارها أمانة منتدى البورصات لمنظمة التعاون الإسلامي. **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في الأنشطة التي يتم تنظمها في إطار هذا المنتدى.

47. **تشيد** بجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC في تنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات حول مختلف الجوانب الفنية والتنظيمية المتعلقة بعمل البورصات، **وتطلب** من SESRIC، بالتعاون مع أمانة منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، تنظيم مثل هذه الأنشطة لصالح البورصات والسلطات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في إطار برنامج سيسرك لبناء قدرات البورصات (SE-CaB).

48. **تشيد** بالجهود التي بذلتها فرق العمل التابعة لمنتدى الكومسيك لمنظمي أسواق رأس المال، ولا سيما بناء القدرات وتنمية السوق والتمويل الإسلامي والتثقيف المالي، **وترحب** بعقد الاجتماع الثاني عشر للمنتدى في الفترة (6-7) نوفمبر 2023. **وبالعرض** المقدم من مجلس أسواق رأس المال CMB في الجمهورية التركية، بصفته أمانة المنتدى، لاستضافة الاجتماع الثالث عشر لمنتدى الكومسيك لأسواق رأس المال، في عام 2024، **وتطلب** من جميع البلدان الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الاجتماع.

49. **ترحب** بالجهود المبذولة لعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في الفترة (24-25) سبتمبر 2023 في إسطنبول، وعرض البنك المركزي للجمهورية التركية بصفته أمانة منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك، لاستضافة اجتماع المنتدى السادس في عام 2024، **وتطلب** من البلدان الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا الاجتماع.

50. **تشيد** ببرامج التدريب وبناء القدرات، ولا سيما في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، والاستقرار المالي والسياسات النقدية التي ينظمها مركز SESRIC لصالح البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء، **وتطلب** من مركز SESRIC مواصلة تنظيم مثل هذه الأنشطة لصالح المؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في إطار برنامج بناء قدرات البنوك المركزية (CB-CaB).

51. **تحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات في الفترة (12-13) تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أنقرة في تركيا، تحت شعار "قياس الآثار البيئية للبنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وترحب** بتوصياته المتعلقة بالسياسة.

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/……)

52. **تشيد** بمركز SESRIC لإعداد تقريره بعنوان "النقل من أجل التنمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: "الآثار المترتبة على التجارة والسياحة والتحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية"، باعتباره وثيقة معلومات أساسية فنية لمؤتمر وزراء النقل القادم لمنظمة التعاون الإسلامي، **وتعرب** عن تقديرها لمركز SESRIC لقيامه بأنشطة بناء القدرات في مجال النقل، **وتطلب** من SESRIC مواصلة تطوير القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في هذا المجال المهم.

53. **تشيد** بجهود بنين وغامبيا ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC من أجل التنفيذ الناجح لمشاريع النقل التالية التي تم تنفيذها في عام 2023 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- مشروع "زيادة القدرات البشرية والمؤسسية لإنشاء وكالة رائدة للسلامة الطرقية"، الذي تنفذه غامبيا بالتعاون مع المغرب، بوصفها بلداً مستفيداً.
- مشروع "تنفيذ آلية لتجديد أسطول مركبات النقل البري في بنين"، الذي تنفذه بنين مع بوركينا فاسو بوصفها بلداً مستفيداً.
- مشروع "زيادة استخدام أدوات التمويل المبتكرة للحفاظ على البنية التحتية للنقل وخدمات مقدمي خدمات النقل TSPs في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، الذي ينفذه مركز SESRIC مع 16 بلداً مستفيداً.

54. **تحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للسياحة في الفترة (16-17) تشرين الأول/أكتوبر 2023 في (أنقرة، تركيا)، تحت شعار "تعزيز ريادة الأعمال من أجل القدرة التنافسية لصناعة السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي". **وترحب** بتوصياته المتعلقة بالسياسات.

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/……)

55. **تقدر** الجهود التي يبذلها SESRIC من أجل تنظيم الحدث التدريبي لبناء القدرات لصالح أوزبكستان في مجال السياحة الحلال وخدمات الضيافة الملائمة للمسلمين، **وتعرب** عن تقديرها لمركز SESRIC لتنظيمه أنشطة تدريبية في مجال السياحة، **وتدعو** إلى مواصلة إجراء الأنشطة التدريبية في هذا المجال لصالح البلدان الأعضاء.

56. **تشيد** بجهود أوغندا ومالي في التنفيذ الناجح للمشاريع السياحية التالية في عام 2023 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- مشروع "تعزيز قدرات موظفي السياحة والسفر على التكيف مع الاتجاهات المتغيرة في قطاع السياحة"، الذي تنفذه أوغندا.
- مشروع "برنامج تعزيز جودة مؤسسات الإقامة في قطاع السياحة" الذي تنفذه مالي بالتعاون مع بوركينا فاسو وغينيا كبلدين مستفيدين.

57. **إذ تحيط علماً مع التقدير** بأنشطة منتدى منظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك لسياحة القطاع الخاص، **ترحب** بعقد الاجتماع الحادي عشر للمنتدى في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

58. **تحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون الزراعي في الفترة (12-13) تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أنقرة في تركيا، تحت شعار "ضمان استدامة المدخلات الزراعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وترحب** بتوصياته المتعلقة بالسياسات.

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/……)

59. **تشيد** بجهود بنين وغامبيا وماليزيا وتركيا للتنفيذ الناجح للمشاريع التالية في عام 2023، في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- مشروع "زيادة الإنتاجية الزراعية في غرب إفريقيا من خلال تشجيع تربية النحل في القرى" الذي تنفذه بنين بالشراكة مع أوغندا.
- مشروع "بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير في قطاع الزراعة" الذي تنفذه غامبيا والسنغال ونيجيريا وتركيا.
- مشروع "تقييم الاحتياجات بشأن اعتماد طرق مستدامة لزراعة الأرز في مواجهة تغير المناخ" الذي تنفذه ماليزيا.

- مشروع "بناء القدرات على استخدام أنظمة الاستشعار عن بعد في الزراعة" الذي تنفذه تركيا بالشراكة مع ماليزيا.

60. **وإذ تحيط علماً** بالتكوين المتزايد لعضوية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، **تدعو** البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة في البرامج والأنشطة الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان الأعضاء.

61. وإذ تحيط علماً بأهمية دور القطاع الخاص في تعزيز قطاع الأمن الغذائي، تدعو البلدان الأعضاء إلى تشجيع تعاون كيانات القطاع الخاص مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS في مجال الزراعة القائمة على التكنولوجيا وفي تنفيذ برنامج التكنولوجيا الحيوية الزراعية Bio & Agri-Tech.

62. **وإذ تحيط علماً** بإنشاء "صندوق المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي" الذي يهدف إلى استقرار سياسة أسعار الحبوب/الغذاء في السوق، مع الحد من الضعف والاعتماد على أسعار الغذاء العالمية المتقلبة، والزراعة من خلال زيادة نظام إنتاج الأغذية الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي، وبناء سلاسل الإمداد الغذائي داخل منظمة التعاون الإسلامي، **تدعو** البلدان الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

63. **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بعقد الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر في الفترة 9-10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أنقرة في تركيا تحت شعار "استراتيجيات التعليم والتدريب المهني الفعالة للحد من بطالة الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **ترحب** بتوصياته المتعلقة بالسياسات.

(المرجع: رمز الوثيقة OIC/COMCEC/……)

64. **تشيد** بجهود بنين ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، في تنفيذ المشاريع التالية في عام 2023 في إطار دعوة الكومسيك العاشرة لتمويل المشاريع:

- مشروع "تحسين قابلية التشغيل البيني بين نظم المعلومات لبرامج المساعدة الاجتماعية" الذي تنفذه بنين بالشراكة مع تركيا،

- مشروع "تعزيز التقنيات الرقمية من أجل أنظمة حماية اجتماعية متكاملة وفعالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي ينفذه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) مع 36 بلداً مستفيداً.

65. **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بالجهود التي يبذلها صندوق التضامن الإسلامي ISFD من أجل تعبئة الموارد، **تكرر طلبها** من البلدان الأعضاء الملتزمة بالصندوق بالوفاء بالتزاماتها، وتقديم مساهمات جديدة لتمويل المزيد من مشاريع التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء.

66. **وإذ تأخذ اللجنة بعين الاعتبار** الحاجة إلى دعم سبل عيش الشباب الفلسطيني وتعزيز قدرات الموارد البشرية في فلسطين، فإنها **تدعو** البلدان الأعضاء إلى زيادة فرص المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين إلى أقصى حد ممكن وإطلاق برامج خاصة لخريجي الجامعات.

67. وإذ **تحيط اللجنة علماً مع التقدير** بتنفيذ منظمة "أخوات" في جمهورية باكستان الإسلامية لنموذج التمويل الأصغر تنفيذاً ناجحاً ليكون أحد أفضل الممارسات في التخفيف من حدة الفقر وتمكين المرأة والنمو الشامل، فإنها تدعو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستفادة الفعالة من هذا النموذج.

68. **تحيط علماً مع التقدير** بعقد برنامج تدريبي افتراضي حول "تدريب قادة التحول الرقمي" الذي نظمه مكتب التحول الرقمي التابع لرئاسة الجمهورية التركية بصفته أمانة "منتدى الكومسيك رفيع المستوى للتحول الرقمي" في 9-13 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

تقرير
الدورة التاسعة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(2-5 ديسمبر 2023، إسطنبول)

النص الأصلي: الإنجليزية

تقرير
الدورة التاسعة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(2-5 ديسمبر 2023، إسطنبول)

1. عُقدت الدورة الوزارية التاسعة والثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في الفترة (2-5) نوفمبر 2023 في إسطنبول.

2. حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:
   1. جمهورية ألبانيا
   2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
   3. جمهورية أذربيجان
   4. مملكة البحرين
   5. جمهورية بنغلاديش الشعبية
   6. جمهورية بنين
   7. بروناي دار السلام
   8. بوركينا فاسو
   9. جمهورية الكاميرون
   10. جمهورية تشاد
   11. جمهورية ساحل العاج
   12. جمهورية جيبوتي
   13. جمهورية مصر العربية
   14. جمهورية الغابون
   15. جمهورية غامبيا
   16. جمهورية غينيا بيساو
   17. جمهورية إندونيسيا
   18. جمهورية إيران الاسلامية
   19. جمهورية العراق
   20. المملكة الأردنية الهاشمية
   21. كازاخستان
   22. دولة الكويت
   23. جمهورية قيرغيزستان
   24. الجمهورية اللبنانية
   25. دولة ليبيا
   26. ماليزيا
   27. جمهورية المالديف
   28. جمهورية مالي
   29. الجمهورية الإسلامية الموريتانية
   30. المملكة المغربية
   31. جمهورية موزمبيق
   32. جمهورية نيجيريا الاتحادية

33. سلطنة عُمان
34. جمهورية باكستان الإسلامية
35. دولة فلسطين
36. دولة قطر
37. المملكة العربية السعودية
38. جمهورية السنغال
39. جمهورية الصومال الفيدرالية
40. السودان
41. الإمارات العربية المتحدة
42. الجمهورية التونسية
43. الجمهورية التركية
44. تركمانستان
45. جمهورية أوزبكستان
46. الجمهورية اليمنية

3. شارك في الدورة كل من الاتحاد الروسي، ومملكة تايلاند، وجمهورية شمال قبرص التركية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والبوسنة والهرسك، بصفتهم مراقبين.

4. وبالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك حضرت الدورة الأجهزة / المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

1- اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي لمنظمة التعاون الإسلامي COMSTECH
2- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)
3- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
4- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة (إرسيكا)
5- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (IUT)
6- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB
7- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
8- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)
9- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
10- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD
11- المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)
12- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
13- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)
14- منتدى التعاون الإسلامي للشباب للحوار والتعاون (ICYF-DC)
15- اتحاد مؤسسات تمويل التنمية الوطنية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي لتنمية البلدان الإسلامية ADFIMI

5. حضر الدورة ممثلو الجامعات والمنظمات الدولية التالية:

1- مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية (D-8)
2- منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)
3- منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC

4- برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة UNWFP
5- منظمة العمل الدولية ILO
6- مركز التجارة الدولي ITC

(مرفق نسخة من قائمة المشاركين في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين في المرفق الأول).

6. انعقد اجتماع كبار المسؤولين في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين التي سبقت الدورة الوزارية في (2-3) نوفمبر 2023 في إسطنبول برئاسة معالي د. عبد الله رضوان أوغلو نائب الرئيس لشؤون الاستراتيجية والميزانية في الجمهورية التركية. ناقش كبار المسؤولين بنود جدول الأعمال وأعدوا مسودة القرارات لدراستها في الدورة الوزارية.

7. انعقد الاجتماع الثالث والأربعون للجنة دورة الكومسيك في وسط افتراضي في 16 نوفمبر 2023، بمشاركة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

(مرفق نسخة من تقرير الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدورة في المرفق الثاني)

الجلسة الافتتاحية

8. بدأ حفل افتتاح لدورة الكومسيك التاسعة والثلاثين المنعقدة في 4 ديسمبر 2023، بالكلمة الافتتاحية لمعالي السيد رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

9. في البداية، أدان فخامة الرئيس أردوغان الهجمات الوحشية على الشعب الفلسطيني في غزة. وأشار فخامة الرئيس أردوغان إلى أن اثنين من كل ثلاثة أشخاص استشهدوا في غزة هم من الأطفال والرضع والنساء، وأعرب عن تعازيه القلبية لفقدان الأرواح في غزة.

10. وأكد فخامة الرئيس أردوغان أن العديد من الدول الغربية التزمت موقف الصم البكم العمي تجاه المجازر التي ترتكبها إسرائيل بوحشية. وأكد فخامة الرئيس أردوغان أيضًا أن ضحايا العدوان الإسرائيلي بينهم 73 صحفيًا وأكثر من 100 مسؤول في الأمم المتحدة. وذكر الرئيس أردوغان أن الأمم المتحدة، التي تأسست لحماية الأمن والسلام العالميين، لا يمكنها حتى حماية موظفيها من همجية إسرائيل.

11. علاوة على ذلك، أكد الرئيس أردوغان أنه على الرغم من قبول القرار الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية من قبل 121 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنه لم يكن فعالا في وقف إراقة الدماء. كما أكد الرئيس أردوغان مذكرًا بعبارته "العالم أكبر من خمسة"، أن هذه البنية المشوهة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مختلة وغير عادلة في حل الأزمات، وبالتالي يجب تغييرها في أقرب وقت ممكن.

12. وأكد الرئيس أردوغان أن غزة أرض فلسطينية، وستبقى كذلك إلى الأبد. علاوة على ذلك، دعا الرئيس أردوغان العالم الإسلامي إلى الوقوف مع فلسطين صفاً واحداً، وأشار إلى أن منظمة التعاون الإسلامي، التي كان هدفها التأسيسي هو الدفاع عن القضية الفلسطينية، توفر أساسًا مناسبًا لمواصلة النضال بصوت وجسد واحد.

13. كما أكد معالي أردوغان أن البرامج / المشاريع مثل أفضلية التجارة TPS-OIC ومركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي وصندوق المؤشرات الإسلامية التي تم وضعها موضع التنفيذ في نطاق الكومسيك ستقدم مساهمات كبيرة في التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الإسلامية.

14. وشدد أردوغان على مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات البلدان الأعضاء وأهمية إطلاق برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك، وفي سياق تسليط الضوء على الدور التيسيري للاعتراف المتبادل بشهادات الحلال في زيادة التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أعرب فخامة الرئيس أردوغان عن تقديره لإنشاء المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال IFHAB.

15. علاوة على ذلك، أعرب فخامة الرئيس أردوغان عن أهمية زيادة الاستثمارات في مجالات التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية من حيث النمو الاقتصادي، من خلال تحفيز الابتكار وتقديم الفرص الجديدة في البلدان الأعضاء. وبين فخامة أردوغان أن تحديد التجارة الإلكترونية كموضوع لجلسة الوزراء لتبادل وجهات النظر، جاء في الوقت المناسب وذو صلة بالموضوع.

(مرفق طيه نسخة من نص البيان الافتتاحي لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان باسم المرفق III)

16. بعد الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد رجب طيب أردوغان، أدلى معالي د. حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ببيانه. في البداية، أعرب معالي السيد طه عن شكره الخاص لفخامة أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، وشكره لحكومة الجمهورية التركية على الاستعدادات الممتازة التي مهدت لهذا الاجتماع.

17. وأعرب معالي السيد طه عن إدانة منظمة التعاون الإسلامي بشدة استمرار جرائم حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، ودعا المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لوضع حد للهجمات الوحشية ومجرمي إسرائيل الذين يستهدفون بشكل عشوائي جميع سكان قطاع غزة. شدد سعاد السيد طه على أن منظمة التعاون الإسلامي تحمّل كامل المسؤولية عن المجازر والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكَب في غزة وفي جميع أنحاء فلسطين الآن لإسرائيل وكل من وقف في صفها في الوقت الذي كان يستطيع فيه منعها من ارتكاب هذه الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

18. وبالإشارة إلى أحدث تقديرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، أشار معالي السيد طه إلى إن حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من 19.03% عام 2021 إلى 19.26% في عام 2022. وفي معرض إبرازه لأهمية زيادة حجم التجارة بين البلدان الأعضاء وتحقيق الأهداف التي حددها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، أكد معالي السيد طه على أن هناك حاجة إلى توحيد الجهود الجماعية لتعزيز التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي والاستثمارات في تطوير السياحة والسفر ومكافحة انعدام الأمن الغذائي.

19. وبالإشارة إلى المؤتمر الوزاري التاسع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في الدوحة، قطر في الفترة من 1 إلى 2 أكتوبر 2023، أكد السيد طه على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية والزراعة من أجل إيجاد أنظمة غذائية أكثر مرونة من خلال أمور عدة، من بينها، تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بهدف مواصلة تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية للدول الأعضاء.

20. وبينما أعرب عن أن أكثر من 70 في المائة من سكان البلدان الأعضاء الأقل نموا يعيشون في المناطق الريفية ويفتقرون إلى المرافق الأساسية، دعا السيد طه جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تصميم برامج تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

21. أعرب معالي السيد طه عن تقديره لعقد المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل وإطلاق مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي في باكو بأذربيجان، مؤكداً على أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في

مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، ذكر معالي السيد طه أن مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المسؤولة عن التعاون في مجال العمل والتشغيل، باعتبارها المؤسسة المتخصصة الجديدة التابعة للمنظمة، ستلعب دوراً حاسماً في تحديد المجالات الرئيسية لتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين نوعية الموارد البشرية.

(مرفق طيه نسخة من نص بيان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي باسم الملحق الرابع)

22. أدلى خلال مراسم الافتتاح رؤساء وفود دولة قطر وجمهورية السنغال وجمهورية كازخستان ببيانات باسم المجموعات الجغرافية العربية والإفريقية والآسيوية في مناطق منظمة التعاون الإسلامي على التوالي.

23. أعرب معالي السيد سلطان بن راشد الخاطر الممثل الخاص لمجلس إمارة دولة قطر في مستهل كلمته، عن خالص امتنانه وتقديره للجمهورية التركية لعقدها دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين بنجاح، وأعرب عن أن المناقشات ستساهم في تحقيق نتائج في سياق تعزيز التعاون في مختلف المجالات، وتحقيق توقعات شعوب البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالتنمية والازدهار.

24. وشدد معالي السيد الخاطر على أهمية تحقيق وقف إطلاق النار الإنساني الذي سيضع الأساس لاتفاق شامل ومستدام يوقف الحرب، ويؤدي إلى محادثات سلام جادة وشاملة وفقاً للقرارات الدولية.

25. وشدد معالي السيد الخاطر على التحولات الجيواستراتيجية التي يواجهها العالم اليوم، وشدد على ضرورة تضافر جهود البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتوحيد المساعي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري. كما أشار السيد الخاطر إلى الجهود التي تبذلها المجموعة العربية لمراقبة وتنفيذ قرارات وتوصيات الكومسيك لضمان تعاون أقوى وتنمية التجارة البينية مع البلدان الأعضاء الأخرى.

26. أعرب معالي السيد عبد الكريم فوفانا، وزير التجارة والاستهلاك والشركات الصغيرة والمتوسطة، بصفته رئيس وفد السنغال، عن عميق امتنانه لفخامة رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان ورئيس الكومسيك، كما شكر تركيا حكومة وشعباً على ما قدموه من دعم وترتيبات ممتازة.

27. وفي سياق ذكر التحديات العالمية، مثل تغير المناخ والتضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام وتعطل سلاسل التوريد بسبب السياق السياسي الدولي، أعرب السيد فوفانا أن أفريقيا التي تضم 54 بلداً، تقدم إمكانات اقتصادية كبيرة مع أحد أعلى معدلات النمو في العالم.

28. وأشار السيد فوفانا إلى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتنمية التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة المنتجات الزراعية والغذائية، وخاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، من خلال دعم إلغاء قيود التصدير في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، أكد معالي السيد فوفانا على الدور المهم الذي لعبه فخامة الرئيس أردوغان في إنشاء ممر الحبوب، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للدول الأفريقية.

29. وشدد معالي السيد فوفانا أيضًا على أهمية تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في أفريقيا، لخلق الثروة وفرص العمل من خلال ضمان الوصول المتبادل بشكل أفضل إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطوير معايير مشتركة.

30. أعرب معالي السيد رئيس وفد جمهورية كازاخستان أرمان شاكالييف، وزير التجارة والتكامل، عن خالص شكره وتقديره للجمهورية التركية على انعقاد دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين بنجاح. وشدد

السيد شاكالييف على أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي استحوذت على 12% من التجارة العالمية في عام 2022، على الرغم من أنها تشكل أكثر من ربع سكان العالم.

31. تابع معالي السيد شاكالييف حديثه بالإشارة إلى أن أحد مجالات التعاون الواعدة بين البلدان الأعضاء هو قطاع الخدمات. علاوة على ذلك، أكد السيد شاكالييف أن قطاع الزراعة يعد أحد المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء. وفي معرض تعبيره عن الدور النشط لكازاخستان في مجال قطاع الزراعة، أكد معالي السيد شاكالييف على أهمية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تهدف إلى تعزيز جهود البلدان الأعضاء في مواجهة التحديات التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي.

32. في ختام كلمته ذكر السيد شكالييف، أن كازاخستان تخطط لعقد "منتدى زراعي مع بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، بالإضافة إلى معرض للمنتجات الغذائية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار المنتدى المذكور.

33. بعد ذلك، ألقى سعادة الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كلمة. أعرب سعادة الجاسر عن تقديره للجمهورية التركية ورئيس الكومسيك على الجهود المبذولة لعقد هذا الاجتماع.

34. أعرب معالي السيد الجاسر عن خالص تعازيه فيمن فقدوا أرواحهم في غزة وأعرب عن عميق حزنه تجاه الدمار الواسع في المدينة. وكذلك، أعرب معالي السيد الجاسر عن تضامنه مع العائلات المتضررة وتعاطفه ودعمه لهم في هذه الأوقات العصيبة.

35. علاوة على ذلك، قدم معالي السيد الجاسر خالص تعازي القلبية لتركيا والمغرب وليبيا وأفغانستان بسبب الكوارث الطبيعية التي وقعت هذا العام. وذكر معالي السيد الجاسر أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ملتزمة بتقديم الدعم الثابت لجهود إعادة الإعمار والإغاثة في هذه المناطق.

36. وفي سياق موضوع جلسة تبادل الآراء الوزارية، عدد الجاسر التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان الأعضاء مثل تأخر البنية التحتية للشبكة، والاعتماد المحدود للخدمات الرقمية، والمرتبة الأدنى في سرعة الإنترنت.

37. كما أشار الجاسر إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يجري حالياً دراسة فنية حول التجارة الإلكترونية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي ستُطلق تجريبياً في كوت ديفوار ومصر والمغرب وتونس وأوغندا، وبالتالي مساعدة هذه البلدان في سن إصلاحات لتعزيز مشاركة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة الإلكترونية، وتقليل التفاوتات في مستويات الاستعداد الإلكتروني في جميع أنحاء القارة.

38. وغي ختام كلمته، ذكر معالي السيد الجاسر أنه سيتم الاحتفال بالذكرى الخمسين للبنك الإسلامي للتنمية خلال الاجتماع السنوي للبنك في الفترة (27-30) أبريل 2024 في الرياض.

39. *(مرفق طيه نسخة من نص بيان رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باسم الملحق الخامس)*

جلسة العمل الوزارية

40. انعقدت جلسة العمل الوزارية لدورة الكومسيك التاسعة والثلاثين في 4 ديسمبر 2023، برئاسة سعادة السيد جودت يلماز، نائب رئيس الجمهورية التركية.

41. اعتمدت الدورة جدول أعمال دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين.

(جدول أعمال الاجتماع مرفق في الملحق السادس)

42. عقب إقرار جدول الأعمال، قام معالي د. عبد الله رضوان أوغلو نائب الرئيس لشؤون الاستراتيجية والميزانية في الجمهورية التركية، بصفته رئيساً لاجتماع كبار المسؤولين، بإبلاغ الجلسة بنتائج اجتماع كبار المسؤولين، بالإضافة إلى توصيات السياسات بشأن "تعزيز قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي ناقشها اجتماع كبار المسؤولين، وتم عرضها على الدورة الوزارية للنظر فيها.

43. وبعد العرض الذي قدمه معالي السيد آغا أوغلو، ألقى السيد عبد الحميد ممدوح، المدير السابق لقسم التجارة في الخدمات والاستثمار في منظمة التجارة العالمية، خطاباً رئيسياً حول الاتجاهات الحديثة في التجارة الإلكترونية وصعود تجارة الخدمات الرقمية ودور الاتفاقيات التجارية في القضايا غير التجارية.

44. بداية أكد السيد ممدوح على أن الأثر التحويلي للتقنيات الرقمية إلى جانب زيادة الوصول السريع والموثوق للإنترنت قد غيرا ممارسات الأعمال التقليدية ومعايير التجارة العالمية، كما أن التقدم التكنولوجي قد نوع نماذج الأعمال وأعاد تشكيل المنافسة على مستوى العالم.

45. شدد السيد ممدوح على أن التجارة الإلكترونية تتيح فرصاً كبيرة للشركات والبلدان العالمية لتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا التجارة الدولية. كما شارك السيد ممدوح تقديرات منظمة التجارة العالمية بأن تبني التقنيات الرقمية قد يرفع نمو التجارة بنسبة 2% سنوياً من عام 2021 إلى عام 2030.

46. ثم تطرق السيد ممدوح إلى التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية مثل التعامل مع المعايير التنظيمية المعقدة عبر الولايات القضائية المختلفة، وغياب المعايير المتفق عليها دولياً للقضايا غير التجارية. كما عدد السيد ممدوح بعض فوائد التجارة الإلكترونية كتوسيع فرص التصدير وتحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز رفاهية المستهلك.

47. في ختام كلمته سلط السيد ممدوح الضوء على بعض مجالات العمل مثل اشتراط اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها، واستخدام النماذج المبتكرة للأعمال، ورأب الفوارق الرقمية مع ضمان جهوزية جميع البلدان، خاصة البلدان الأقل نمواً، وتوفير الموارد المالي والدعم الفني للبلدان لتطوير البنية التحتية والتنظيم.

48. عقب كلمة السيد عبد الحميد ممدوح، عُقدت جلسة تبادل وجهات النظر لدورة الكومسيك التاسع والثلاثين حول موضوع "تحسين قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

49. وفي هذا الإطار، أدلى الوزراء ورؤساء وفود البلدان الأعضاء ببيانات ومداخلات حول تجارب بلدانهم فيما يتعلق بموضوع جلسة تبادل الآراء الوزارية. في هذا السياق، أكد الوزراء ورؤساء الوفود المحترمين

على الإجراءات المتخذة للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان الأعضاء في التجارة الإلكترونية والرقمنة، فضلاً عن جهودها في تعزيز البنية التحتية اللازمة في هذا المجال. كما أكدوا أن التعاون في ميدان تكنولوجيا المعلومات سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق تقدم كبير في هذا الميدان الحيوي.

الأحداث الجانبية / الجلسات الخاصة

50. تم تنظيم الندوة المعنية بالآليات العالمية البديلة لتسوية المنازعات في 5 ديسمبر 2023. وخلال الندوة عُرضت الاتجاهات والتطورات في مجال التحكيم وغيره من الحلول البديلة للنزاعات. كما أُطلِعَ المشاركون على الجهود المبذولة في إطار مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى الوفود المشاركة في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين حضر الجلسة أيضا أكاديميون ومحامون ورجال أعمال وممثلون عن المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

51. وعقدت ندوة بعنوان "الاعتراف العالمي بشهادات الحلال" لبناء نظام دولي موثوق في سياق الاعتراف المتبادل بالمنتجات الحلال المعتمدة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2023 على هامش الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين للكومسيك. حضره ممثلون عن المجتمع المدني ورجال الأعمال وأكاديميون ومحامون وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. أبرز المشاركون أهمية إنشاء المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) فيما يخص مواءمة معايير الحلال ومن ثم تقليل الحواجز غير الجمركية أمام المنتجات الحلال وازدهار صناعة الحلال.

52. كما عُقد اجتماع رفيع المستوى حول برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة رؤساء منظمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لوضع اللمسات الأخيرة، وإطلاق برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة في 3 ديسمبر 2023. تبادل ممثلو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجاربهم وأفضل الممارسات في سياق تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية. تمت صياغة مجموعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ البرنامج، وتم الانتهاء من البرنامج.

53. الحدث الجانبي بعنوان "برامج الكومسيك لدعم المشاريع: تجارب البلدان الأعضاء"، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2023. في إطار تمويل مشاريع الكومسيك وبرنامج كومسلك القدس، تبادل ممثلو أصحاب المشاريع من البلدان الأعضاء تجاربهم في تنفيذ مشاريعهم خلال الفعالية.

54. تم تنظيم "معرض مخطوطات القرآن الكريم" بالتعاون مع رئاسة جمعية المخطوطات التركية على هامش الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين للكومسيك في 4 ديسمبر 2023. تضمن المعرض عرض مخطوطات مصاحف قرآنية نادرة مكتوبة على الرق والورق.

55. أقام معالي الدكتور عمر بولات، وزير التجارة في الجمهورية التركية، إفطار عمل وزاري في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 بمشاركة معالي الوزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتم خلال هذا الحدث مناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة الخاصة بالكومسيك.

الجلسة الختامية

56. عُقدت الجلسة الختامية لدورة الكومسيك التاسعة والثلاثين في 5 ديسمبر 2023 برئاسة سعادة السيد جودت يلماز نائب رئيس الجمهورية التركية.

57. وقام السيد يوسف جنيد، سفير باكستان في تركيا، بصفته مقرراً، بتلخيص النقاط البارزة في القرارات.

58. وبعد ذلك، اعتمدت الدورة القرار OIC/COMCEC/39-232/RES.

59. وبعد ذلك، أعرب سعادة الدكتور أحمد قويسة سينجندو، مساعد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للشؤون الاقتصادية، في بيانه الختامي، عن امتنانه وتقديره الخاصين لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

60. ودعا معالي السيد سينجندو البلدان الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي الذي أنشئ مؤخراً، وتقديم كل الدعم اللازم لتمكينه من أداء ولايته. كما دعا معالي السيد سينجندو جميع البلدان الأعضاء إلى تنفيذ قرارات المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية MCFCAD الذي عُقد في الدوحة بدولة قطر في الفترة (1-2) أكتوبر 2023، والمؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل ICLM الذي عُقد في باكو بجمهورية أذربيجان في الفترة (21-23) نوفمبر 2023.

61. واختتم معالي السيد سينجندو تصريحاته بتهنئة نائب رئيس الجمهورية التركية، معالي السيد جودت يلماز، على السير الديناميكي للمناقشات خلال جلسات العمل. وأعرب عن تقديره لجميع رؤساء الوفود وغيرهم من المشاركين وجميع الموظفين الذين ساهموا في نجاح هذا الاجتماع.

62. وأدلى رئيس وفد دولة فلسطين، معالي وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي ببيانه باسم جميع البلدان الأعضاء المشاركة، وشكر جميع المشاركين على مساهماتهم في نجاح الاجتماع، كما شكر الجمهورية التركية على كرم الضيافة خلال هذا الاجتماع.

63. وفي سياق التعبير عن وحشية إسرائيل المحتلة في هجماتها الأخيرة وحجم الكارثة، أكد معالي السيد العسيلي أن العالم الغربي بقي صامتاً أمام هذه الإبادة الجماعية، ودعا البلدان الإسلامية إلى تقديم المزيد من الدعم لفلسطين.

64. وأعرب معالي السيد العسيلي عن تقديره للبلدان الأعضاء لجهودها في تنفيذ قرار القمة العربية والإسلامية الطارئ من أجل الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وكسر الحصار وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين، وضمان حمايتهم وأمنهم، بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل والشامل الذي يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله.

65. ختاماً ألقى معالي السيد جودت يلماز، نائب رئيس الجمهورية التركية، كلمة ختامية. وأعرب معالي السيد يلماز عن دعائه لله تعالى بالرحمة للإخوة والأخوات الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال في فلسطين، ونقل تعازيه إلى ذويهم المكلومين. وأكد معالي السيد يلماز أن تركيا تقف مع قضية الأشقاء الفلسطينيين العادلة وتدين الإرهاب بكل أشكاله.

66. وشدد معالي السيد يلماز على أهمية مساهمة البلدان الأعضاء ومشاركتها في نظام الأفضليات التجارية بين منظمة التعاون الإسلامي، والذي يعد أحد أهم المشاريع التي تم تطويرها في مجال التجارة في إطار الكومسيك. وأعرب السيد يلماز أيضًا عن ضرورة تعزيز الجهود لإدراج بلدان جدد في النظام وتوسيع نطاق النظام إلى مجالات إضافية مثل تجارة الخدمات والاستثمار.

67. أشار معالي السيد يلماز إلى ان مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي يمكن أن يصبح أحد أكثر مراكز التحكيم تميزاً في العالم، مع مساعي الترويج له في عالم الأعمال بوصفه أحد أهم آليات الحلول لتسوية

النزاعات. وفي هذا السياق، أكد معالي السيد يلماز على أهمية حلقة النقاش التي عقدها مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي في نطاق دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين من حيث الترويج لأنشطة المركز.

68. كما أعرب معالي السيد يلماز عن تقديره للبرامج والمبادرات التي تم تطويرها مؤخرًا، وهي منتدى الكومسيك رفيع المستوى للتحول الرقمي، وبرنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال IFHAB.

69. واختتم سعادة السيد يلماز بيانه معربًا عن شكره لجميع وفود الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى على مساهماتها النشطة والقيمة.

(نص البيان الختامي لمعالي السيد جودت يلماز مرفق في الملحق السابع)

70. ستكون جميع الوثائق المقدمة إلى دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين متاحة على موقع الويب الخاص بالكومسيك: (www.comcec.org).

المرفقـات

الملحق الأول

Original: English

LIST OF PARTICIPANTS

39th Session of the COMCEC (2-5 December, 2023)

A. MEMBER COUNTRIES OF THE OIC

REPUBLIC OF ALBANIA

Ms. ANXHELA BUSHATI -

Head of Department, Ministry of Finance and Economy

Mr. ALBANA META -

Head of Department, Ministry of Agriculture and Rural Development

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Ms. HAMIDI SABRINA -

Officer, Ministry of Trade and Export Promotion

REPUBLIC OF AZERBAIJAN

Mr. SAHIB MAMMADOV -

Deputy Minister, Ministry of Economy

Mr. TABRİK BABAYEV -

Senior Expert, Ministry of Economy

Mr. RAFİ GURBANOV -

Head of Department, the Small and Medium Business Development Agency of The Republic of Azerbaijan

KINGDOM OF BAHRAIN

H.E. ABDULLA FAKHRO -

Minister of İndustry and Commerce, Ministry of Industry and Commerce of the Kingdom

Mr. EMAN ALDOSERI -

Undersecretary of Ministry of İndustry and Commerce, Undersecretary of the Ministry of Industry and Commerce

Mr. MANAF ALMANNAI -

Director of Foreign Trade and İndustrial Properties, Director of Foreign Trade and İndustrial Properties

Mr. MOHAMED YAQOOB YUSUF ALABDULLA -

First Secretary, Bahrain Ministry of Foreign Affairs

Mr. SALMAN RASHED ALABBASI -

Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

H.E. Amb. M AMANUL HAQ -

Ambassador, Embassy of Bangladesh to Türkiye

Mr. MOHAMMAD ABDULLAH AL MAMUN -

Director of International Organization, Ministry Of Foreign Affairs Bangladesh

Ms. DENİZ BULKUR -

Honorary Consul, Honorary Consulate of Bangladesh - Konya

Mr. ERDİL SİGİNMİS -

Advisor, Honorary Consulate of Bangladesh – Konya

REPUBLIC OF BENIN

Mr. HYACINTHE MONTCHO -

Director of Studies and Development Aid Coordination, Ministry of Economy and Finance

BRUNEI DARUSSALAM

Dr. MAY FAEZAH AHMAD ARIFFIN -

Permanent Secretary, Ministry of Finance and Economy

Mr. IRWAN RASHID -

Assistant Director, Ministry of Finance and Economy

Ms. AMANINA SHAMSULBAHRIN -

Officer, Ministry of Finance and Economy

Mr. MUHAMMAD ADİB HAJİ BUSRAH -

Officer, Embassy of Brunei Darussalam in Ankara

BURKINA FASO

Mr. LAFARAYIRI ABDOUL KADER YAGO -

Director of Special Organizations, Ministry of Foreign Affairs, Regional Cooperation and Burkinabe Abroad

Mr. JEAN BAPTİSTE OUEDRAOGO -

Director of Bilateral Cooperation, Ministry of Economy Finance and Forecasting

REPUBLIC OF CAMEROON

H.E. ALAMINE OUSMANE MEY -

Minister, Ministry of Economy, Planning and Regional Development

H.E. Amb. IYA TIDJANI -

Ambassador, Embassy of Cameroon in Ankara

Mr. BOUBA AOUSSINE -

Senior Expert, Ministry of Trade

Mr. AYOUBA DAMBA -

Expert, Ministry of Economy, Planning and Regional Development

REPUBLIC OF CHAD

H.E. Amb. ADOUM DANGAİ NOKOUR GUET -

Ambassador, Embassy of Chad in Ankara

Mr. MAHAMAT ABDOULAYE ABDRAMANE -

Assistant, Embassy of Chad in Ankara

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

H.E. COULIBALY DRISSA -

Ambassador, Embassy of Cote d'Ivoire In Riyadh

H.E. Amb. KHADİDJATA TOURE -

Ambassador, Embassy of Cote d'Ivoire

Mr. KOUE PIERRE FRANCIS BOLOU -

First Secretary, Embassy of Cote d'Ivoire

Mr. SANNON ASSI -

Counsellor, Embassy of Cote d'Ivoire

REPUBLIC OF DJIBOUTI

H.E. MOHAMED WARSAMA DIRIEH MOHAMED -

Minister, Ministry of Trade and Tourism

H.E. Amb. ADEN HOUSSEIN ABDILLAHI -

Ambassador, Embassy of Djibouti in Ankara

Mr. OSMAN ABDIMOHAMED -

CEO, Tourism National Agency of Djibouti

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

H.E. AHMED SAMİR SALEH -

Minister, Ministry of Trade and Industry of the Arab Republic of Egypt

H.E. HAZEM ZAKI -

Deputy Assistant Minister, Egyptian Ministry of Foreign Affairs

Mr. HOSSAMELDIN HANI ABDELRAHMAN ALI NEGM -

Counsellor, Consulate General of the Arab Republic of Egypt Commercial Bureau in Istanbul

Ms. RADWA IBRAHİM ABDOU ISMAİEL RASHED -

Officer, Egyptian Ministry of Trade and Industry

Ms. DİDEM KURALP -

Secretary, Consulate General of Arab Republic of Egypt Commercial Bureau in Istanbul

Ms. FULDA GULLE -

Secretary, Consulate General of Arab Republic of Egypt Commercial Bureau İn Istanbul

REPUBLIC OF GABON

H.E. PATRICIA DJIPANO -

Minister, Ministry of Commerce

H.E. JEAN BERNARD AVOUMA -

Ambassador, Embassy of Gabon in Ankara

Ms. BARNESSE ADA -

Advisor, Diplomatic Advisor

Mr. JULES CESAR ASSELE LEKOULETSIAYI -

Expert

Ms. ESTELLE EULALIA AKOUMIGUI -

Head of Cooperation Department, Ministry of Tourism

Ms. LILIANE NADEGE NGARI -

General Secretary, Ministry of Tourism

Mr. THIBAULT IFOUNGA -

Protocol Officer of the Embassy, Embassy of Gabon in Ankara

REPUBLIC OF GAMBIA

H.E. BABOUCARR OUSMAILA JOOF -

Minister, Ministry of Trade, Industry, Regional Integration and Employment

Mr. SULAYMAN GAYE -

Principal Planner, Ministry of Transport, Works and Infrastructure

Ms. JULDEH CEESAY -

Deputy Permanent Secretary, Ministry of Finance and Economic Affairs

Mr. KEMO SM JANKA -

Principal Trade Economy, Ministry of Trade, Industry, Regional Integration and Employment

Ms. FATOU JAMMEH TOURAY -

Senior Expert, Ministry of Agriculture

Ms. NDEY ALIMA CEESAY -

Director of Middle East, Ministry of Foreign Affairs and Gambians Abroad

H.E. ALKALI F CONTEH -

Ambassador, Embassy of Gambia in Ankara

Ms. IDA SONKO -

First Secretary, Embassy of Gambia in Ankara

REPUBLIC OF GUINEA-BISSAU

Mr. SAICO UMARO EMBALO -

Counsellor, Consulate General in İstanbul

REPUBLIC OF INDONESIA

Dr. AMALİA ADİNİNGGAR WİDYASANTİ -

Deputy Minister, Ministry of National Development Planning

Dr. PANDE NYOMAN LAKSMI KUSUMAWATI -

Director, Ministry of National Economy

Mr. BANNY RAMADHANI -

Trade Attaché, Indonesian Embassy

Mr. JONERI ALIMIN -

Counsellor, the Permanent Mission of the Republic of Indonesia to the OIC in Jeddah

Ms. ROSY WEDIAWATY -

Coordinator of State-Owned Enterprises, Ministry of National Economy

Mr. BAHESTIKHAN MUSLIM TANWIR -

Head of Department, Ministry of Cooperatives and SMES

Mr. GANGSAR KURNIAWAN -

Officer, Ministry of Trade

Mr. ARY APRIANTO -

Officer, Ministry of Foreign Affairs

Mr. CATUR NUGROHO -

Officer, Ministry of Trade

Ms. WAHYU ROCHMAWATI -

Analyst, Ministry of Cooperatives and SMES

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

Mr. HOSSEİN SHAHMORADİ -

Counsellor, Consulate General of the Islamic Republic of Iran - Istanbul

Ms. ELHAM HAJİKARİMİ -

Counsellor, Trade Promotion Organization

Ms. RAHELEH KHANDEROO -

Expert, COUNTRY

REPUBLIC OF IRAQ

Mr. RIYAD FAKHER -

Director General, Ministry of Trade

Mr. DHEIAA HAMEED SUOD -

Officer, Ministry of Foreign Affairs

Mr. DHEYAA NASER -

Manager Assistant, Ministry of Trade

Mr. AHMED KARAKAS -

Local Staff, Consulate General of Iraq in Istanbul

Mr. MOHAMMED NEAMAH MAGTOOF ALJUHAISHI -

Officer, Trade Office of Iraq in Istanbul

Mr. HASIM DEDEOGLU -

Interpreter/ Local Staff, Consulate General of Iraq in Istanbul

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

H.E. YOUSEF ALSHAMALI -

Minister, Ministry of Industry, Trade and Supply

Ms. DANA ALZUBI -

Deputy Minister, Ministry of Industry, Trade and Supply

Mr. MOHAMMED ABUALRAGHEB -

Deputy Director, Ministry of Industry, Trade and Supply

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

H.E. ARMAN SHAKKALİYEV -

Minister, Ministry of Trade and Integration

Mr. AIDAR ABILDA -

Consultant, Ministry of Trade and Integration of the Republic of Kazakhstan

THE STATE OF KUWAIT

H.E. Amb. WAEL ALENZI -

Ambassador, Embassy of the State of Kuwait

Ms. JAMANAH AHMAD -

Foreign Relations Research, Ministry of Finance

Mr. SAAD ALRASHIDI -

Director, Ministry of Finance

Mr. HASAN ALAJMI -

Diplomatic Attaché, Embassy of the State of Kuwait

KYRGYZ REPUBLIC

Mr. CHYNGYZ TOKTOBEKOV -

Advisor, Embassy of Kyrgyzstan in Ankara

REPUBLIC OF LEBANON

H.E. GHASSAN MOALLEM -

Ambassador, Embassy of Lebanon in Türkiye

Ms. ROLA NASRALLAH -

Deputy Director General, Ministry of Economy and Trade

LIBYA

H.E. MOHAMMED A M HAWEG -

Minister, Ministry of Economy and Trade

Mr. JAMAL SHABAN -

Director, Ministry of Economy and Trade

Mr. SALAHEDDEN ALKASAH -

Ambassador, LİBYA

Mr. ESAM S. ALMALHOUF -

Head of Organizations Department, Ministry of Economy and Trade

Mr. WISAM ALTAEF -

Director, Ministry of Economy and Trade

Mr. ABDULMOLA ELMAHDAWI -

Head of Department, LİBYA

Mr. EMAD ASHOUR -

Director, Ministry of Economy and Trade

Mr. MAJDI ESSEID -

Head of Department, LİBYA

Mr. OMAR DARHOUB -

Head of Department, LİBYA

Mr. MOHAMED ALCHAIBE -

Director of Minister Office, Ministry of Economy and Trade

Mr. CEM SUCU -

Officer, LİBYA

MALAYSIA

Mr. DATO HAIRIL YAHRI YAACOB -

Secretary General, Ministry of Investment, Trade and Industry (MITI)

Ms. NOR HASNAH BADRODDIN -

Undersecretary, Ministry of Investment Trade and Industry

Ms. MARDIANA MOHD YUSOF -

Principal Assistant Director, Ministry of Investment, Trade and Industry

Mr. MOHD FIRDAUS MOHD ALI -

Special Officer to the Secretary General, Ministry of Investment, Trade and Industry (MITI)

REPUBLIC OF MALDIVES

H.E. MOHAMED SAEED -

Minister, MİNİSTRY OF ECONOMİC DEVELOPMENT AND TRADE

Mr. MOHAMED NİZAM -

Chief Financial Officer, STATE TRADİNG ORGANİZATİON PLC, MALDİVES

Mr. SHİMAD IBRAHİM -

CEO, STATE TRADİNG ORGANİZATİON PLC, MALDİVES

Mr. YUSUF RİZA -

Permanent Secretary, MİNİSTRY OF ECONOMİC DEVELOPMENT AND TRADE

REPUBLIC OF MALI

H.E. Amb. ISSA OUSMANE COULIBALY -

Ambassador, Embassy of Mali in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF MAURITANIA

H.E. LEMRABOTT OULD BENNAHI -

Minister, Ministry of Commerce, Industry, Handicrafts and Tourism

H.E. Amb. SID AHMED EL BEKAYE HAMADI -

Ambassador, Embassy of Mauritania in Ankara

Mr. BA ABDELLAHI -

Executive Secretary, Ministry of Commerce, Industry, Handicrafts and Tourism

Mr. GUISSET DIALEL ABOU -

Director, Ministry of Commerce, Industry, Handicrafts and Tourism

KINGDOM OF MOROCCO

Mr. ABDELOUAHED RAHAL -

Director General, Ministry Industry and Trade

Mr. YOUSSEF BENABDOUH -

Head of Department, Ministry Industry and Trade

Mr. MONCEF HAMMI -

Counsellor, MAROC

REPUBLIC OF MOZAMBIQUE

H.E. AMİLTON ALİSSONE -

Deputy Minister, Ministry of Transport and Communication

Mr. TUAHA MOTE -

President of the Institution, IINCM - Mozambique Communications Regulatory Authority

Mr. DAVİD COSSA -

Officer, Ministry of Transport and Communication

Ms. NILZA LANGA -

Officer, Ministry of Transportation and Communications

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

H.E. ZAYYAD HABU ABDUSSARAM -

Ambassador, EMBASSY OF NİGERİA

Mr. AMİNU AHMAD -

Counsellor, EMBASSY OF NİGERİA

Mr. HENRY CHİKOGU -

Officer, EMBASSY OF NİGERİA, ANKARA-TURKİYE

SULTANATE OF OMAN

H.E. Amb. KHALID SULAIMAN ABDUL RAHMAN BAOMAR -

Ambassador, Ministry of Foreign Affairs of the Sultanate of Oman in Ankara

H.E. Dr. SAID ALSAQRI -
Minister, Ministry of Economy
Mr. IBRAHIM SULAIMAN HAMED ALHASANI -
Counsellor, Embassy of the Sultanate of Oman in Ankara
Mr. EMAD ALAJMI -
General, Ministry of Economy
Mr. YOUSUF ALRAWAHI -
Director of Coordination and Follow-up in the Office Minister, Ministry of Economy
Mr. YARAB ALRASHDI -
Specialist, Ministry of Economy
Mr. JUMA ALSHIYADI -
The Customs Manager of Muscat International Airport, ROYAL OMAN POLİCE
Mr. MUHAMMED SIPAHİOĞLU -
Responsible for the Public Relations, Embassy of the Sultanate of Oman in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

H.E. Dr. GOHAR EJAZ -
Minister, MİNİSTRY OF COMMERCE, PAKİSTAN
H.E. Dr. YOUSAF JUNAID -
Ambassador, Embassy of Pakistan in Ankara
Mr. NAUMAN ASLAM -
Consul General, Consulate General of Pakistan in Istanbul
Ms. NUDRAT HUSSAİN KHAN -
Head of Department, Ministry of Commerce
Mr. DANİSH MEHMOOD -
Deputy Director General, Consulate General of the Islamic Republic Of Pakistan, Istanbul
Mr. QAZI SALEEM AHMED KHAN -
Officer, Embassy of Pakistan in Ankara
Mr. MALİK MUHAMMAD SHERAZ -
Staff Officer, Ministry of Commerce, Pakistan

THE STATE OF PALESTINE

H.E. KHALED OSAILY -
Minister, Ministry of National Economy

H.E. FAED MUSTAFA -

Ambassador, Embassy of Palestine in Ankara

Ms. ISRAA MILHEM -

Head of Department, Ministry of National Economy

Ms. SUHA AWADALLAH -

Director General, Ministry of National Economy

H.E. MUATH JABARI -

Head of Department, Ministry of National Economy

Ms. RANA ABUSEBA -

Director General, Embassy of Palestine in Ankara

STATE OF QATAR

H.E. SULTAN ALKHATER -

Undersecretary, Ministry Of Commerce and İndustry

Mr. KHATER ALBOUAİNAİN -

Undersecretary office Director, Ministry of Commerce and Industry

Mr. SAEED ALBRAIDI -

Head of Regional and International Organizations, Ministry of Commerce and Industry

Ms. SALMA ALDOSARI -

Researcher of International Cooperation, Ministry of Commerce and Industry

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

H.E. Dr. SAAD ALKASABİ -

President of the Institution, Saudi Standards, Metrology and Quality Organization (SASO)

H.E. FAREED SAEED ASALY -

Deputy Minister, Saudi General Authority of Foreign Trade

Mr. MOHAMMED ALSHAHRANİ -

Director General, Saudi Standards, Metrology and Quality Organization (SASO)

Ms. NADA ALHATHLOL -

Director, Saudi General Authority of Foreign Trade

Mr. JİHAD ALHUTHAİL -

Director General, Saudi General Authority of Foreign Trade

H.E. ABDULMAJEED ALDOSARI -

Consul General, Consulate General of Saudi Arabia in Istanbul

Mr. SULTAN ALSUWAYİD -

Officer, Ministry of Commerce

Mr. ALI ALHEJJI -

Officer, Saudi General Authority of Foreign Trade

Mr. ALİ ALSHAYA -

Commercial specialist, Saudi Commercial Attaché in Istanbul

Mr. KHALİD ALAQEEL -

Commercial Attaché, Embassy of Saudi Arabia

Ms. AYŞEGÜL BAKIR -

Expert, Trade Attaché of the Embassy of Saudi Arabia

Mr. KHALED ALOTAIBI -

Attaché, Consulate General of Saudi Arabia in Istanbul

Mr. ABDULVAHAP ŞAYLAN -

ASSISTANT, SAUDİ COMMERCİAL ATTACHE

Mr. MAJED DAEL -

Director of the Bureau, EMBASSY OF THE KİNGDOM OF SAUDİ ARABİA

Mr. MUSA ŞAYLAN -

ASSISTANT, SAUDI COMMERCIAL ATTACHÊ

Ms. GOZDE ERDOGAN -

Secretary, EMBASSY OF THE KİNGDOM OF SAUDİ ARABİA

REPUBLIC OF SENEGAL

H.E. FOFANA ABDOU KARIM -

Minister, Ministry of Trade, Consumption Affairs and SMES

Mr. BADJİ ANSOUSOUBA -

Director General, MİNİSTRY OF TRADE, CONSUMPTİON AFFAİRS AND SMES

Ms. AISSATOU SAKHO -

Partnerships Manager, ADEPME

REPUBLIC OF SOMALIA

H.E. JAMA ABDULLAHİ MOHAMED -

Ambassador, Embassy of Somalia in Ankara

Mr. IBRAHIM HASSAN MOHAMUD -

First Secretary, Embassy of Somalia in Ankara

REPUBLIC OF SUDAN

H.E. CİBRİL İBRAHİM -

Minister, Ministry of Economy and Trade

H.E. Amb. MOHAMED AHMED TAGELELDIN MOUSA MUSA -

Ambassador, GENERAL CONSULATE OF SUDAN

Mr. KHALID ALKHAIR DFALLA ABUAAGLA -

Deputy Consul General, the General Consulate of Sudan in Istanbul

Mr. TAHA MOHAMMED ABAKER TAHA -

Vice Consul, the General Consulate of in Istanbul

Mr. MOHAMED BASHAR MOHAMED ADAM -

Undersecretary, Undersecretary of Economic Planning

Mr. ABDELAZİZ IDRİS KEYOU ADAM -

Accompanying Minister of Finance/Sudan, Ministry Of Finance Sudan

Mr. SULİMAN ABDALLA ISMAİL TABER -

Accompanying Minister of Finance/Sudan, Ministry Of Finance Sudan

Mr. AHMED ABUBAKR IBRAHİM MOHAMMED FEDAL -

Accompanying Minister of Finance/Sudan, Ministry Of Finance Sudan

Ms. AFAF MOHAMED MOHAMDANİ -

Deputy Head of Mission, SUDAN EMBASSY ANKARA

REPUBLIC OF TUNISIA

H.E. BEN REJEB EP GUEZZAH KHALTHOUM -

Minister, Ministry of Trade and Export Development

Mr. BANNOUR LAZHAR -

Director General, Ministry of Trade and Export Development

Ms. NAIMA DEGHAIS -

Deputy Director General, Ministry Of Communication Technologies

TÜRKİYE CUMHURİYETİ

H.E. CEVDET YILMAZ

Vice President, Presidency of the Republic of Türkiye

H.E. MEHMET FATİH KACIR -

Minister, Ministry of Industry and Technology

H.E. Prof. Dr. ÖMER BOLAT -

Minister, Ministry of Trade

H.E. İBRAHİM ŞENEL -

President of Strategy and Budget, Presidency of Strategy and Budget

H.E. MUSTAFA TUZCU -

Deputy Minister, Ministry of Trade

H.E. Dr. HAFİZE GAYE ERKAN -

Governor of Central Bank of the Republic of Türkiye,

Mr. RIDVAN AĞAOĞLU -

Vice president of Strategy and Budget Department, Presidency of Strategy and Budget

Mr. KORKMAZ ERGUN -

CEO, BORSA ISTANBUL

Mr. ALİ KOPUZ -

Vice President of TOBB, the Union of Chambers and Commodity Exchanges of Türkiye (TOBB)

H.E. Amb. MEHMET METİN EKER -

Ambassador, Turkish Permanent Mission to the OIC

Mr. HÜSNÜ DİLEMRE -

Director General, Ministry of Trade

Mr. ARSLAN ÖZGÜR -

Deputy Director General, MFA TÜRKİYE

Ms. AYLİN BEBEKOĞLU -

Deputy Director General, Ministry of Trade

Ms. GÖZDE GURGUN -

Deputy Director General, OIC COMCEC Central Banks Forum

Ms. EMİNE ASLI ÜVEZ -

Director General, OIC COMCEC CENTRAL BANKS FORUM

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

H.E. ABDULLA BIN TOUQ ALMARRI -

Minister, Ministry of Economy

Mr. AHMAD ABDULLA BINSULAIMAN -

Head of International Organizations, Ministry of Economy

Mr. IBRAHIM SAEED ALALAWI -

Minister Coordinator, Ministry of Economy

Mr. AHMED SALAMA -

Senior Expert, Embassy of the United Arab Emirates in Ankara

Mr. MOZA AL HOSANI -

Deputy Ambassador, Embassy of the United Arab Emirates in Ankara

Mr. CEVDET ACAR -

Officer, the UAE Embassy- Ankara

Mr. FAHRETTİN GÖKAY -

PR, Protocol, UAE

REPUBLIC OF UZBEKISTAN

H.E. LAZİZ KUDRATOV -

Minister, Ministry of Investment Industry and Trade

Mr. HAYOT ABDUNAZAROV -

Head of Department, Ministry of Investment, Industry and Trade

Mr. MASHRABJON MAMİROV -

Counsellor, Embassy of Uzbekistan in Ankara

REPUBLIC OF YEMEN

H.E. MOHAMED ALASHWAL -

Minister, Ministry of Industry and Trade

H.E. Amb. MOHAMED TURIQ -

Ambassador, Embassy of Yemen in Ankara

Mr. AHMED MOHAMMED ALASHWAL -

Advisor, Ministry of Industry and Trade

B. OBSERVER COUNTRIES

BOSNIA AND HERZEGOVINA

H.E. LJILJANA LOVRIC -

Deputy Minister, Ministry of Foreign Trade and Economic Relations

Ms. JELİCA GRUJİC -

Head of Department, Ministry Of Foreign Trade And Economic Relations Of Bosnia And Herzegovina

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

H.E. JUSTIN GOURNA ZACKO -

Minister, Ministry of Economy, Posts and Telecom

KINGDOM OF THAILAND

H.E. Dr. PUNTIL JONGJITTRAKOON -

Deputy Minister, Ministry of Commerce

H.E. SUTTICHAT NILKUHA -

Minister Counsellor (Commercial), Ministry of Commerce

Ms. AUMAPORN FUTRAKUL -

Executive Director, Ministry of Commerce

Mr. RACHANON CHAROENPHON -

Working Group of the Minister of Commerce, Ministry of Commerce

Mr. PANKOSA SUPONGTHORN -

Trade Officer, Ministry of Commerce

Ms. ACHARA BOONYAWONGVIROT -

Trade Officer, Ministry of Commerce

Ms. PIYACHAT SUTTHIMA KESKİN -

Officer, Ministry of Commerce

RUSSIAN FEDERATION

Mr. ANTON SKVORTSOV -

Deputy Consul General, Consulate General of the Russian Federation in Istanbul

Mr. ARTEM TIMOSHCHENKO -

Third Secretary, Consulate General of the Russian Federation İn Istanbul

TRNC

H.E. OLGUN AMCAOĞLU -

Minister of Economy and Energy, Ministry of Economy and Energy

Mr. ŞAHAP AŞIKOĞLU -

Undersecretary, Ministry of Economy and Energy, Ministry of Economy and Energy

Mr. MEHMET TUNCAN -

Vice Consul, Consulate General of TRNC in Istanbul

Mr. MEHMET DİNCER FARUK -

Education Attaché, Consulate General of TRNC in Istanbul

Ms. FATMA DEMİREL -

Consul General, Consulate General of TRNC in Istanbul

C. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)

Mr. HANI SALEM SONBOL -

CEO, International Islamic Trade Finance Corporation

Mr. AYMEN KASEM -

Head of Department, International Islamic Trade Finance Corporation

Mr. HOJAMUROD HOJAEV -

Manager, International Islamic Trade Finance Corporation

Mr. MAROUAN ABID -

Permanent Secretary, International Islamic Trade Finance Corporation

Mr. ANVAR NIGMATOV -

Officer, ITFC, ISDB GROUP

OIC

H.E. HISSEIN BRAHIM TAHA -

Secretary General of OIC, OIC

Dr. AHMAD SENGENDO -

Assistant Secretary General, OIC General Secretariat

Mr. NAGHI JABBAROV -

Head of Department, OIC General Secretariat

Dr. HASAN BASRİ ARSLAN -

Advisor, Organization of Islamic Cooperation

Ms. FARHA RAMDZAN BINTI SAAID RAMDZAN FARHA -

Officer, Organization of Islamic Cooperation

Mr. ALIOU HIMA HAMANI -

Secretary, OIC

D. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

ISLAMIC CENTER FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

H.E. LATIFA ELBOUABDELLAOUI -

Director General, Islamic Centre for Development of Trade

Dr. MAMOUDOU BOCAR SALL -

Director General Assistant, Islamic Centre for Development of Trade

Mr. ISMAIL TAQUI ISMAIL -

Expert, Islamic Centre for Development of Trade

RESEARCH CENTER FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE (IRCICA)

H.E. Amb. MAHMUT EROL KILIÇ -

Director General, OIC Research Center for Islamic History, Art and Culture

Mr. MURAT ESAT ÖZER -

Head of Department, IRCICA

STATISTICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

H.E. ZEHRA ZUMRUT SELCUK -

Director General, OIC SESRIC

Mr. FADI ABDULLAH FARASIN -

Assistant Director General, SESRIC

Mr. ONUR CAGLAR -

Acting of Department, SESRIC

Ms. NURAY UÇARI -

Officer, SESRIC

ISLAMIC CORPORATION FOR DEVELOPMENT OF THE PRIVATE SECTOR

Mr. ALİ CAMLIOGLU -

Senior Investment Associate, ICD

Mr. OSMAN BUYUKMUTLU -

Director, Strategy Department, ICD

Mr. ASKAR BAİMULDİN -

Officer, ICD

ISLAMIC ORGANIZATION FOR FOOD SECURITY

Mr. ABDULA MANAFİ MUTUALO -

Head of Department, Islamic Organization for Food Security

SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC E.

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IsDB)

Dr. WALİD MOHAMAD ABDELWAHAB -

Director, Islamic Development Bank

H.E. Dr. MUHAMMAD ALJASSER -

President of the Institution, Islamic Development Bank

Mr. SALAH JELASSİ -

Director, Islamic Development Bank

Dr. MOHAMMED ALWOSABI -

Senior Expert, Islamic Development Bank

Mr. MURAD YANDIEV -

Senior Expert, Islamic Development Bank

Dr. DİLAN KALİÇ -

Executive Assistant, Islamic Development Bank

Ms. NORA MOZZİN -

IsDB President Liaison Officer for Protocol, Islamic Development Bank

Mr. FARUK ÖZCAN -

Protocol Officer, Islamic Development Bank

Mr. ÖMER ASLAN -

Head of Admin, Islamic Development Bank

OIC ARBITRATION CENTER

Mr. MAGED MAMDOUH KAMEL SHEBAITA -

Director General, OIC Arbitration Center

Mr. ALPER ÇAĞRI YILMAZ -

Deputy Secretary General, OIC Arbitration Center

Ms. NİHAN ÇETİN -

Head of Department, OIC Arbitration Center

Ms. HAVVA NUR GETİREN -

Advisor, OIC Arbitration Center

Ms. MERVE NUR DUYMAZ -

Advisor, OIC Arbitration Center

Dr. İBRAHİM NİHAT BAYAR -

Board Member, OIC Arbitration Center

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE (ICCIA)

Mr. ABDULLAH SALEEH KAMEL -

President, ICCIA

Ms. AALIA JAFAR -

Head of Delegation, Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture

ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCE INSTITUTIONS IN MEMBER COUNTRIES OF THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (ADFIMI)

Mr. İLHAMİ ÖZTÜRK -

Secretary General, Association of National Development Finance Institutions in Member Countries of the Islamic Development Bank

Mr. MEHMED RAŞİD KANSU -

Specialist, Association of National Development Finance Institutions İn Member Countries of The Islamic Development Bank

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

Mr. İHSAN ÖVÜT -

Secretary General, Standards and Metrology Institute for Islamic Countries (SMIIC)

Mr. YASİN ZÜLFİKAROĞLU -

Specialist, Standards and Metrology Institute for Islamic Countries (SMIIC)

ISLAMIC CONFERENCE YOUTH FORUM FOR DIALOGUE AND COOPERATION (ICYF-DC)

Mr. TAHA AYHAN -

President, Islamic Cooperation Youth Forum

Mr. YUNUS SÖNMEZ -

Director General of the Cabinet at the Secretariat, Islamic Cooperation Youth Forum

G. OIC STANDING COMMITTEES

STANDING COMMITTEE FOR SCIENTIFIC AND TECHNOLOGICAL COOPERATION (COMSTECH)

Dr. MOHAMMED ALI MAHESAR -

Consultant, COMSTECH

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

H.E. Amb. MOHSEN ESPERİ -

Deputy Secretary General, Economic Cooperation Organization

THE ISLAMIC CORPORATION FOR THE INSURANCE OF INVESTMENT AND EXPORT CREDIT (ICIEC)

Mr. ALTAYEB ABBAS FADLALLAH -

Senior Specialist, Strategic Planning & Communications, ICIEC/ISDB

Ms. FATMA GAMZE SARIOGLU -

Senior Country Manager, ICIEC

Mr. MOHAMAD ALİ ELCHEIKH -

Specialist, Strategic Planning & Communication, ICIEC-ISDB

Ms. AYŞE SELDA KURT -

Country Manager, ICIEC

INTERNATIONAL TRADE CENTER (ITC)

Ms. HACHEM NAAS LILIA -

Head of Department, International Trade Center

Mr. LORIDAN MATHIEU -

Senior Expert, International Trade Center

ISLAMIC SOLIDARITY FUND FOR DEVELOPMENT

Mr. OULD EMEH MOHAMEDEN -

Senior Expert, ISFD

OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS I.

DEVELOPING EIGHT (D-8)

Mr. PUNJUL SETYA NUGRAHA -

Head of Department, Developing-8 Organization for Economic Cooperation

THE BLACK SEA ECONOMIC COOPERATION

H.E. MERVE SAFA KAVAKÇI -

First Deputy Secretary General, BSEC

KEYNOTE SPEAKER K.

KEYNOTE SPEAKER

Mr. ABDELHAMID MAMDOUH -

Senior Legal Counsel, King and Spalding LLP

SPEAKERS L.

SPEAKER

Mr. WILLIAM JAMES MACPHERSON -

International Mediator and Special Counsel, Saudi Center for Commercial Arbitration

Mr. JONATHAN PHILIP WOOD -

President, Chartered Institute of Arbitrators

B. INVITED INSTITUTIONS

UNITED NATIONS WFP - WORLD FOOD PROGRAM

Mr. STEPHEN JOHN CAHILL -

Country Representative/Country Director, UN WFP TÜRKİYE

Ms. EMİNE DERYA BAYKAL UYAR -

Protocol Officer, UN WFP TÜRKİYE

Ms. GÖNENÇ INAL CIFTCI -

Translator and Partnerships Assistant, UN WFP TÜRKİYE

INTERNATIONAL LABOR ORGANIZATION

Mr. YASSER HASSAN -

Director of ILO Office for Türkiye, International Labor Organization

O. COMCEC COORDINATION OFFICE

Mr. SELÇUK KOÇ -

Director General, Comcec Coordination Office

Mr. CAN AYGÜL -

Head of Department, COMCEC Coordination Office

Mr. ERHAN SIRT -

Head of Department, COMCEC COORDİNATİON OFFİCE

Mr. MEHMET ASLAN -

Head of Department, COMCEC

Mr. MEHMET C AKTAŞ -

Head of Department, COMCEC Coordination Office

Ms. AYTEN AKMAN KAÇAR -

Senior Expert, CCO

Mr. GOKTEN DAMAR -
Expert, COMCEC Coordination Office
Mr. NİHAT AKBALIK -
Senior Expert, COMCEC
Mr. ALİ ORUÇ -
Senior Expert, COMCEC Coordination Office
Mr. MEHMET AKİF ALANBAY -
Senior Expert, COMCEC Coordination Office
Mr. MUSTAFA ADİL SAYAR -
Expert, COMCEC Coordination Office
Ms. ÖZGÜL YÜKSEL -
Expert, COMCEC
Mr. KADİR ALTINTOP -
Expert, COMCEC
Mr. YUNUS KAYIŞ -
Assistant Expert, COMCEC
Ms. HİLAL BAŞKARAHAN -
Assistant Expert, Organization of COMCEC
Ms. MİNE DEMİR -
Assistant Expert, COMCEC Coordination Office
Ms. SEYYİDE RAVZA ÇOKSÖYLER -
Assistant Expert, COMCEC Coordination Office
Mr. MUHAMMED ZİYA SARI -
Assistant Expert, COMCEC
Mr. RAMAZAN GÖRGEÇ -
Assistant Expert, COMCEC Coordination Office
Ms. BETÜL ÖZAL -
Assistant Expert, COMCEC Coordination Office
Ms. TİLBE GOCUKLU -
Assistant Expert, COMCEC Coordination Office
Mr. OZAN LİF -
Officer, COMCEC Coordination Office

Mr. SELİM UYAR -

Coordinator, COMCEC

Ms. HANDE ÖZDEMİR -

Translator, COMCEC

Ms. HAVVA YILMAZ -

Officer, COMCEC

Mr. MUHARREM TEMLİSU -

Secretary, COMCEC

Mr. OĞUZHAN HALİM SAY -

Executive Assistant, Comcec Coordination Office

Ms. YELİZ DURAN -

Secretary, COMCEC Coordination Office

الملحق الثاني

الأصل: بالإنجليزية

مسودة تقرير الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدورة
(16 نوفمبر 2023، اجتماع افتراضي)

- انعقد الاجتماع الثالث والأربعون للجنة دورة الكومسيك بشكل افتراضي في 16 نوفمبر 2023.
- ترأس الاجتماع السيد سلجوق كوتش، المدير العام بالإنابة لمكتب تنسيق الكومسيك. حضر الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك:
  - مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)
  - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB
  - المركز الإسلامي لتنمية التجارة
  - المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
  - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)
  - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
  - المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)
  - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
  - الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
- واتفق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية للمناقشة:

- تنفيذ إستراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في إستراتيجية الكومسيك

  - قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتوافقة مع إستراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية للكومسيك
  - الاستفادة من تمويل مشروع الكومسيك لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك

- المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

  - التحضيرات للتقرير السنوي حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي
  - أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- مشروعات الكومسيك الرئيسية

- اقتراح حول "برنامج ذكاء الأعمال"

- المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني / القدس الشريف وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البعيدة جغرافياً والدول المراقبة

- أية أعمال أخرى

تنفيذ إستراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في إستراتيجية الكومسيك

- **قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتوافقة مع إستراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية للكومسيك**

تأكيدًا على المساعي والمساهمات العظيمة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق استراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسة الوزارية للكومسيك، استعرضت اللجنة الأنشطة المنجزة والمخطط لها للمؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي التي تخدم مباشرة تنفيذ توصيات السياسة الوزارية للكومسيك والأنشطة التي تخدم أهداف استراتيجية الكومسيك منذ دورة الكومسيك الوزارية الثامن والثلاثين بناءً على مجالات التعاون، وهي التجارة والتعاون المالي والنقل والاتصالات والسياحة والزراعة والتخفيف من حدة الفقر.

تم إطلاع اللجنة على أنه تم بنجاح تنفيذ ستة تقارير وأدلة بحثية وستة مذكرات قطاعية موجزة، و12 اجتماعاً لمجموعة العمل، وذلك بمساهمة الخبراء الرئيسيين من البلدان الأعضاء وكذلك المنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة توصيات السياسة القطاعية خلال اجتماعات مجموعة العمل التي ستقدم إلى دورة الكومسيك الوزارية.

أحيطت اللجنة علماً بتوصيات سياسة الكومسيك الوزارية والأنشطة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الكومسيك التي أبلغت عنها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الكومسيك، أبلغت اللجنة أنه تم الانتهاء من 227 نشاطاً لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حتى الآن، وتم التخطيط لعقد 43 نشاطاً في الفترة المقبلة. فيما يتعلق بمجالات التعاون، تم تنفيذ الأنشطة المبلغ عنها وتخطيطها بشكل أساسي في مجالات تيسير التجارة، وتشجيع التجارة والاستثمار، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والرصد المتعلق بالفقر وفعالية المعونات.

بعد ذلك، أبلغت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي عن أنشطتها بما يتماشى مع قرارات الكومسيك الوزارية و اتيجية الكومسيك. شددت اللجنة على أهمية مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وأعربت عن تقديرها لجهودها المكثفة في تنفيذ التوصيات السياسية الوزارية للكومسيك، فضلاً عن تحقيق أهداف الكومسيك الاستراتيجية.

- **الاستفادة من تمويل مشروع الكومسيك لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك**

أحيطت اللجنة علماً بالمشاريع المنفذة في إطار برامج الكومسيك لدعم المشاريع. تم التأكيد على أنه يجري تنفيذ أربعة مشاريع من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع في عام 2023. وفي هذا السياق، نفذ مركز SESRIC ثلاثة مشاريع في مجالات التمويل، والتخفيف من حدة الفقر، والنقل والاتصالات، ونفذ معهد SMIIC مشروعاً واحداً في مجال التجارة.

كما أطلعت اللجنة على المستجدات التي تم تقديمها من خلال الدعوة الحادية عشرة لتقديم مقترحات المشاريع في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع. تمت الإشارة إلى إضافة مجال تعاون جديد، وهو التحول الرقمي إلى الكومسيك لتمويل المشاريع لصالح البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، تم التأكيد على أن البلدان الأعضاء ستتاح لها فرصة التركيز على مواجهة تحدياتها الخاصة بها، وأن مؤسسات التعاون الإسلامي يمكنها المشاركة في المشروع مع البلدان الأعضاء في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع. كما تمت الإشارة إلى أن أنواع الأنشطة الجديدة، وهي تبادل الخبرات بين النظراء وتقييم الاحتياجات، قد أضيفت إلى الكومسيك لتمويل المشاريع لصالح البلدان الأعضاء.

المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- **التحضيرات للتقرير السنوي حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي**

أحاط مركز الأبحاث SESRIC اللجنة بشأن الاستعدادات للتقرير السنوي حول رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي سيتم تقديمه إلى دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين. أشادت اللجنة بالجهود التي يبذلها مركز الأبحاث SESRIC في إجراء متابعة سنوية تغطي التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية (أهداف التنمية المستدامة 1-5، و8-9، و13) بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة التسعة المتبقية. وفي عرض النتائج الرئيسية في التقرير، سلط ممثل مركز الأبحاث SESRIC الضوء على أنه على الرغم من ملاحظة بعض التقدم في هدف التنمية المستدامة الأول (القضاء على الفقر)، وهدف التنمية المستدامة الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية)، وهدف التنمية المستدامة الرابع (التعليم الجيد)، وهدف التنمية المستدامة السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي)، وهدف التنمية المستدامة السابع (الطاقة النظيفة والميسورة من حيث التكلفة)، وهدف التنمية المستدامة التاسعة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، وهدف التنمية المستدامة الرابع عشر (الحياة تحت الماء)، وهدف التنمية المستدامة السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، فإن هذه التحسينات ليست كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030. علاوة على ذلك، تم تسجيل تقدم بطيء في الأهداف التالية الستة؛ هدف التنمية المستدامة الثاني (القضاء على الجوع)، وهدف التنمية المستدامة الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، وهدف التنمية المستدامة العاشر (الحد من عدم المساواة)، وهدف التنمية المستدامة الحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة)، وهدف التنمية المستدامة الخامس عشر (الحياة على الأرض)، وهدف التنمية المستدامة السابع عشر (الشراكات). من ناحية أخرى، أشار ممثل مركز الأبحاث SESRIC أيضاً إلى أن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد سجلت تقدما ملحوظا وخاصة في ضمان الحياة الصحية، والتحصيل التعليمي. في الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 101 إلى 56 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي بين عامي 2000 و2021. وفيما يتعلق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، زاد متوسط معدلات إتمام جميع مستويات التعليم. وتمكنت غالبية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضاً من سد الفجوة بين الذكور والإناث.

- **أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**

علاوة على ذلك، أبلغ مكتب تنسيق الكومسيك، اللجنة عن الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وأشارت إلى أنه تم الانتهاء من 186 نشاطاً من قبل مركز SESRIC، و33 نشاطاً من قبل معهد المواصفات SMIIC، و67 نشاطاً من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، و12 نشاطاً من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ICCIA، وثلاثة أنشطة من قبل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS حول أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. طلبت اللجنة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إرسال القائمة الكاملة للأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن إلى مكتب تنسيق الكومسيك لتقديمها إلى دورة الكومسيك الوزارية القادمة.

مشروعات الكومسيك الرئيسية

كما أطلع مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة على التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الرئيسية للكومسيك مثل TPS-OIC، ومركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وصندوق الاستثمار الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، باعتباره أهم مشروع للكومسيك في مجال التجارة، قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2022.

وأشير إلى أن النظام يوفر الأساس اللازم لتعزيز التجارة البينية والترتيبات التجارية المتقدمة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. أشادت اللجنة بأنشطة التوعية والتدريب التي تقوم بها أمانة لجنة التفاوض التجاري حول نظام الأفضلية التجارية TPS-OIC في البلدان الأعضاء.

علاوة على ذلك، تم إبلاغ اللجنة بالتطورات الحالية فيما يتعلق بمركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وأشير إلى أن المركز دخل حيز العمل وبدأ أنشطته. علاوة على ذلك، تم التأكيد على أن المركز يعمل على تسوية المنازعات الاستثمارية والتجارية بين الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص.
فيما يتعلق بمؤشر وصندوق مؤشر الشريعة الإسلامية 50 التابع للكومسيك، لوحظ أن المؤشر، الذي يتضمن 50 سهماً من 19 بلداً عضواً قد تم نشره اعتباراً من عام 2012. بعد ذلك، تم إنشاء صندوق يعتمد على المؤشر باعتباره منتجاً استثمارياً ملموساً وحلالاً، وإصداره في عام 2021.
رحبت اللجنة بأنشطة تعزيز ورفع مستوى الوعي التي يقوم بها مركز SESRIC حول مشاريع الكومسيك الرئيسية، وذلك بذكرها كلما كان ذلك مناسبا في تقاريره البحثية ومنشوراته. كما دعت اللجنة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى مواصلة المساهمة في رفع مستوى وعي البلدان الأعضاء بهذه المشاريع الرئيسية.

الاقتراح بشأن "برنامج منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال"
أطلعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)، اللجنةَ بالعمل الجاري لإطلاق مركز ذكاء الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. في هذا الإطار، أحاطت اللجنة علماً بالنسخة الأولى من برنامج بناء القدرات لمنظمة التعاون الإسلامي التي تم تنظيمها في (جدة، المملكة العربية السعودية)، خلال الفترة (20-22) مارس 2023، تحت عنوان "دور تبادل المعلومات الائتمانية وذكاء الأعمال في دعم قرارات التجارة والاستثمار"، وتم تنظيم نسخة ثانية من البرنامج بالتعاون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، ومركز SESRIC، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA، في (إسطنبول، تركيا)، خلال الفترة (26-28) سبتمبر 2023.

المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني / القدس الشريف وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البعيدة جغرافياً والدول المراقبة

قامت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بإطلاع اللجنة على أنشطتها ومشاريعها وبرامجها القائمة والتي تم إطلاقها حديثًا لصالح الشعب الفلسطيني والقدس الشريف والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البعيدة جغرافيًا مثل غويانا وسورينام والدول المراقبة.

أعربت اللجنة عن تقديرها لجهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وطلبت منها مواصلة جهودها بما في ذلك الأنشطة والمشاريع والبرامج المشتركة الممكنة.

ولوحظ أن مركز SESRIC نظم 25 نشاطاً حضرها أكثر من 50 مشاركاً من المؤسسات الوطنية ذات الصلة في دولة فلسطين منذ دورة الكومسيك الوزارية الثامنة والثلاثين. وذكر أيضا أن مركز SESRIC يواصل جهوده للوصول إلى البلدان الأعضاء البعيدة جغرافيا في منظمة التعاون الإسلامي، وفي هذا السياق، شاركت سورينام بنشاط في 9 أنشطة نظمها مركز SESRIC، واستفاد منها 20 مشاركاً. وبالمثل، شاركت غيانا في 12 نشاطاً، واستفاد منها 30 مشاركاً من غيانا.

أُبلغت اللجنة أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قدمت الدعم لتطوير المشاريع في المدينة التاريخية القديمة والتي تغطي مجموعة متنوعة من المساعي مثل ترميم المساكن، وتقديم قروض الإسكان، وتقديم الدعم الشامل للمشافي المحلية، وبناء مدارس جديدة.

وذكر ممثل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن من أهم نتائج القمة العربية الإسلامية التي عقدت في الرياض الأسبوع الماضي حشد الدعم لفلسطين. وفي هذا السياق، أبلغت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي اللجنة بأن البيان الذي اعتمدته الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي وقرارات القمة العربية التي تحث على تفعيل شبكة

الأمان المالي العربي والإسلامي لتقديم المساهمات المالية لدفع تكاليف الدعم المالي والاقتصادي والإنساني لحكومة دولة فلسطين والأونروا.

كما اطلعت اللجنة على المستجدات التي تم طرحها (القدس) في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع. وأشير إلى أنه تم توسيع نطاق برنامج القدس من خلال تضمين مجالات مواضيعية جديدة مثل ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، وتمكين الشباب، والتجارة الإلكترونية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ خمسة مشاريع في إطار برنامج القدس في عام 2023.

كما أحيطت اللجنة علماً بأن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS قد بذلت جهودا من أجل عضوية غيانا، والاستفادة من أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS.

فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة لصالح البلدان البعيدة جغرافياً، أشارت اللجنة إلى أنه يجري دعم مشروع سورينام بعنوان "دعم وضمان الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواصلة الأعمال أثناء الأزمات" من قبل الكومسيك في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع.

أية أعمال أخرى

واختُتم اجتماع اللجنة بتصويت بالشكر.

الملحق الثالث

الكلمة الافتتاحية لاجتماع وزراء

الكومسيك التاسع والثلاثين

(4 ديسمبر 2023، إسطنبول)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء، الأمين العام المحترمين،

الإخوة والأخوات الأعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بصفتي رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، أحييكم بأصدق مشاعري ومودتي واحترامي.

وأرجو أن تكون الدورة الوزارية التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) مفيدة لبلداننا والعالم الإسلامي والإنسانية جمعاء.

وأدعو الله أن يبارك اجتماعنا، وأن يجعله وسيلة لحل مشاكل الأمة والإنسانية جمعاء.

وأود أن أشكر جميع إخواني وأخواتي وجميع ضيوفنا الذين سيساهمون في لقاءنا بنقدهم وأفكارهم ومقترحاتهم القيمة.

ومن خلالكم أنقل تحياتي ومحبتي لإخوتي وأخواتي في كل أنحاء العالم.

أحيي من كل قلبي إخواني الغزاويين والفلسطينيين الذين يدافعون عن وطنهم رغم الاعتداءات الإسرائيلية غير الأخلاقية، وخاصة منذ 7 أكتوبر.

ومن هنا، أرسل حبي إلى جميع إخوتي وأخواتي الذين يكافحون من أجل العيش كمسلمين في مختلف أنحاء العالم.

أشعر بسعادة غامرة لاستضافتكم في بلدنا مرة أخرى. أهلا بكم جميعا في تركيا وإسطنبول الحبيبة.

ضيوفنا الأعزاء ...

نحتفل هذا العام، باعتبارنا تركيا والأمة التركية، بالذكرى المئوية لتأسيس جمهوريتنا.

إن الجمهورية التركية، الحلقة الأخيرة في سلسلة الدول التي أنشأناها في جغرافيتنا، قد تركت وراءها قرناً مليئاً بالمجد والشرف والنجاح.

ولن نتوقف حتى نتوج مسيرتنا المباركة الممتدة من الماضي إلى الحاضر، بالقرن التركي بإذن الله.

وسنحقق هذا معكم أيها الإخوة كتفاً بكتفٍ.

وفي هذه الأيام التي تحدث فيها فظائع كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة، يصبح تعاوننا أكثر أهمية.

إن مجازر إسرائيل التي بدأت في سبعة أكتوبر، عادت لتتسارع من جديد اعتباراً من الأول من ديسمبر، بعد انقطاع دام ستة أيام بسبب تبادل الأسرى.

وسقط أكثر من 16 ألف شهيد، وأكثر من 36 ألف جريح في الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت المدنيين وأماكن السكن المدنية.

رحم الله شهداءنا، وأتمنى الشفاء العاجل لإخواننا الجرحى.

إن اثنين من كل ثلاثة أشخاص يُقتلون في غزة؛ هم من الأطفال والرضع والنساء.

لقد تجاوز عدد الأشخاص الذين لم يُسْمَع صوتهم في غزة ستة آلاف وخمسمئة شخص.

ومن بين ضحايا الاضطهاد الإسرائيلي 73 صحفيا وأكثر من 100 مسؤول في الأمم المتحدة.

إنه مشهد تعجز فيه الأمم المتحدة التي أنشئت لحماية الأمن والسلام العالميين، أن تحمي موظفيها من همجية إسرائيل.

وعجز القوى التي تدافع عن حقوق الإنسان والحريات، من أوروبا إلى أميركا، أمر أكثر خطورة.

إن هذه الدول تقدم دعماً غير مشروط لإسرائيل، من أجل قتل المزيد من الأطفال، وضرب المشافي والمدارس والمنازل، وإراقة المزيد من دماء الأبرياء.

ولا تستطيع المؤسسات الإعلامية الدولية أن تقول جملة واحدة عن زملائها الإعلاميين الذين قتلوا في غزة، ولا تستطيع أن توجه انتقاداً واحداً لإسرائيل. وهم الذين يعطوننا دروساً في الديمقراطية والقانون طيلة سنوات. أليسوا هم الذين لم يفتؤوا يتحدثوا عن حرية الصحافة في كل مناسبة؟

عندما يكون الفاعل مسلماً يقيمون الدنيا ولا يقعدونها، ويقفون صماً بكماً عمياً أمام مجازر الإبادة التي ترتكبها إسرائيل بوحشية اليوم.

ربما كان الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الإسرائيلية فلسطينيين. لكن الذي تلاشى وتهدم، هو كل تلك الأيديولوجيات والاتفاقيات والإعلانات والمبادئ الفاخرة التي يضعها أمامنا بغرور كل شخص ومؤسسة ودولة تقف إلى جانب إسرائيل وتدعم هذا القمع أو تلتزم الصمت.

إن هؤلاء الذين يحاولون تمرير إزهاق أرواح هذا العدد الكبير من الأبرياء في صمت، بل إضفاء الشرعية عليه بحجة حماس، لم يعد لديهم كلمة واحدة يقولونها للإنسانية.

إننا نشاهد الانهيار الكامل لتصميم القرن العشرين الذي كنا ننظر إليه بعين الأمل على أن يخدم المصلحة المشتركة للبشرية، رغم رؤيتنا للنفاق الذي يختفي وراءه.

وعلى الرغم من كل تعليقاتنا، لا يسعنا إلا أن نقول "يا للأسف". لأن عملية بناء عصر جديد مثل نهاية كل عصر، وستكون السنوات القادمة مؤلمة للغاية ومزعجة ودموية ومليئة بالمخاطر.

وتحويل هذه العملية إلى أعظم المكاسب لأنفسنا ولجميع أصدقائنا وإخواننا، بيدنا. ونحن مصممون على العمل بجدية أكبر والنضال من أجل ذلك بقوة أكبر.

إخواني وأخواتي ...

كانت غزة بمثابة "اختبار حقيقي" للنظام العالمي. وما شهدناه منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر؛ أظهر لنا الوجه الحقيقي للعديد من البنى الدولية، من المنظمات الدولية إلى منظمات حقوق الإنسان، ومن الديمقراطيات الغربية إلى الشركات العالمية. وعلى الصعيد المؤسسي، فشلت الأمم المتحدة في اختبار غزة. وتم تخريب الجهود المخلصة التي بذلها الأمين العام السيد غوتيريش مع الأسف، من قبل أعضاء مجلس الأمن أنفسهم.

كان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 121 صوتاً، خطوة مهمة على صعيد ترجمة ضمير الإنسانية.

إلا أن هذا القرار بقي مشلولاً بسبب الهيكل الحالي للأمم المتحدة، ولم يكن فعالا في وقف إراقة الدماء. ومن المؤسف أنه تم تجاهل إرادة 161 دولة، وامتناع 40 دولة عن التصويت. وهذه الصورة وحدها كافية لإظهار نوع الفخ الذي وقعنا فيه، كعالم إسلامي يبلغ تعداده ملياري نسمة.

فمن ناحية، هناك 121 دولة تقول "أوقفوا الحرب، وأوقفوا سفك الدماء". ومن ناحية أخرى، هناك ثلاث إلى خمس دول تعطي تفويضاً مطلقاً للهجمات الإسرائيلية. وعندما توافق هذه البلدان الثلاثة أو الخمسة، عندها فقط تكون هناك آلية عالمية تتخذ الإجراءات اللازمة. ويستحيل لمثل هذا الهيكل أن يحقق السلام، أو يوقف الصراعات، أو يوفر الأمل للبشرية.

إن هذه البنية المشوهة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي ننتقدها باستمرار، بأنها مختلة وغير عادلة في حل الأزمات، وأن "العالم أكبر من خمسة"، ينبغي تغييرها في أسرع وقت ممكن. ونحن غير مضطرين لقبول مثل هذا النظام، ولا يمكن لأحد أن يقول "هكذا كانت، وهكذا تبقى".

والآن نحن كمسلمين بحاجة إلى التعبير عن اعتراضنا بصوت أعلى من أي وقت مضى، نقول: "يمكن إيجاد عالم أكثر عدلا".

إن النضال من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى هو مسؤوليتنا ليس فقط تجاه مواطنينا، ولكن تجاه الأجيال القادمة أيضاً.

وبطبيعة الحال، لن ننتظر ونحن نسعى من أجل ذلك على الهامش، بل سنحاول الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة لنا.

إن منظمة التعاون الإسلامي، التي كان هدفها التأسيسي الدفاع عن القضية الفلسطينية، توفر لنا أساسا مهما لخوض هذا النضال بصوت واحد وجسد واحد.

ونحن، كعالم إسلامي، أبدينا موقفنا من القضية الفلسطينية في القمة المشتركة غير العادية التي عقدت في الرياض مع الجامعة العربية.

واتخذنا في مؤتمر القمة، قرارات تاريخية حقا، بما في ذلك تعريف المستوطنين المحتلين بالإرهابيين لأول مرة.

وأصبح الحديث عن جرائم القتل التي ترتكبها إسرائيل إلى جانب السرقة يزداد على المستوى الدولي أكثر فأكثر.

وأجرت "مجموعة الاتصال لوزراء الخارجية" التي تم تشكيلها في نطاق القمة اجتماعات ومحادثات في دول مختلفة. ستستمر هذه المحادثات حتى تتوقف إراقة الدماء في غزة.

يجب أيضاً اتخاذ خطوات أخرى، ولعل إحداها هي تحميل حكام إسرائيل مسؤولية جرائم الحرب التي ارتكبوها. وفي هذا السياق، يجب تقييم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وكذلك لن نسمح بأن تذهب مسألة الأسلحة النووية التي تعترف إسرائيل بوجودها طي النسيان.

علينا أن نبدأ الاستعدادات لإعادة إعمار غزة من الآن.

يجب علينا أن نتخذ موقفا واضحا للغاية ضد سياسات إسرائيل الرامية إلى إخلاء غزة من السكان.

وأود هنا أن أذكر المسؤولين الإسرائيليين الذي يسعون وراء أطماعهم المختلفة بهذه الحقيقة من جديد: إن غزة أرض فلسطينية. وإن غزة للفلسطينيين وستبقى كذلك إلى الأبد.

من واجبنا كعالم إسلامي ألا نتنازل عن شبر واحد من أراضي غزة لإسرائيل المحتلة. يجب علينا أن نفعل ذلك ليس فقط من أجل إخواننا الغزاويين والفلسطينيين، ولكن أيضًا من أجل أمننا ووحدة أراضينا. إننا نعرف خير المعرفة أن أولئك الذين يحتلون غزة اليوم سوف يضعون أنظارهم على أماكن أخرى بهذيان الأرض الموعودة. في واقع الأمر، باتوا لا يشعرون حتى بالحاجة إلى إخفاء نياتهم هذه.

لقد كشف نتنياهو جزار غزة شخصياً وأمام الكاميرات، أن القضية ليست غزة أو رام الله، بل السعي وراء تحقيق أهدافهم التوسعية. وبالتالي فإن الدفاع عن غزة وفلسطين اليوم يعني الدفاع عن القدس ومكة والمدينة وإسطنبول والشام وبيروت وبغداد وغيرها من بلاد الإسلام.

إذا انتظرنا وصول النيران والآلام وصرخات المعاناة إلى بيوتنا، فلا شك أن تلك النيران - لا قدر الله - ستصل إلى بيوتنا يومًا ما. ولا يمكن لأحد أن يهددنا ويتوعدنا ما دمنا نتحرك ونتخذ المواقف بدافع شعورنا ووعينا بأننا عائلة كبيرة تتكون من ملياري فرد منتشرين في آسيا وإفريقيا وأمريكا وأوروبا.

لقد أصبح من الأهمية بمكان أن نزداد تضامناً مع الشعب الفلسطيني، لاسيما في هذه الأيام الصعبة التي يمر بها إخواننا الفلسطينيون. ونحن باعتبارنا تركيا نحاول إيصال مساعداتنا الإنسانية إلى المنطقة بالإضافة إلى جهودنا على الساحة الدولية.

قمنا حتى الآن بشحن 12 طائرة محملة بالإمدادات وسفينتي مساعدات مدنية إلى العريش بالتعاون مع إخواننا المصريين.

قمنا بنقل المصابين، وخاصة مرضى السرطان والأطفال، إلى تركيا.

قمنا شخصياً بزيارة هؤلاء المرضى وشاركنا آلامهم نيابة عن بلدنا وأمتنا.

وكان ملتقى "قلب واحد من أجل فلسطين" الذي تم تنظيمه برعاية زوجتي وبمشاركة زوجات رؤساء الدول والحكومات وممثلين خاصين من العديد من الدول ذي معنى أيضًا من حيث إظهار موقف بلادنا.

سنواصل كل هذه الجهود بشكل متعدد النواحي إن شاء الله.

مع الأحداث الأخيرة، اتضح مرة أخرى مدى أهمية إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بسيادتها ووحدة أراضيها ضمن حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

إن الطريق المؤدي إلى السلام في منطقتنا يمر عبر إنشاء دولة فلسطين. وفي هذا السياق، نحن مستعدون مع البلدان الأخرى لتحمل المسؤوليات، بما في ذلك لعب دور الضامن، في سبيل إحلال السلام.

إخواني وأخواتي الأعزاء ...

نحن المسلمون لدينا مشكلة أخرى تشكل تهديداً، وأبعاده آخذة في الازدياد، وهي الإسلاموفوبيا. فالمسلمون الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان المهاجرين في العديد من البلدان الأوروبية يتعرضون كل يوم لمعاملة جديدة في إطار معاداة الأجانب والعنصرية والتمييز وكراهية الإسلام.

في السنوات الأخيرة، تزايدت الهجمات والتهديدات ضد مواطنينا المقيمين في دول أوروبا الغربية وممتلكاتهم ومساجدهم.

منذ يناير 2023، تم تنفيذ ما يقرب من 500 هجمة مناهضة للإسلام، تم فيها حرق القرآن الكريم، خاصة أمام سفارات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أوروبا.

في الأسبوع الماضي، تعرض ثلاثة شبان يرتدون الكوفية الفلسطينية لهجوم بالأسلحة النارية وسط الشارع في الولايات المتحدة.

يمكنني تقديم أمثلة كثيرة عن ذلك ...

وبينما ينتشر معاداة الإسلام كالطاعون في المجتمعات الغربية، لا تتخذ الحكومات أي إجراء لوقف انتشارها.

تلك الأفعال الدنيئة التي يتطالون بها على القرآن الكريم يتم تبريرها وشرعنتها تحت كسوة "حرية التعبير".

لقد رأينا جميعاً وما زلنا نرى كيف يتخلى أولئك الذين غضوا الطرف عن هذه الهجمات، عن مواقفهم تلك عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حقوق الأبرياء في فلسطين وغزة.

إننا نعلم جيداً أن من ينادون "بحرية الفكر والتجمع" ليس لديهم في الواقع مثل هذه الحساسية. الغرض الرئيسي من تلك الهجمات هو استفزاز المسلمين وخلق "مشكلة المسلم"، تمامًا كما حدث قبل 85 عامًا. ولن نسمح بحدوث ذلك بإذن الله. ولن نقع في الفخ الذي يريدون استدراجنا وإخوتنا إليه.

أرى أنه من المفيد إعادة التأكيد على أهمية أن تتعاون بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتعمل بصورة مشترك ضد جرائم الكراهية هذه. وإننا عازمون على مواصلة الكفاح للقضاء على جرائم الكراهية، سواء على المستوى الثنائي أو باستخدام المحافل الدولية.

الضيوف الأكارم ...

إننا نشعر بسعادة كبيرة بدخول نظام التجارة التفضيلية بين البلدان الإسلامية حيز التنفيذ في العام الماضي. ونولي أهمية كبيرة لأن تقوم البلدان المدرجة في النظام باتخاذ الإجراءات اللازمة وتنفيذ الاتفاقية كما ينبغي. وندعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى النظام إلى الانضمام إليه في أقرب وقت ممكن. فالفرص الاقتصادية التي سنخلقها معًا ستجلب معها الرخاء والبركة والاستقرار الاقتصادي.

من القضايا المهمة الأخرى التي من شأنها تشجيع وزيادة التجارة والاستثمارات بين بلدينا هي مسألة حل الخلافات.

إننا نجد دعمكم قيمًا جدًا من أجل أن يصبح مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي، الذي يواصل نشاطه في إسطنبول، عنوانًا مهمًا لحل الخلافات الاستثمارية والتجارية.

ونؤمن أن برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة سيساهم في تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

قررنا أن يكون موضوع "تنمية التجارة الإلكترونية" الموضوع الرئيسي لجلسة التشاور لاجتماعنا الوزاري هذا العام. ومن الواضح أن مجالات التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي تحفز الابتكار وتوفر فرصًا جديدة في النمو الاقتصادي.

يشكل موضوع الغذاء الحلال موضوعاً مهماً يتطلب منا أن نكثف التعاون في هذا المجال. لقد قطعنا بحمد الله شوطاً طويلاً في الدراسات التي أجريت في نطاق معهد البلدان الإسلامية للمواصفات والمقاييس.

نرحب بإنشاء المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال، وعقد اجتماعه الأول الشهر الماضي. إن الأعمال التي سيتم إنجازها في نطاق المنتدى ستقدم مساهمات كبيرة في زيادة التجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

كما نشجع تطوير بدائل المنتجات الحلال والمبتكرة بين بلداننا، مثل بورصة الذهب وصندوق الاستثمار الدولي.

للأسف، لم نحقق بعد الوضع المنشود في عالم الأموال. لكن مركز ثقل الأموال العالمية ينزاح من الغرب إلى الشرق. لقد افتتحنا مركز إسطنبول المالي في أبريل لتقييم إمكانات منطقتنا وإمكانات بلدنا على حد سواء. بمساحته الإجمالية التي تبلغ 1,4مليون متر مربع، يعد مركز إسطنبول المالي مشروعًا مرشحًا لأن يكون قلب القطاع، خاصة في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل التشاركي. نتمنى لمنظمتنا ولكم أصدقائنا الكرام، الاستفادة من هذا المركز ذي الأهمية الاستراتيجية العالية.

أردنا من خلال نقل منتدى "البركة" إلى مركز إسطنبول المالي تعزيز التعاون في مجال الاقتصاد الإسلامي.

إننا على ثقة أن قيام وقف البركة للتمويل الإسلامي بمثل هذه الخطوة سيسهم في إثراء الأرضية الفكرية والنظرية في هذا المجال.

سيكون من دواعي سرورنا أن نستضيف قمة التمويل الإسلامي، التي ستجمع كبار الأكاديميين والمستثمرين والمصرفيين والباحثين من جميع أنحاء العالم، في إسطنبول في شهر إبريل.

ونتوقع من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي تقديم الدعم اللازم للقمة.

إخواني وأخواتي الأعزاء ...

لقد تمت مناقشة العديد من قضايا التنمية في اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك القطاعية هذا العام بمشاركة الخبراء المعنيين من بلداننا.

ستساعد توصيات السياسة التي وضعتها مجموعة العمل في تنمية بلداننا وتزيد من رفاهية مواطنينا.

تقوم برامج الكومسيك لدعم المشاريع بوظيفة مهمة في تنفيذ توصيات السياسة.

حتى الآن، تم تنفيذ 130 مشروعًا ضمن نطاق الكومسيك لتمويل المشاريع، و14 مشروعًا ضمن نطاق برنامج استجابة الكومسيك لكوفيد-19، و13 مشروعًا ضمن نطاق برنامج كومسيك القدس.

إضافة على ذلك، قررنا هذا العام دعم مشاريع التعاون في مجال التحول الرقمي.

نأمل أن تستفيد بلداننا بشكل أكبر من آليات الدعم هذه.

إني على يقين أننا باعتبارنا أتباع الدين الذي يأمرنا بالتسابق في الخيرات امتثالاً للآية الكريمة "فاستبقوا الخيرات"، سنعمل ما بوسعنا من أجل تعزيز التضامن والصداقة والتعاون بيننا.

أسأل الله تعالى أن يكون ناصراً معيناً لنا.

بهذه الأفكار، آمل أن تكون دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين وسيلة للخير. أحييكم مرة أخرى بفائق التقدير والاحترام.

ودمتم سالمين ...

الملحق الرابع

الأصل: الإنجليزية

كلمة
معالي السيد حسين إبراهيم طه
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
في الدورة التاسعة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(الكومسيك)
إسطنبول – الجمهورية التركية
2 – 5 ديسمبر 2023

صاحبَ الفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيسَ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

أصحابَ المعالي الوزراء ورؤساء الوفود الموقرين

حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز الكبيرين بالنسبة لي أن أخاطب هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، التي جرت العادة على عقدها هنا في إسطنبول، هذه المدينة التاريخية الجميلة. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، لدعمه لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والتجاري. كما أودّ أن أعرب عن الشكر للجمهورية التركية، حكومةً وشعباً، على الترتيبات الممتازة التي اتُّخذت لضمان نجاح اجتماعنا اليوم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر بالمأساة التي يعيشها إخواننا وأخواتنا في غزة وفي عموم أراضي دولة فلسطين. إن منظمة التعاون الإسلامي تعرب عن إدانتها الشديدة لجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي يواصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكابها، وتدعو المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لوقف هذا العدوان الإسرائيلي الوحشي والإجرامي الذي يستهدف بشكل عشوائي جميع سكان قطاع غزة المحتل، بمن فيهم المدنيون والأطفال والمرضى والجرحى والصحفيون وسيارات الإسعاف والمستشفيات، وغيرها. لقد كان لاستمرار الاحتلال والقصف والحصار الكامل على غزة عواقب وخيمة على سُبُل عيش السكان الذين حُرموا من الحصول على ضروريات الحياة الأساسية، من غذاء ومأوى ومياه ودواء وكهرباء ووقود، وغيرها. ومنظمة التعاون الإسلامي تُحَمّل إسرائيل، كما تُحَمّل جميع أولئك الذين كان بمقدورهم منعها من ارتكاب جرائم ضد الشعب الفلسطيني فإذا بهم بدلاً من ذلك يقفون في صفها، المسؤولية الكاملة عن المجازر والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكَبُ اليوم في غزة وفي عموم أرض فلسطين. كما ندعو إلى وقف فوري ودائم للأعمال العدائية وإلى إيجاد تسوية دائمة وعادلة للقضية الفلسطينية. لقد عانى الشعب الفلسطيني طويلاً، ومن حقه أن يستعيد وطنه مع عاصمته القدس الشريف. ومنظمة التعاون الإسلامي ستواصل العمل بلا كلل ولا ملل حتى يتحقق هذا الهدف النبيل.

السيد الرئيس،
حضرات المشاركين الموقرين،

منذ انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين الأخيرة للجنة الكومسيك، واصلت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة تنسيق ودعم تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الدورة المذكورة، وذلك لضمان تنفيذها في الآجال المحددة. وتنفيذ القرارات أمرٌ ضروريٌ لتحقيق الهدف المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء. وفي الوقت ذاته، فإن التحديات التي قد تعترضنا في هذا المسعى ستتيح لنا استكشاف حلول إبداعية، مع استخلاص الدروس من أنشطة التعاون الفني وبناء القدرات التي تنفذها مؤسساتنا.

ويسرني أن أشير إلى أن الإنجازات الرئيسية قد تم إبرازها في تقريري المقدَّم إلى هذا الاجتماع. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه تحية كبيرة لجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لما نفذته من أنشطة وما حققته من إنجازات منذ اجتماعنا الأخير في نوفمبر 2022. فوفقًا لتقديرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة لشهر مايو 2023، بلغ صافي حجم التجارة الإسلامية البينية 436.57 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقابل 367.88 مليار دولار أمريكي في عام 2021، أي بزيادة قدرها 18.67%. كما شهدت حصة التجارة الإسلامية البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 1.22%، إذ انتقلت من 19.03% في عام 2021 إلى 19.26% في عام 2022. والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدعوة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بمختلِف الصكوك التجارية المتعددة الأطراف السارية للمنظمة، وذلك من خلال تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك نظام الأفضليات التجارية. ولتحقيق أهدافنا المسطرة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. يتعين علينا أن نواصل مضاعفة جهودنا الجماعية لتعزيز التجارة الإسلامية البينية، والنهوض بالاستثمار، وتنمية السياحة، والتصدي لانعدام الأمن الغذائي، وبناء قدرات الدول الأعضاء في منظمتنا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات المشاركين الموقرين،

يسعدني أن أشير إلى أن المؤتمر الوزاري التاسع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية قد انعقد في الدوحة بقطر، يومي 1 و2 أكتوبر 2023. وفي ظل الوضع الحالي الذي يطبعه ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تعزز التعاون الإسلامي البيني على نحو أكبر في قطاع الأغذية والزراعة من أجل بناء نُظم غذائية أكثر قدرة على الصمود، وتبادل المعارف والممارسات الفضلى من أجل المساعدة في تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية لبلداننا. ولهذه الغاية، يشكل دعم الدول الأعضاء لمختلِف برامج منظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع الحيوي ومشاركتها النشطة فيها عنصراً حاسماً لزيادة الإنتاجية الزراعية بهدف التصدي لتحديات الأمن الغذائي وتعزيز رفاه الناس في بلداننا.

وفي هذا السياق، أود كذلك أن أؤكد على ضرورة دعم سكان الأرياف في بلداننا الأقل نموًا، ولا سيما في إفريقيا، حيث يعيش أكثر من 70% من السكان في المناطق الريفية ويفتقرون إلى المرافق الأساسية، وإنني أدعو مكتب تنسيق الكومسيك وجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى بلورة برامج تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرياف في بلداننا الأقل نمواً.

وفي السياق ذاته، فإن انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل وإطلاق مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي خلال هذا العام سيمكنان من زيادة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية. وأود أن أؤكد بهذا الشأن أن مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي -المؤسسة المتخصصة الجديدة التابعة للمنظمة والمعنية بتنفيذ مشاريع المنظمة وبرامجها في مجال العمل والتوظيف - سيكون مفيدًا جدًا لدول المنظمة في تحديد المجالات الرئيسية للتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع، وذلك بهدف بناء وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين كفاءة الموارد البشرية.

وعليه، ولكي تتمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تتوفر عليها، ثمة حاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مزيد من التعاون ومواءمة وتضافر الجهود والخطط والاستراتيجيات. والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدعوة إلى التركيز على الاستثمار في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة، والصناعات الغذائية، والسياحة الحلال، والخدمات اللوجستية، وتمويل المشاريع الناشئة من

أجل دعم وتشجيع المشاريع المبتكرة للشباب وتنفيذ جميع مبادرات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تعزيز التعاون الإسلامي البيني.

ختامًا، أود أن أؤكد لكم من هذا المنبر أن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة ستواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء قصد تقديم استجابة جماعية لتسهيل التعافي الاقتصادي في بلداننا. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديري لمكتب تنسيق الكومسيك وجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، التي واصلت التعاون مع الأمانة العامة لتنفيذ مختلِف المشاريع المسطرة في البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة.

أتمنى لكم اجتماعًا مثمرًا وأتطلع إلى نتائج مداولاتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملحق الخامس

خطاب معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في

حفل افتتاح
الدورة الوزارية التاسعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

الاثنين 4 ديسمبر 2023
من 10:00 صباحاً حتى 12:00 ظهراً

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَلاةُ والسلامُ على أفضل الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا مُحمدٍ الأَمين، وعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعِين، ومَن تَبِعَهُم بِإحْسَان إلَى يوم الدِّين.
فخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، رئيس الكومسيك،

معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

أصحاب المعالي الوزراء،

أعضاء الوفود الموقرين،

السيّدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
أودّ في البداية أن أعرب عن خالص تقديري لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، على ما بذله من جهود في سبيل عقد هذا الاجتماع، وعلى ما لقيناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن الوفادة منذ وصولنا إلى هذا البلد الكريم.
وتعرب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عن عميق حزنها على ما يلحق بإخواننا في غزة من دمار وتشريد وخسائر فادحة في الأرواح. ونعرب عن خالص تعازينا وصادق مواساتنا لهم في هذه الأحداث المأساوية، ونعلن عن تضامننا معهم في هذه الأوقات العصيبة.

وأودّ كذلك أن أتقدم بصادق التعازي لأهلنا في تركيا وسوريا والمغرب وليبيا وأفغانستان والسودان في ظل ما ألمّ بهم في الآونة الأخيرة من كوارث طبيعية. وتعرب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عن التزامها القاطع بتقديم الدعم لجهود إعادة الإعمار والإغاثة في هذه المناطق المنكوبة.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،

أيّها الضيوف الكرام،

على الرغم من التعافي المتوقَّع بعد الجائحة، إلا أن العالم، وعلى نحو خاص الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ما زال يواجه تحديات مختلفة، أذكر منها:

- ارتفاع التضخم العالمي إلى أعلى مستوى له منذ 26 سنة، حيث بلغ ما يقارب 9% سنةَ 2022، مما يؤثر في آفاق الاستقرار الماليّ والنموّ.
- انخفاض النمو العالمي، وبالتالي سقوط مئات الملايين في براثن الفقر المدقع. ومن سوء الحظ أن 40% من هؤلاء الفقراء يعيشون في بلداننا الأعضاء.
- تؤدي ضائقة الديون، والحيز المالي المحدود، واتساع احتياجات التمويل إلى جعل بلداننا الأعضاء أكثر عُرضة لمشكلات انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ.

فخامة الرئيس،
أيّها الجمع الكريم،

وحيث أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تدرك تلك الصعوبات، وتلتزم عملها المعتاد في دعم بلدانها الأعضاء، فإنها تتخذ عدة مبادرات طموحة بالتعاون مع شركائنا الأساسيين في التنمية.

فعلى سبيل المثال، أطلَق برنامجُ "جسور التجارة العربية الأفريقية"، وهو مبادرة تدعمها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، برنامجاً للأمن الغذائي بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي من أجل التصدي لمشكلات انعدام الأمن الغذائي في المنطقتين العربية والأفريقية في خضمّ أزمة الأمن الغذائي العالمية الراهنة.

وفي الشهر الماضي، خلال القمة السعودية الأفريقية التي عقدت بالرياض، أعلنت مجموعة التنسيق العربية عن تخصيص 50 مليار دولار أمريكي للمساعدة على إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود ومجتمعات شاملة في القارة الأفريقية.

ويعزز ذلك المبادرة التي أعلنتها مجموعة التنسيق العربية في السنة الماضية والرامية إلى تمويل الأمن الغذائي بمبلغ قدره 10 مليارات دولار أمريكي لدعم الأمن الغذائي على المديين المتوسط والبعيد في البلدان الأعضاء، إلى جانب حزمة تمويل العمل المناخي بقيمة 24 مليار دولار أمريكي.

فخامة الرئيس،
أيّها الضيوف الكرام،

لما كانت التجارة الإلكترونية هي موضوع جلستنا هذه، فإنه ينبغي لنا أوّلاً وقبل كل شيء سدُّ الفجوة الكبيرة، فجوةِ الاتصال الرقمي الضروريّ للتجارة الإلكترونية. فالاتصال الرقمي لم يعد رفاهية، بل باتَ ضرورةً أساسية لا يمكن أن تتحقق أي تنمية اقتصادية من دونها. فبلداننا تواجه صعوبات هائلة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة، منها تردي البنى التحتية للشبكات، ومحدودية استخدام الخدمات الرقمية. كما أنها تحتل أدنى المراتب بين البلدان التي ترتفع فيها سرعةُ الإنترنت، وتتصدر قائمةَ البلدان التي ترتفع فيها تكلفةُ البيانات.

وفي إطار التصدي لهذه الصعوبات، وضع البنك الإسلامي للتنمية خارطة طريق (2025) متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع استراتيجية خاصة بالشمول الرقمي (2024-2027)، وذلك في إطار تعاوني وتشاوري.

بالإضافة إلى ذلك، يُجري البنكُ في الوقت الحاليّ دراسةً فنية عن التجارة الإلكترونية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسوف يتم تجربة هذه الدراسة بصورة أولية في كوت ديفوار ومصر والمغرب وتونس وأوغندا، مما يساعد هذه البلدان على تنفيذ إصلاحات لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الإلكترونية، وتقليل التفاوت في مستويات الجاهزية الإلكترونية في القارة.

ولما كانت المنشآتُ الصغيرة والمتوسطة هي القوةَ المحرّكةَ للتجارة الإلكترونية، فإن البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنظمة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تركيا على وشك الانتهاء من دراسةٍ مهمةٍ عن شبكة دعم المنشآت الرامية إلى تحسين تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في الكومسيك.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
أيّها الضيوف الكرام،

إننا نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس البنك الإسلامي للتنمية، التي تمثل رحلة شراكة وتعاون في خدمة الأمة، وذلك خلال الاجتماع السنوي المقبل للبنك في الفترة بين 27 و30 أبريل 2024 باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية في الرياض، بمشيئة الله تعالى.

وتحتاج مهمة البنك النبيلة إلى دعم وتعاون بلداننا الأعضاء وشركائنا وجميع الأطراف المعنية.
وعلى مدار الخمسين سنة القادمة، بمشيئة الله تعالى، ينبغي أن تركز جهودنا الجماعية على ما يلي:
أولاً: ضمان المزيد من التضامن من أجل ازدهار مشترك، بحيث توزَّع المنافع الاقتصادية والاجتماعية توزيعاً عادلاً بين جميع أفراد مجتمعاتنا، مما يشجِّع النموَّ الشامل وتحقيق الرفاه للجميع.

ثانياً: تحقيق تعاونُ وتكاملُ اقتصادي أفضل لتسهيل النموَّ المشترك، وذلك بتشجيع التبادل التجاري وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقه، وتنسيق السياسات بين البلدان أو المناطق المشارِكة، وتحسين المعامَلاتِ الجمركية والضريبية التفضيلية.
ثالثاً: زيادة الاستثمار في البنى التحتية للترابط السلس في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
رابعاً: بناء القدرات البشرية والتنظيمية اللازمة مع الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
وسنواصل تعاوننا مع الكومسيك ومع سائر مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز جهودنا الرامية إلى دعم التعافي السريع والقويّ في البلدان الأعضاء عن طريق تحويل نماذجنا الاجتماعية والاقتصادية الحالية تحويلاً اقتصادياً شاملاً ومتوازناً وقادراً على الصمود.
وفي الختام، أتطلع إلى توصيات ومقترحات عملية تمكِّن من تشجيع وتوطيد التعاون بين بلداننا الأعضاء.

شكراً السيد الرئيس.

الملحق السادس

اجتماع الكومسيك التاسع والثلاثين
الجلسة الختامية
(5 ديسمبر 2023)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السادة الوزراء الأعزاء!

حضرات المندوبين الكرام!

اختتمنا بنجاح الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي بعد مشاورات مثمرة.

أود أن أشكر جميع وفود البلدان الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية وغيرهم من المشاركين على مساهماتهم.

في الدورة الوزارية لهذا العام، ركزنا على **"تعزيز قدرة التجارة الإلكترونية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"**.

- وبهذه الوسيلة، ناقشنا أوضاع العالم الإسلامي بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والتجارية المدرجة على جدول أعمالنا. وتناولنا المواضيع التالية المدرجة على جدول أعمال اجتماعنا؛
- نظام التجارة التفضيلية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)
- مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي
- دراسات في مجال اعتماد الحلال
- صندوق الاستثمار الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك
- برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج التحول الرقمي، ومشاريع بورصات الذهب والعقارات.

خلال هذا الاجتماع المكثف الذي استمر أربعة أيام، لاحظنا بامتنان أن الاجتماعات الثنائية بين بلداننا ومنظماتنا تشكل أساسًا مهمًا لمواصلة تعزيز تعاوننا.

وفي المجمل، تم عقد أكثر من 45 اجتماعا ثنائيا بمشاركة 19 بلداً و8 منظمات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن مختلف شركات القطاع الخاص.

آمل أن تسفر اجتماعاتنا والجهود المبذولة في إطار الكومسيك عن أفضل النتائج الممكنة.

السادة المشاركون الأعزاء!

إننا، باعتبارنا البلدان الإسلامية، نعتقد أنه لا توجد عقبة لا يمكننا التغلب عليها، إن قمنا باستغلال الفرص المتاحة لنا، ووجهنا طاقاتنا إلى المجالات الصحيحة.

ناقشت مجموعات عمل الكومسيك التي عقدت اجتماعاتها طوال عام 2023؛ قضايا "تحسين قدرات التجارة الإلكترونية، والحد من البطالة بين الشباب، ومكافحة انعدام الأمن الغذائي، والآثار البيئية للبنى التحتية للنقل، والعملات الرقمية، وتشجيع ريادة الأعمال من أجل المنافسة في السياحة" ووضعت توصيات سياسية مهمة لخدمة بلداننا في هذه المجالات.

أعتقد أنه من المهم جدًا أن تستفيد بلداننا بشكل أكبر من برامج الكومسيك لدعم المشاريع من أجل تنفيذ توصيات السياسة.

وتمثل البلدان الإسلامية 25% من سكان العالم، وتمثل حوالي 9% من الاقتصاد العالمي. ويعادل إجمالي حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي حوالي 11.2 في المئة من التجارة العالمية.

وكما ذكر السيد الأمين العام حسين إبراهيم طه في كلمته صباح أمس، فإن حجم التجارة بين البلدان الأعضاء بحلول نهاية عام 2023 يشكل حوالي 19 بالمائة من إجمالي تجارتنا.

وكما تعلمون، فإن معدل حجم التجارة البينية التي نهدف الوصول إليه بحلول نهاية عام 2025 هو 25 بالمئة.

نحتاج في العامين القادمين إلى بذل المزيد من الجهود للاقتراب من هذا الهدف واتخاذ خطوات ملموسة لتسهيل وتشجيع التجارة.

وكما أكد رئيسنا، من الأهمية بمكان أن تساهم البلدان الأعضاء وتشارك في نظام التجارة التفضيلية، الذي يعد أحد أهم المبادرات التي تم تطويرها داخل الكومسيك.

وأود هنا أن أشاطركم التطور الحالي حول هذا الموضوع.

أحالت أمانة مجلس التعاون الخليجي قوائم الامتيازات المحدثة نيابة عن بلدانها الأعضاء الستة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية.

أعتقد أنه من المهم جدًا أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ النظام بشكل فعال من حيث تفعيل إمكانات النظام.

بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أننا يجب أن نسعى جاهدين لإضافة بلدان جديدة إلى النظام، وتوسيع نطاق النظام بعناصر مثل تجارة الخدمات والاستثمار.

السادة الوزراء!
السادة المندوبون!

إن تطوير فرصنا وأدواتنا في حل النزاعات التي قد تنشأ في مجال التجارة والاستثمار أمر حيوي للغاية.

ويسعدنا للغاية أن مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي أنشئ لحل منازعات التجارة والاستثمار الدولية بين بلداننا، قد انطلق بأنشطته في إسطنبول.

وبدعمكم الثمين نأمل أن نجعل المركز من أبرز مراكز التحكيم المتميزة.

وفي جلسة موضوع التحكيم المنعقدة على هامش اجتماعنا، تناولنا قضايا التحكيم في هذا المجال.

أعتقد أنه من خلال جهودنا المشتركة، سيزداد بروز مركز إسطنبول للتحكيم يومًا بعد يوم.

السادة المندوبون!

ومن ناحية أخرى، تقرر إطلاق برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة العام الماضي، بهدف دعم شركاتنا الصغيرة والمتوسطة الرائدة في المبادرات المبتكرة والتحولات الاقتصادية في جميع القطاعات.

في نطاق برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة، اجتمع رؤساء المؤسسات المسؤولة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء لأول مرة على هامش الكومسيك.

سيوفر هذا البرنامج فرصة مهمة للشركات الصغيرة والمتوسطة للانفتاح على العالم، وسيساهم في زيادة حجم التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

إن بدائل الاستثمار الحلال، مثل صندوق الاستثمار الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك، وبورصة الذهب، تدعم التنويع المالي وتحمل إمكانات كبيرة لاقتصاداتنا.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتسريع جهودنا للقيام بدور أكثر نشاطًا في صناعة المنتجات والخدمات الحلال.

ونحمد الله، على أننا بدأنا نجني ثمار الجهود الطويلة الأمد في مجال الاعتماد.

وكذلك، تفعيل المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال **IFHAB** الذي تم تأسيسه لاعتماد المنتجات الحلال المعتمدة وفقًا لمعايير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية **SMIIC**، يعتبر خطوة مهمة.

السادة الوزراء!
أعزاءنا الحضور!

أدى التحول الرقمي إلى زيادة حصة التجارة الإلكترونية في التجارة العالمية، ومع وباء كوفيد-19، وصلت التجارة الإلكترونية والتصدير الإلكتروني إلى أعلى مستوياتهما.

بلغ حجم التجارة العالمية B2C (الأعمال التجارية للمستهلك) 5.7 مليار دولار بحلول عام 2022.

وكان من المفيد للغاية أن تتبادل البلدان الأعضاء تجاربها في مجال التجارة الإلكترونية والتصدير الإلكتروني في اجتماع الأمس.

ندعم القطاع الخاص لتعزيز إمكانات بلادنا في مجال التجارة الإلكترونية والتصدير الإلكتروني وتعزيز مكانتها في السوق العالمية في هذا المجال.

ونعطي الأولوية للتصدير الإلكتروني بحيث تصبح التجارة الإلكترونية قوة تتجاوز السوق المحلية، إلى الساحة الدولية.

بالمقارنة مع الصادرات التقليدية، فإنه يمكن لشركاتنا من خلال التجارة الإلكترونية؛ الحصول على شركاء يتمتعون بقدرة شرائية أكبر من جميع أنحاء العالم، واختبار منتجاتها في الأسواق المستهدفة، وتطوير منتجات جديدة، أو تطوير منتجاتها الحالية بابتكارات جديدة اعتماداً على تجارب العملاء، ويمكنها كذلك، أن تقوم بمعاملات منخفضة المخاطر نسبياً في عمليات الإنتاج والدفع.

نحن سعداء بالاهتمام الذي حظي به منتدى التحول الرقمي رفيع المستوى، الذي تأسس العام الماضي ضمن نطاق الكومسيك.

وسندعم أيضًا تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لتنمية التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وكما تعلمون، فقد تم تحديد موضوع جلسة تبادل وجهات النظر الوزارية للعام المقبل بعنوان **"التقنيات المالية الإسلامية: التحول الرقمي في أنظمة الدفع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"**.

فالتقنيات المالية الإسلامية تبرز كمجال يهدف إلى تقديم الخدمات المالية في إطار مبادئ التمويل الإسلامي مثل الموثوقية والأمن والسرية.

وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن تبادل وجهات النظر الوزارية في العام المقبل دقيق ومفيد للغاية، وآمل أن تكون الاستعدادات التي سيتم القيام بها مفيدة مقدما.

وفي العام المقبل، سنحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيس الكومسيك. وبهذه المناسبة، سننظم فعاليات مختلفة وأكثر شمولاً.

السادة المندوبون،

إلى جانب العمليات الاقتصادية المؤلمة التي يمر بها العالم، فإن وضع العالم الإسلامي يفطر قلوبنا. ولا ينبغي أن ننسى أبداً أن الهدف التأسيسي لمنظمة التعاون الإسلامي، التي نعقد تحت مظلتها هذه الاجتماعات، هو قضية القدس. يجب على العالم الإسلامي اليوم أكثر من أي يوم مضى، أن يتحد ويدعم الشعب الفلسطيني المضطهد. لاسيما أن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 7 أكتوبر يتجاوز الآن حدود التسامح الإنساني.

فهل يمكن تفسير القصف الوحشي للمشافي والمدارس ودور العبادة، حيث يلجأ المدنيون الأبرياء باعتبارها أملهم الأخير في الهروب من الموت، بالحق في الدفاع عن النفس؟ هل سيفلت أولئك الذين يهددون المجتمعات علناً باستخدام الأسلحة النووية بالمحاسبة أمام القانون الدولي؟ أليس الواجب علينا نحن أولاً، وقبل غيرنا، أن نضع يدنا على وجداننا، ونقف معاً لمواجهة الجرائم السافرة المعلنة ضد الإنسانية؟

إنني أدعو جميع المشاركين هنا إلى إبداء ردود أفعالهم على نحو متساوٍ على الوفيات بين المدنيين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود.

وأدعو إلى وقف إطلاق النار في المنطقة، واتخاذ مبادرة مشتركة لإقامة حل الدولتين. إننا سنواصل باعتبارنا تركيا تقديم المساعدات الإنسانية والطبية دون انقطاع، وسنستمر في الصراخ بالحقيقة على جميع المنصات. وبجهودنا، سيظل العالم الإسلامي شامخا رغم كل المشاكل المفروضة من الخارج.

ضيوفنا الكرام!

سعدنا للغاية باستضافتكم في إسطنبول بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس جمهوريتنا.

وفي ظل رؤية القرن التركي، سنواصل جهودنا، لتكون الفترة القادمة قرن الاستقرار والسلام والرحمة والعدل في المنطقة وعلى مستوى العالم.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أشكر جميع وفود البلدان الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية الأخرى على مساهماتها القيمة.

وآمل أن تؤدي مناقشاتنا وقراراتنا التي اتخذت في جلسة تبادل وجهات النظر الوزارية إلى نتائج جيدة للعالم الإسلامي وتعميق تعاوننا.

أتمنى لكم جميعًا رحلة آمنة وميمونة وأيامًا صحية، على أمل أن تعودوا إلى بلدانكم بذكريات وصداقات طيبة.

كان الله معكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق السابع

توصيات السياسة

الصادرة عن الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالسياحة

عُقدت جلسة اعتدال في إطار جدول أعمال مجموعة العمل بعنوان "صياغة توصيات السياسة لدورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين حول "تعزيز ريادة الأعمال من أجل القدرة التنافسية لصناعة السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي" خلال الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون السياحي. تم إعداد هذه الوثيقة لإثراء المناقشات خلال الدورة المذكورة من أجل الخروج بتوصيات سياسية ملموسة لتقريب السياسات بين الدول الأعضاء. وقد تمت صياغتها وفقًا للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده لهذا الاجتماع.

توصية السياسة 1: تشجيع التحول من الاقتصاد غير الرسمي في صناعة السياحة إلى المنتجات والخدمات السياحية المعتمدة من خلال تصميم الأنظمة التي تهدف إلى تحسين وضع ريادة الأعمال وحماية رواد الأعمال.

يعتمد إنشاء بيئةٍ تنظيميةٍ ملائمةٍ للأعمال التجارية لجعل الاستثمارات السياحية أكثر جاذبيةً إلى حدٍّ كبيرٍ على الإطار التشريعي في البلدان، والذي يمكن أن يوفر مجموعةً واسعةً من الفرص. تقترن القطاعات غير الرسمية عموماً بانخفاض الإنتاجية، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وسوء الإدارة، والأنظمة المفرطة، والفقر، وعدم المساواة في الدخل. ويشكل الاقتصاد غير الرسمي تهديداً خطيراً ليس لحركة سوق العمل والقدرة التنافسية لقطاع السياحة فحسب، ولكن أيضا لإنتاجية أصحاب المشاريع السياحية. ويؤدي الاقتصاد غير الرسمي في قطاع السياحة إلى تدهور علاقات السوق وتنمية رأس المال البشري. وفي الوقت نفسه، تشكل الإجراءات البيروقراطية المرهقة واللوائح الضريبية، التحديات الرئيسية التي تعيق أنشطة ريادة الأعمال خاصةً في المرحلة الأولى من بدء الأعمال التجارية. ومن ثم، ينبغي تصميم الأنظمة مع الأخذ في الاعتبار التوازن بين الشكليات والبيروقراطية المرهقة بحيث تسهل العملية التشريعية زيادة المنتجات والخدمات السياحية المعتمدة للبلدان الأعضاء. يعد التعامل مع الأسباب التي تؤدي إلى الأنشطة غير الرسمية من حيث حواجز الدخول الحالية أمرًا ضروريًا لجعلها تلتزم باللوائح. وبالتالي، تصميم اللوائح أمرٌ حيويٌّ لتحسين التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى إصدار الشهادات. إن تقديم الدعم لرواد الأعمال في مراحلهم المبكرة يمكن أن يساعدهم على الابتعاد عن الاقتصاد غير الرسمي. وفي هذا الصدد، يركز الترخيص السياحي على رضا العملاء، والقدرة التنافسية للدولة المعنية كوجهة سياحية، في حين يضمن الترخيص اتباع المعايير وتلبية رضا العملاء.

وبالنسبة للحكومات، فهو يساعد رواد الأعمال على الوصول إلى الدورات التدريبية وبرامج بناء القدرات. وهذا من شأنه أيضًا أن يساعد الشركات على البدء والازدهار.

توصية السياسة 2: تطوير/تحسين آليات الحوافز العامة والخاصة السليمة لتسهيل ريادة الأعمال السياحية والابتكار وخلق فرص العمل في صناعة السياحة والضيافة.

إن خلق ثقافة ريادة الأعمال المستدامة، وتقليل الأعباء التنظيمية للوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية، وتوفير فرصة ثانية لرواد الأعمال السياحيين الفاشلين، وتمكين رواد الأعمال في مجال السياحة من استخدام الرقمنة في خدماتهم، والتركيز على المرونة خلال الأوقات الصعبة هي القضايا الرئيسية التي تؤثر على

ريادة الأعمال السياحية. ويشتمل النظام البيئي الناجح لريادة الأعمال أيضًا على مجموعةٍ متنوعةٍ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات العامة والوكالات المالية ووكالات التنمية الإقليمية ومؤسسات التدريب والحوار المستمر والتعاون فيما بينهم. تعتبر آليات الحوافز، مثل تخفيض الضرائب، وتخصيص أماكن الاستثمار، والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة [1] والإعفاءات الضريبية والجمركية، والمساعدة عن طريق استئجار الأراضي لفترة قصيرة لرواد الأعمال، من التدابير ذات الصلة والرئيسية لتحفيز وتشجيع رواد الأعمال في قطاع السياحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجيات دعم ريادة الأعمال في مراحلها الأولى من خلال توفير الدعم العيني، وإنشاء الحاضنات، وتسهيل الوصول إلى التمويل (مثل رأس المال الملائكي angel capital) تعتبر أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز أنشطة ريادة الأعمال. علاوة على ذلك، فإن خلق فرص العمل في قطاع السياحة من خلال برامج حوافز الموظفين يسمح للشركات بتحسين الإنتاجية، وتقليل الاحتفاظ بالموظفين، وخفض تكاليف الإنتاج. وهذا يشجع العمل الجماعي ويعزز الدافع. يستفيد كل من الموظفين وأصحاب العمل من برامج الحوافز.

توصية السياسة 3: تشجيع الاستثمارات في مجالات السياحة المتخصصة (مثل السياحة الثقافية والتراثية، والسياحة الدينية، وسياحة المغامرات، وفن الطهي، والسياحة البيئية) والحفاظ على استدامتها من خلال تشجيع ريادة الأعمال المحلية.

إلى جانب السياحة الجماعية، تعد السياحة المتخصصة أيضًا أداة مهمة للوجهات السياحية التي تسعى إلى إنشاء أو تنويع أو توسيع جاذبية السوق لأماكن معينة. قد توفر المناطق السياحية المتخصصة أيضًا فوائد مختلفة للمجتمعات المضيفة، مثل التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والحفاظ على الثقافة والحفاظ على البيئة.

تعمل السياحة الثقافية والتراثية على تعزيز القدرة التنافسية للوجهات السياحية، حيث أن الموارد التراثية عادة ما تكون فريدةً من نوعها بالنسبة للوجهة السياحية، ولا يمكن العثور عليها في أي مكان آخر، كما أنها تجتذب صورة مرغوبة أكثر للسياح. ولضمان القدرة التنافسية المستدامة طويلة الأجل في هذا المجال، ينبغي التمييز الإيجابي تجاه ريادة الأعمال المحلية لدعم الاستثمارات السياحية. ويمكن أن يكون ذلك ممكناً من خلال تقديم حوافز خاصة مخصصة لتشجيع السياحة المتخصصة.

في الواقع، تتمتع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفرصٍ سياحيةٍ ثقافيةٍ وتراثيةٍ غنية. تحسين استخدام السياحة الثقافية والتراثية ونوعيتها واستدامتها في الوجهات السياحية في منظمة التعاون الإسلامي من خلال ربط الناس بالتاريخ والاستثمار في أنواع السياحة المتخصصة مثل سياحة المغامرات، والسياحة الريفية، والسياحة البيئية، وسياحة فن الطهي، وسياحة الصحة والعافية. ويمكن أن يوفر ذلك أيضًا سياحةً مستدامةً على المدى الطويل من حيث مؤسسات الإقامة، وتطوير الجولات والأنشطة المتخصصة، فضلاً عن تعزيز ممارسات السياحة المستدامة والمسؤولة وفرص العمل المحلية.

توصية السياسة 4: رفع وعي رواد الأعمال بالأصول والمرافق والمعالم السياحية وإمكاناتها.

ومن أهم احتياجات رواد الأعمال الراغبين في الانخراط في قطاع السياحة هو غياب الوعي الكافي بأصول وإمكانات القطاع. وترتبط هذه العملية أيضًا بالوعي العام على أصولهم السياحية، بما في ذلك مناطق الجذب والموارد والمرافق. يتفاعل هذان المتغيران ببعضهما ويغذيان بعضهما بعضاً. وبالتالي، رفع مستوى الوعي العام حول الأصول السياحية، بما في ذلك مناطق الجذب والموارد والمرافق، وتوفير معلومات مفصلة عن القيم السياحية لجذب الزوار المحتملين، هي خطوات ضرورية يجب اتخاذها لتعزيز القيمة المضافة لهذا القطاع.

وفي هذا الصدد، يمكن تطوير العديد من الاستراتيجيات لرفع مستوى الوعي العام ودعم أنشطة ريادة الأعمال وخاصة لشريحة الشباب من السكان. وفي الوقت نفسه، يمكن تصميم الندوات وبرامج التعليم الخاص قصيرة المدى لزيادة وعي رواد الأعمال في مجال السياحة وتطوير معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم.

توصية السياسة 5: الاستثمار في ترويج الوجهة وتسويقها (أي المحتوى الرقمي والعلامات التجارية) من خلال استخدام المحتويات الرقمية (أي وسائل التواصل الاجتماعي والمدونين) في مناطق الجذب السياحي لتمكين رواد الأعمال من تسويق خدماتهم تجاه السياح المحتملين.

يستمر ترويج المنتجات والخدمات من خلال قنوات التسويق الرقمي في تحسين وعي المستهلكين. تعد وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي لوجهات السفر بمحتوى مفهوم يسهل الوصول إليه عن الأماكن السياحية؛ مفيدًا لتفضيل المنتجات والخدمات من قبل السياح. إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ومدوني السفر والمدونين والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون والتسويق المؤثر قد يؤدي إلى نتائج مثمرة لرواد الأعمال في مجال السياحة. ولذلك، قد يكون رواد الأعمال في مجال السياحة مجهزين بالمهارات اللازمة للاستخدام الأفضل للمنصات الرقمية لتسويق خدماتهم للسياح المحتملين. ومن شأن هذه المبادرات أن تساهم بشكل فعال في تعزيز تدفق السياح إلى الدول الأعضاء.[2]

توصية السياسة 6: تطوير التدريب على ريادة الأعمال (خاصة رواد الأعمال الجدد) وبرامج الشهادات التي تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري.

تطوير برامج بناء القدرات والتدريب لتعزيز رأس المال البشري المطلوب من قبل رواد الأعمال المحتملين في الوجهة السياحية. وينبغي للحكومات أن تنفذ العديد من البرامج التي تدعم وتشجع رواد الأعمال الشباب. يمكن على سبيل المثال، أن يؤدي تطوير برنامج تعليم وتدريب فعال في مجال ريادة الأعمال، إلى تعزيز معرفة أصحاب الأعمال الشباب المحتملين بالممارسات المستدامة، والتكنولوجيا الرقمية، والتسويق، فضلا عن فهمهم لإدارة السياحة.

ولذلك، يجب على الحكومة صياغة سياسات لتشجيع ريادة الأعمال الشبابية في قطاع السياحة. ويمكن وضع سياسات لتعزيز التوجه الريادي لهذه المجموعة، وترتيب ندوات توعية، وتنظيم الدورات التدريبية، وبدء برامج تعليمية لتطوير معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم.

دوات تحقيق توصيات السياسات:

مجموعة عمل السياحة التابعة للكومسيك:

وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكومسيك:

في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. من خلال تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف، ليتم تمويلها من خلال المنح التي يقدمها مكتب تنسيق الكومسيك. وفي مجال السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي؛ الاستفادة من برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع،

ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورشات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات.

منتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك:

في اجتماعاته المستقبلية، يمكن لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك أن يتوسع في مجالات السياسات المذكورة أعلاه والمجالات الفرعية من منظور القطاع الخاص.

1ضريبة القيمة المضافة

2 يشاهد السائحون في الوقت الحاضر المحتوى الرقمي قبل أن يقرروا زيارة وجهةٍ سياحية معينة. يلعب المحتوى الموجود على منصات التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب وتيك توك وإنستغرام بالإضافة إلى مواقع الويب دورًا مهمًا في جذب السياح.

توصيات السياسات الصادرة عن
الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات TCWG بنجاح اجتماعها الحادي والعشرين في الفترة)12-13 (أكتوبر 2023 في أنقرة، موضوعه "قياس الآثار البيئية للبنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميفي جلسة مناقشة السياسات بعنوان "صياغة توصيات السياسة لدورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين حول قياس الآثار البيئية للبنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في 13 أكتوبر 2023، أجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات TCWG مداولات حول توصيات السياسة المتعلقة بالتأثير البيئي للبنية التحتية للنقل. وقد تمت صياغة توصيات السياسات مع الأخذ بعين الاعتبار تقرير البحث المعنون بنفس موضوع الاجتماع المذكور أعلاه. توصيات السياسات هي كما يلي:."

توصية السياسة I: تطوير/تحسين نظامٍ شاملٍ وهيكلٍ مؤسسيّ من خلال إطارٍ قانونيّ وتنظيميّ سليمٍ بالإضافة إلى مبادئ توجيهيةٍ لقياسٍ وتقييمٍ أفضل للآثار البيئية للبنية التحتية للنقل.

<u>الأساس المنطقي:</u>

العلاقة بين النقل والبيئة معقدة ومتشابكة. ترتبط العوامل التي تحرك النقل والإجراءات المعنية والنتائج الناتجة والعواقب النهائية جميعها بالآثار البيئية التي تخلقها. يجب قياس الأثر البيئي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، انبعاثات الغازات الدفيئة والضوضاء وتلوث المياه، الناتج عن وسائل النقل المختلفة.

وفي هذا الإطار، ينبغي تصميم معايير البنية التحتية للنقل، التي تعطي الأولوية للحد من الآثار البيئية السلبية والحفاظ على النظم البيئية. ولتحقيق هذا الهدف الشامل، من الأهمية بمكان أن يكون هناك فهم شامل للآثار البيئية المرتبطة بالبنية التحتية للنقل. لذلك، يجب تحليل جميع مراحل دورة حياة البنية التحتية، بما في ذلك البناء والتشغيل ونهاية العمر الافتراضي، تحديداً شاملاً من حيث آثارها البيئية.

ولتحقيق هذه الغاية، هناك حاجة إلى هيكل منهجي ومؤسسي قوي، وإطار قانوني وتنظيمي تداولي، ومبادئ توجيهية لتقييم الأثر البيئي الفعال للبنية التحتية للنقل، بدءًا من تخطيط النقل، وتحديد المشاريع وإعدادها، والتقييم المسبق، والمشتريات، والإشراف، والرصد، إلى التقييم اللاحق. يمكن تطبيق أدوات ومنهجيات مختلفة في هذه العملية. تعد نمذجة النقل ومحاكاته باستخدام الأدوات المتقدمة، وتحليل التكلفة والفائدة، وإشراك أصحاب المصلحة، والمشاركة العامة، وتقييم الأثر البيئي EIA، وتقييم دورة الحياة LCA، ونظم المعلومات الجغرافية GIS، وتقنيات الرصد والقياس من بين الأدوات والأساليب المهمة المستخدمة لهذا الغرض.

توصية السياسة II: تحسين تحليلات التكاليف والفوائد من خلال دمج التكاليف والفوائد البيئية خلال مرحلة التخطيط للبنية التحتية للنقل، وأمور أخرى.

<u>الأساس المنطقي:</u>

أي مشروع استثماري في مجال النقل يحمل معه التكاليف والفوائد للبلد. والأمر المهم في مرحلة التخطيط، هو التنبؤ بتكاليف مشروع البنية التحتية للنقل وفائدتها، للكشف عن جدوى المشروع. وفي هذا الصدد، يحمل دمج التكاليف والفوائد البيئية في تحليل التكلفة والفائدة CBAs له أهمية خاصة خلال مرحلة التخطيط لمشاريع البنية التحتية. تعتبر العملية المنهجية لحساب فوائد وتكاليف مشاريع النقل على نطاق واسع خطوة أساسية في عملية وضع السياسات. فهو

يساعد صانعي القرار على الحصول على صورة واضحة لكيفية تأثر المجتمع والبيئة. إن تحقيق الدخل من التأثيرات البيئية، ودمج النتائج في تحليل التكلفة والعائد للبنية التحتية للنقل، من شأنه أن يوفر صورة أوضح حول جدوى المشروع. وفي هذا الصدد، يعد دمج التكاليف والفوائد البيئية في تحليلات التكاليف والفوائد أداة حيوية ومفيدة للاستخدام الفعال للموارد.

توصية السياسة III: تحسين جودة بيانات وإحصائيات مشاريع البنية التحتية للنقل لقياس التأثيرات البيئية.

<u>الأساس المنطقي:</u>

تعد البيانات والإحصاءات الموثوقة والمستمرة والدقيقة أساسية ليس فقط لتطوير البنى التحتية للنقل، ولكن أيضًا لقياس آثارها على البيئة والتنبؤ بها. تتراوح الآثار البيئية للبنى التحتية للنقل من تغير المناخ ونوعية الهواء والتنوع البيولوجي إلى الموارد المائية. يتم قياس الآثار البيئية الناجمة عن البنى التحتية للنقل بشكل أساسي من خلال المؤشرات التالية، على سبيل المثال لا الحصر، انبعاثات الغازات الدفيئة والكربون، واستخدام الطاقة وكثافتها، وحصة مصادر الطاقة المتجددة في المزيج المعتمد، وانبعاثات ملوثات الهواء (أكاسيد الكبريت [SOx، وأكاسيد النيتروجين [NOx، والتعرض البشري للجسيمات الدقيقة في الهواء، ومعدلات الوفيات والتكاليف ذات الصلة، واستنزاف المياه العذبة، ومستويات الإجهاد المائي، واستخدام المواد، وتوليد النفايات واستعادتها، والمناطق المحمية، وموارد الغابات والتغيرات في الغطاء الأرضي.

يجب إنتاج البيانات والإحصاءات المتعلقة بهذه المعايير وتحديثها ونشرها بانتظام من حيث النقل المحلي والدولي والنقل العابر بشكل منفصل لإجراء تقييم ملموس لكيفية تقليل التأثير البيئي السلبي للأنظمة الحالية. ومن الضروري في هذا الصدد، تنفيذ نظام معلومات قوي يتضمن مجموعة من المؤشرات البيئية المتعلقة بالبنية التحتية للنقل وخدماته. علاوة على ذلك، فإن نشر هذه البيانات والمعلومات ضرورية للجمهور، لتغيير سلوكه في الطلب، وكذلك لفتح مسار جديد لفرص استثمارية جديدة من القطاع الخاص.

توصية السياسة IV: الاستفادة من التحليل اللاحق من خلال المقارنات الإحصائية والتقييمات النوعية للتخفيف من الآثار البيئية للبنية التحتية للنقل.

<u>الأساس المنطقي:</u>

يجب قياس آثار المشاريع وتحليلها بدقة، من أجل تحديد ما إذا كانت مشاريع البنية التحتية للنقل قد أثرت على المنطقة / البلد ككل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما كان مقصودًا قبل تنفيذ المشروع. ومن أجل تحديد مدى انحراف التوقعات عن الأرقام الفعلية؛ يمكن مقارنة التوقعات المقدمة لمشروع ما في دراسة الجدوى بانتظام بالفترة المحققة بعد تشغيل المشروع. في هذا الصدد، يعد التقييم اللاحق أداة مهمة لتحديد الانحراف وتقديم الرؤى حول عملية صنع القرار والأداء ونتائج مشاريع البنية التحتية للنقل وإعلام الجمهور. إن التقييم المنهجي اللاحق لمشاريع النقل الكبيرة بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي المحدثة يحمل أهمية كبيرة لتغذية عملية مشاريع النقل الجديدة الصديقة للبيئة. وفي هذا الصدد، يعد وجود عملية محددة وبسيطة ومنهجية للتحليل اللاحق أمرًا مهمًا للكشف عن أعباء مشاريع البنية التحتية للنقل على البيئة بعد تنفيذها.

توصية السياسة V: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من خلال تحسين السياسات التنظيمية والتدريب الخاص بهدف تحسين جودة قياس مشاريع البنية التحتية للنقل وتقييمها

<u>الأساس المنطقي:</u>

تملك البنية التحتية تأثيراً هائلاً على التنمية المستدامة. ومع ذلك، يولد سوء تخطيط البنية التحتية للنقل آثارًا سلبية، مثل التدمير البيئي، وزيادة حوادث المرور، وتغير المناخ، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2، وانخفاض كفاءة النقل. وفي هذا السياق، يعد قياس التأثيرات البيئية للبنية التحتية للنقل، كمسألة أفقية معقدة، ذا أهمية قصوى للتخطيط الفعال للبنية التحتية للنقل. فهو يتطلب، على وجه الخصوص، ما يكفي من الموارد البشرية ذات المستوى المناسب من المهارات، فضلا عن القدرة المؤسسية الكافية. قد تكون هذه المهارات مهمة، خاصة في تقييمات الأثر البيئي وصياغة الاستراتيجيات وتحديد الأهداف. من ناحية أخرى، يتطلب تقييم الأثر البيئي نفسه موارد بشرية كافية في العديد من مجالات الخبرة التقنية والعلوم البيئية والاقتصاد والنمذجة وما إلى ذلك.

علاوة على ذلك، فإن المهارات في التخطيط الاستراتيجي - القدرة على تحديد الأهداف وإعداد خطط العمل - مطلوبةٌ بشكلٍ خاص، عندما يتعلق الأمر بتقليل الآثار البيئية للبنية التحتية للنقل أو توزيع الجهود على مدى فترةٍ طويلةٍ من الزمن. ومع ذلك، يجب ألا يكون هناك عددٌ كافٍ من الأفراد والخبرة والمعرفة المطلوبة في منظمة واحدة فحسب، بل يجب توزيعها على العديد من المنظمات المختلفة المشاركة في عملية القياس والتقييم هذه. وفي هذا الصدد، فإن وجود الموارد المؤسسية والبشرية المختصة، له أهميةٌ حيويةٌ لتعزيز جودة قياس وتقييم الآثار البيئية لمشاريع البنية التحتية للنقل.

توصية السياسة VI: - تشجيع وسائل وتقنيات النقل الأكثر صداقة للبيئة بهدف الحد من آثارها السلبية على البيئة.

<u>الأساس المنطقي:</u>

من أجل الحد من الآثار البيئية، هناك ميلٌ عالميٌّ لتحويل حركة المرور من النقل البري إلى النقل بالسكك الحديدية، ومن استخدام المركبات الخاصة إلى النقل العام. وبالمثل، تم بذل الجهود لتحقيق التقدم التكنولوجي في تقنيات الطاقة البديلة، ومواد المركبات الخفيفة والمتينة، وتطبيقات النقل الذكية. ولذلك، ينبغي للحكومات أن تشجع استخدام وسائل نقلٍ أكثر ملاءمةً للبيئة، وتدعم جهود البحث والتطوير الخاصة بها نحو التكنولوجيات الجديدة.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسيات:

مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

برامج دعم مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمولها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.

مسودة توصيات السياسة لجلسة تبادل وجهات النظر لدورة الكومسيك التاسعة والثلاثين حول "تحسين قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

قررت دورة الكومسيك الثامنة والثلاثون أن يكون "تحسين قدرات التجارة الإلكترونية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" هو الموضوع الرئيسي لجلسة تبادل وجهات النظر في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين، وطلبت من مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة TWG التوصل إلى توصيات سياسية ملموسة حول هذا الموضوع، وتقديم تقرير عنها إلى دورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين.

إلى جانب القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، تتضمن مسودة وثيقة توصيات السياسة التحديات وخيارات السياسة الممكنة لتحسين قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء. في هذا الإطار تمت صياغة التحديات والمشكلات والتوصيات التالية في ضوء الأبحاث التي أجريت حول هذا الموضوع.

A- تحديات تحسين قدرات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بينما توفر التجارة الإلكترونية فرصا كبيرة للبلدان التي لديها البنية التحتية اللازمة في هذا المجال، فإنها تحمل أيضاً مخاطر بالنسبة للبلدان التي تحتاج إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين هذه الصناعة. على الرغم من أن بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد حققت تقدما كبيرا في مجال التجارة الإلكترونية، فإن الغالبية العظمى من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما زالت تواجه تحدياتٍ مختلفة في تطوير قدراتها في مجال التجارة الإلكترونية. وفيما يلي أبرز التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء:

- – صعوبات التكيف مع التحول الرقمي السريع التطور.
- ضعف الإطار القانوني والتنظيمي، وعدم كفاية البنية التحتية الرقمية في مجال التجارة الإلكترونية.
- عدم كفاية الجودة ومشاكل العلامة التجارية، والخسائر الضريبية، وزيادة النشاط غير الرسمي بسبب الانتشار السريع لوسائل التواصل الاجتماعي وزيادة التجارة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- انخفاض الميزة التنافسية للشركات المحلية في بلدانها الأصلية بسبب التطور السريع في الأسواق الإلكترونية الدولية والساحة الرقمية.
- ضعف التشريعات والممارسات بشأن قضايا تشمل الدفع الإلكتروني، وحماية المستهلك، والملكية الفكرية، والأمن السيبراني، والخصوصية الشخصية، وحماية البيانات.

- محدودية القدرات المؤسسية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ ومراقبة القوانين والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.
- عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات، مثل ضعف جودة الشبكة وجودة سرعة الإنترنت وتكلفة الإنترنت وعرض النطاق الترددي.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة والخبرة اللازمة للاستفادة منها في قطاع التجارة الإلكترونية.
- غالبية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متأخرة في تيسير التجارة والتصنيفات اللوجستية.
- عدم كفاية مجموعات البيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ومحدودية المعلومات التي تم تحليلها ومشاركتها.
- محدودية الوعي وضعف الرؤية حول التجارة الإلكترونية بين رواد الأعمال المحتملين.
- انعدام الثقة في النقود الرقمية والتجارة الإلكترونية من حيث حماية المستهلك ومسؤولية الوسيط والخصوصية وحماية البيانات.

ب – توصيات السياسة لزيادة قدرات التجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تعزيز الرقمنة

1- إنشاء بوابة معلومات التجارة الإلكترونية لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث ستتمكن الشركات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الحصول على معلومات عن الأسواق في البلدان الأخرى.

2- تزويد شركات التجارة الإلكترونية بفرص مادية وعبر الإنترنت، حيث يمكنهم الحصول على معلومات حول الحوافز والأسواق والضرائب وحقوق المستهلك وأمن البيانات وأمور أخرى.

3- تحسين بيئة التجارة الإلكترونية من خلال المراقبة والترخيص الفعال لمنصات التجارة الإلكترونية واعتماد شركات التجارة الإلكترونية على هذه المنصات.

4- تعزيز فعالية تقديم الخدمات العامة لجمع الخدمات الحكومية بشكل فعال على منصات الحكومة الإلكترونية.

الإطار القانوني والتنظيمي السليم

1- تطوير بيئة قانونية وتنظيمية للتجارة الإلكترونية / التجارة الرقمية من خلال التدابير القانونية والتنظيمية في مجالات حماية المستهلك ومسؤولية الوسيط والخصوصية وحماية البيانات وما إلى ذلك.

2- مراعاة الالتزام باللوائح الدولية لتسهيل المعاملات التجارية الدولية، مثل MLETR (القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل).

3- تعريف وتصنيف التجارة الإلكترونية بهدف تطوير فهمٍ مشتركٍ حول هذا الموضوع في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

4- تشجيع نقل المعرفة التقنية من خلال تبادل المعلومات/الوثائق بشكل مباشر، والدورات التدريبية، وورشات العمل، وبرامج تبادل الموظفين في مجال التجارة الإلكترونية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

5- تشجيع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تطوير استراتيجية وطنية متعددة السنوات لتجارة إلكترونية مجدية ومحددة زمنيا.

6- تشجيع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تحديد المؤسسات المختصة المسؤولة عن تطوير النظام البيئي للتجارة الإلكترونية وإنشاء آليات تنسيق فعالة.

الأنشطة الترويجية والحوافز

1- تعزيز أنظمة الدفع عبر الإنترنت بين الجمهور ورواد الأعمال من أجل تطوير نظامٍ بيئيٍّ للتجارة الإلكترونية مع استخدام ضمانات الحماية والتخفيضات الضريبية والمزايا على المدفوعات النقدية مثل الخصومات والأقساط.

2- تقديم الدعم والحوافز الحكومية لتشجيع ريادة الأعمال الحالية في مجال التجارة الإلكترونية ومنع الاقتصاد غير المسجل (على سبيل المثال، منع شركات التجارة الإلكترونية من بيع البضائع دون فواتير).

3- وضع اللوائح التشريعية وتقديم الدعم الحكومي والحوافز للأشخاص الذين وصلوا إلى مستوى معين في التجارة الإلكترونية (مثل أولئك الذين يبيعون أكثر من 20 وحدة شهريًا أو أكثر من 5000 وحدة بالعملة المحلية) ليصبحوا شركات مسجلة.

4- تعزيز تطوير التجارة الإلكترونية بين معاملات الشركات B2B / التجارة الرقمية (مثل تنظيم المعارض والمنتديات والتدريب على معاملات الشركات B2B، ودعم المشاركة في المعارض والشركات القطرية في منصات B2B الدولية، وتوفير الدعم للخدمات اللوجستية.

5- إطلاق برامج الدعم والحوافز لرفع مستوى الوعي وتحسين مهارات ريادة الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية، وخاصة لدى شرائح المجتمع المتخلفة.

6- تطوير مهارات العمل من أجل تحسين القدرة التنافسية لشركات التجارة الإلكترونية / التجارة الرقمية من خلال التدريبات على العلامات التجارية والمؤسساتية، ومهارات الأعمال على وسائل التواصل الاجتماعي، وعرض المنتجات على منصات التجارة الإلكترونية العالمية، والمبيعات الناجحة.

دعم تطوير البنية التحتية

1- توفير بنية تحتية عالية الجودة (مثل الإنترنت والوصول عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك) بأسعار في متناول الجميع بهدف تعزيز النظام البيئي للتجارة الإلكترونية/التجارة الرقمية.

2- دعم وحدات التجارة الإلكترونية/الدفع الرقمي والشراء والتتبع باستخدام بنية تحتية حديثة وآمنة لتكنولوجيا المعلومات.

3- تحسين بيئة الاستثمار في الدولة وتنفيذ مشاريع كبيرة بنماذج تمويلية مختلفة من أجل تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعد العنصر الأساسي في تطوير التجارة الإلكترونية.

4- تطوير / تعزيز الموارد البشرية / قدرات النظام البيئي للتجارة الإلكترونية من خلال التعليم الرسمي للأعمال والتدريب المهني، بهدف تزويد الموظفين في القطاع بالمهارات اللازمة، وأمور أخرى.

مشروع توصيات السياسة

التي سيناقشها الفريق العامل المعني بالزراعة التابع للكومسيك، في اجتماعه الحادي والعشرين

(12-13 أكتوبر 2023)

"ضمان استدامة المدخلات الزراعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون الزراعي اجتماعها الحادي والعشرين بنجاح في الفترة (12-13) أكتوبر 2023 في (أنقرة، تركيا)، تحت موضوع "ضمان استدامة المدخلات الزراعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع، أجرت مجموعة العمل الزراعي مناقشات حول استدامة المدخلات الزراعية. وتوصل المشاركون إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات في هذا المجال.
توصيات السياسات هي كما يلي:

<u>توصية السياسة الأولى:</u> تعزيز ممارسات الزراعة الحافظة للموارد بهدف إدارة نظم الزراعة البيئية من أجل تحقيق الإنتاجية المستدامة وزيادة الربحية والأمن الغذائي الذي يحمي الموارد الطبيعية والبيئة.

الأساس المنطقي: تهدف ممارسات إدارة التربة في الزراعة المستدامة إلى جعل التربة المستخدمة في الزراعة أكثر إنتاجية وصحة واستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وزيادة خصوبة التربة، وتحسين نوعية حياة المزارعين. تهدف الزراعة المحافظة على الموارد بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاجية في الأراضي الصالحة للزراعة، وفي الوقت نفسه إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

المبادئ الثلاثة للزراعة المحافظة على الموارد، هي:

- التقليل من اضطراب التربة: تقليل التدخلات الميكانيكية في التربة، والتحول إلى الزراعة المباشرة دون تعكير التربة،
- توفير غطاء عضوي دائم على سطح التربة: ضمان الغطاء العضوي الدائم للتربة بمخلفات المحاصيل و/أو محاصيل التغطية،
- ضمان تنوع المحاصيل: تحقيق التنوع في نمط المحاصيل المدرجة في دورة المحاصيل.

***<u>توصية السياسة الثانية:</u>* تشجيع الري بالتنقيط، وجمع المياه، والمحاصيل المقاومة للجفاف، وإدارة المياه غير التقليدية، وممارسات الزراعة الجافة التي تدعم الاستخدام الفعال للموارد المائية، وتوفير المياه، ومشاركة المنتجين الزراعيين في عمليات التطبيق.**

الأساس المنطقي: المياه هي أحد المدخلات الرئيسية للأنشطة الزراعية، ويمكن تعزيز الإنتاجية باستخدام طرق الري الصحيحة. في كثير من الحالات، لا يتم استخدام الموارد المائية، التي تعتبر حيوية للقطاع الزراعي، بشكل صحيح في الأنشطة الزراعية، واستهلاكها بشكل مفرط، وتلوثها بمواد كيميائية ضارة بجرعات عالية، والعديد من الممارسات الخاطئة تهدد النظام البيئي. تهدف الزراعة المستدامة إلى استخدام المياه بكفاءة، واستخدام طرق الري وتقنيات توفير المياه للحد من تأثير الأنشطة الزراعية على موارد المياه. يجب اختيار طريقة الري المناسبة من

خلال النظر في عوامل مثل خصائص التربة، وكمية ونوعية مياه الري، والوضع الطبوغرافي، وشكل الأرض وحجمها، ونوع النبات، والخصائص المناخية، وتكاليف الري، والخصائص الاجتماعية والثقافية للمنطقة. ستلجأ البلدان التي تعاني من ندرة المياه أيضًا إلى استخدام موارد المياه غير التقليدية للتخفيف جزئيًا من ندرة المياه. يتم إنتاج موارد المياه غير التقليدية، إما كمنتج لعملياتٍ متخصصةٍ مثل تحلية المياه، أو عند استخدامها للري، تتطلب معالجة مناسبة قبل الاستخدام و/أو استراتيجيات مناسبة لإدارة التربة والمياه والنباتات. في البيئات التي تعاني من ندرة المياه، يتم الوصول إلى موارد المياه هذه من خلال تحلية مياه البحر والمياه الجوفية شديدة الملوحة، وتجميع مياه الأمطار، واستخدام موارد المياه ذات الجودة الحدية لأغراض الري. تتكون المياه ذات الجودة الحدية المستخدمة في الري من مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية التي تحتوي على أنواع مختلفة من الأملاح. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الجفاف مستوطنًا في جميع أنحاء العالم بسبب تغير المناخ. ويثير هذا الوضع مخاوف جدية، ويجري بذل الجهود لتطوير "محاصيل تتحمل الجفاف" من خلال التكاثر الجزيئي، والنهج المعدلة وراثيا. فمن ناحية، هناك طلبٌ متزايدٌ على إنتاج ما يكفي من المحاصيل الغذائية الأساسية (القمح والأرز والذرة) لتلبية الزيادة السكانية، ومن الضروري من ناحيةٍ أخرى، تحسين استقرار غلة المحاصيل الرئيسية أو المحاصيل المهمة محليًا. لذلك، أصبح إنتاج المحاصيل المقاومة للجفاف ذا أهمية متزايدة.

<u>توصية السياسة الثالثة:</u> دعم الاستخدام الفعال للأسمدة العضوية والمبيدات العضوية التي توفر زيادة أكبر في الإنتاجية والإنتاج مقارنة باستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، كما تساهم في تحسين صحة النبات والتربة.

الأساس المنطقي: تحتوي الأسمدة العضوية المعدنية على مغذيات نباتية ومواد عضوية معًا، والتي توجد في الأسمدة الكيميائية، بحيث يمكن تقديم محتوى المغذيات في شكل أكثر توحيدًا. في الأسمدة العضوية المعدنية، يتم الجمع بين المعادن المغذية للنباتات مثل النيتروجين (N) والفوسفور (P) والبوتاسيوم (K) والكبريت (S) والزنك (Zn) والمواد العضوية من حمض الهيوميك - فولفيك والسماد العضوي معًا وتستخدم كسماد أساسي. الأسمدة العضوية المعدنية المنتجة في شكل "مادة عضوية + سماد معدني" من خلال الاستفادة من الآثار الإيجابية للمواد العضوية على خصوبة التربة، وتقليل فقدان العناصر الغذائية عن طريق الغسيل من ناحية، وزيادة فعالية المعادن المستخدمة عن طريق تحسين عناصر خصوبة التربة من ناحيو أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المبيدات العضوية مهمة لصحة النبات والتربة. تشتق المبيدات العضوية المستمدة عمومًا من مصادر طبيعية وبأقل قدر من المعالجة، من نباتات مثل النيم أو البيرثروم (من الأقحوانيات) أو الروتينون أو الريانيا (المبيدات الحشرية النباتية) أو المعادن مثل حمض البوريك أو الكريوليت أو التراب الدياتومي.

<u>توصية السياسة الرابعة:</u> تطوير نظام زراعي ذكي للرصد والتقييم الفعالين لفهم تأثير زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة، بالإضافة إلى التوافق البيئي بشكل أفضل.

الأساس المنطقي: تلعب تقنيات الزراعة الذكية المستخدمة في الزراعة والري والرش الزراعي وإجراء القياسات المختلفة وحصاد الأراضي، والتي تستخدم لتشغيل العديد من الوحدات المنفصلة مثل الطائرات بدون طيار والروبوتات وأجهزة الاستشعار وأنظمة تحليل البيانات والأنظمة السحابية وإنترنت الأشياء كنظام متكامل، دورًا مهمًا للغاية في استدامة القطاع الزراعي. تقع جميع الممارسات المبتكرة ضمن نطاق الممارسات الزراعية الذكية أو الزراعة 4.0. مع تطور التقنيات الزراعية، تزداد الإنتاجية وتنخفض التكاليف. من خلال هذه التقنيات، سيكون من الممكن إحراز تقدم من حيث استدامة القطاع الزراعي، والتغلب على تغير المناخ في البلدان التي أصبحت فيها الممارسات الزراعية الذكية واسعة الانتشار.

<u>توصية السياسة الخامسة:</u> تحسين ممارسات الزراعة الدائرية من خلال استخدام الحد الأدنى من المدخلات الخارجية أو إعادة استخدام النفايات الزراعية لضمان إنتاج الأسمدة والطاقة المتجددة.

الأساس المنطقي: الزراعة الدائرية تعني الحفاظ على الكتلة الحيوية الزراعية والنفايات والمخلفات الناتجة عن عمليات تجهيز الأغذية داخل النظام الغذائي كموارد قابلة لإعادة الاستخدام. تشمل الزراعة الدائرية الممارسات التي تضمن مستقبل الإمدادات الغذائية والوصول إلى الغذاء الآمن. المبدأ الأساسي للزراعة الدائرية هو الاستخدام الأمثل للأراضي أو الموارد لتلبية الحاجة. من أجل الاستفادة المثلى من الحقول المراد زراعتها، يجري العمل على زيادة التنوع عن طريق زراعة المحاصيل المتعاقبة، وإضافة محاصيل مختلطة إلى الدورة. ويتم استخدام بقايا (الأوراق والسيقان) للمحاصيل المنتجة في هذه الحقول كعلف للماشية والأسمدة الحيوية للتربة. وبهذا المعنى، تقدم ممارسات الزراعة الدائرية مجموعة واسعة من الفوائد مثل إعادة التدوير والحد من النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وما إلى ذلك.

<u>توصية السياسة السادسة:</u> تشجيع استخدام أساليب وتقنيات الزراعة المغلقة، من قبل مؤسسات القطاع الخاص، بهدف ضمان مراقبةٍ أفضل للعوامل البيئية وزيادة الإنتاجية واستمرارية الإنتاج في غير موسمها.

الأساس المنطقي: الزراعة المغلقة هي طريقة لزراعة النباتات في بيئة خاضعة للرقابة. عند زراعة النباتات في البيئات الخاضعة للرقابة مثل الدفيئات الزراعية والمزارع الرأسية وأنظمة الزراعة الأقل تربة وما إلى ذلك، ويتم تقليل استخدام الأراضي والمياه ومبيدات الآفات والمواد الكيميائية الأخرى اللازمة لزراعة النباتات. توفر تقنيات الزراعة المغلقة مزايا مثل التحكم الأفضل في العوامل البيئية وزيادة الإنتاجية والإنتاج المستمر في غير موسمها.

توصية السياسة السابعة: ***تعزيز تنسيق واستدامة المبادرات بين المؤسسات والمنظمات العامة من خلال مراعاة تنبؤات المخاطر القائمة على البيانات والأدلة التي وضعتها المبادرات في بداية عمليات التنفيذ***

الأساس المنطقي: تؤدي الأساليب المختلفة بين السلطات واللوائح فيما يتعلق بخطط استخدام الأراضي واستدامة النظام البيئي إلى الأهداف ذات الأولوية المحددة في إطار إدارة موارد المياه، والاستخدام المستدام للمدخلات الزراعية، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي. لذلك، يجب تطوير المناهج القائمة على الاستشراف التي تركز على تطوير البنية القانونية والمؤسسية، وتوفير الموارد المالية اللازمة. إن مراعاة تنبؤات المخاطر القائمة على البيانات والأدلة التي وضعتها المبادرات في بداية عمليات التنفيذ ستعزز فعالية القدرات المؤسسية والتقنية.

توصية السياسة الثامنة: دعم صغار المزارعين والفلاحين والأسر في الإدارة الفعالة لأنشطتهم الزراعية من خلال بناء القدرات والتدريب والوصول إلى معلومات السوق والمنتجات المالية المخصصة لتحسين عملية صنع القرار، وكذلك نشر التكنولوجيا وتسهيل الحلول الصديقة للبيئة والمكلفة نسبياً.

الأساس المنطقي: إن صغار المزارعين والفلاحين والأسر باعتبارهم قطاعاً منفصلاً في أي اقتصاد وطني، يضم عددًا كبيرًا من المساهمين في إنتاج الغذاء في معظم مناطق منظمة التعاون الإسلامي. على الرغم من أن غالبية أصحاب الحيازات الصغيرة على دراية بالتقدم التكنولوجي سواء في الري أو الممارسات العضوية، فإنهم مهمشون مالياً للوصول إلى هذه الأدوات على المستوى الشعبي. ودعمهم في الإدارة الزراعية الفعالة يضمن إمدادات غذائية أكثر اتساقًا، وزيادة التنمية الريفية والصحة والتغذية وتحسين الأمن الغذائي الوطني بشكل عام. لا تتعلق هذه القضية بتحسين الزراعة المحلية فحسب، بل تتناول أيضًا قضايا أوسع نطاقًا تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستدامة والمرونة الإقليمية. فهو استثمار في رفاهية المجتمعات، ويساهم في الجهود العالمية للقضاء على الجوع والفقر. وإنشاء الأدوات والحوافز المالية التي يمكن الوصول إليها، يمكن أن يؤدي إلى نشر هذه الممارسات التي تساعد أيضًا في تحقيق الشمولية المالية.

توصية السياسة التاسعة: زيادة استخدام إنتاج البذور المعتمدة والبذور المحسنة في الإنتاج الزراعي من أجل تعزيز الإنتاجية ودعم الأمن الغذائي.

الأساس المنطقي: وإنتاج البذور المعتمدة هو عملية تضمن الجودة والسلامة الوراثية. وهذه البذور تكون في العادة معتمدة ومتاحة للبيع من قبل سلطة رسمية. يتم إنتاج البذور المعتمدة وتخزينها وتسويقها وفقًا للمعايير المعمول بها. تضمن هذه العملية أن تكون المنتجات الزراعية أكثر موثوقية من حيث الاتساق والإنتاجية والجودة. والبذور المحسنة بالإضافة إلى ذلك، هي بذور النباتات التي تم تطويرها باستخدام الهندسة الوراثية وطرق الانتقاء التقليدية. يتم تطوير هذه البذور لزيادة إنتاجية المحاصيل، وتعزيز مقاومة الأمراض، والتكيف مع الظروف المناخية. تساهم البذور

المحسنة بشكل كبير في زيادة إنتاج الغذاء، مما يساعد على إطعام الأعداد المتزايدة من السكان. يعد إنتاج البذور المعتمد والبذور المحسنة جزءًا لا يتجزأ من الممارسات الزراعية المستدامة. تتطلب هذه البذور كميات أقل من المياه والأسمدة والمبيدات الكيميائية، مما يقلل من الآثار البيئية. علاوة على ذلك، تتطلب الزيادة في الإنتاجية استخدامًا أقل للأراضي، مما يساهم في الحفاظ على الغابات.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً. يمكن لمجموعة العمل أن تعمل على تحديد الأولويات وتسلسل مجالات السياسة.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمولها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.

توصيات السياسة العامة للاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر

تم عقد جلسة مناقشة حول السياسات خلال الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG). وافقت مجموعة العمل على توصيات السياسة الواردة أدناه للحد من البطالة بين الشباب، من خلال تحسين برامج التعليم والتدريب المهني في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

<u>توصية السياسة الأولى:</u> إجراء تقييم للاحتياجات في سياق تحديد مجالات التحسين لمعالجة البطالة بين الشباب وصياغة سياسات فعالة

<u>الأساس المنطقي:</u>

تتطلب معالجة تحديات بطالة الشباب، وتشغيل الشباب غير الرسمي، والشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب NEET، اتباع نهجٍ شاملٍ متعدد الأوجه، يأخذ في الاعتبار مختلف العوامل المترابطة. أولاً، من الأهمية بمكان الاعتراف بالحاجة إلى خلق فرص العمل من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات التنمية الداعمة التي تعزز النمو الاقتصادي وريادة الأعمال. وهذا يستلزم معالجة استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز بيئة الطابع الرسمي على الاقتصادات غير الرسمية. وتؤثر هذه العوامل بشكل كبير على وصول الشباب إلى فرص العمل اللائق. ثانيًا، يعد الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات أمرًا بالغ الأهمية، حيث يعالج الحواجز مثل سوء جودة التعليم، وعدم تطابق المعرفة والمهارات، وعدم كفاية البنية التحتية. يعد تعزيز التدريب المهني والتعليم الفني والتلمذة الصناعية أمرًا ضروريًا لسد الفجوة بين مهارات الشباب ومتطلبات سوق العمل. علاوة على ذلك، يعد التركيز على تحسين جودة التعليم وضمان الوصول العادل إليه أمرًا أساسيًا، لا سيما بالنسبة للفتيات والنساء الصغيرات اللواتي يواجهن معدلات تسرب عالية وزيجات مبكرة.

وتختلف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدى قابليتها للتأثر بهذه التحديات. فبينما يواجه البعض توقعات ضعيفة للاقتصاد الكلي، يتعامل آخرون مع تغير المناخ والتدهور البيئي وندرة المياه. وإدراك هذه الاختلافات الإقليمية أمر ضروري لصياغة سياسات فعالة. علاوة على ذلك، يشكل التعاون الدولي أهمية كبيرةً لمعالجة القضايا المعقدة مثل الهجرة غير الشرعية والاستفادة من إمكانات المهاجرين المهرة. يعد التعاون بشأن المبادرات العالمية، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون والحماية الاجتماعية، أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم الدعم للفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب.

<u>توصية السياسة الثانية:</u> وضع سياساتٍ فعالةٍ لسوق العمل النشط للحد من البطالة بين الشباب وخلق فرص العمل اللائق.

<u>الأساس المنطقي:</u>

من خلال مبادرات التعليم والتدريب، تساعد سياسات سوق العمل النشطة ALMP الأفراد على اكتساب مهارات جديدة أو ترقية المهارات الراهنة. وهذا يجعل القوى العاملة أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، مما يزيد من قابليتها للتوظيف. وفي هذا الصدد، فإن تخصيص ميزانية كافية لتطوير سياسات وبرامج عمل نشطة لزيادة عمالة الشباب هو استثمار استراتيجي يمكن أن يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة على المدى القصير والطويل.

تعد برامج إدارة سوق العمل النشطة التي تشمل بشكل أساسي المساعدة في البحث عن عمل، والتدريب في سوق العمل، وحوافز التوظيف في القطاع الخاص، وخلق فرص العمل في القطاع العام؛ هي تدخلات في سياسات سوق العمل التي تهدف إلى زيادة فرص العمل ، وبالتالي فهي ضرورية لتعزيز الانتعاش الاقتصادي من خلال مساعدة

الباحثين عن عمل في تأمين فرص العمل، وتقديم التدريب اللازم للأفراد الذين يواجهون أكبر التحديات، وتقديم دعم قوي لأولئك الذين يواجهون صعوبات كبيرة.

وسد فجوات التمويل ومعالجة البطالة بين الشباب وعدم النشاط، والعمل غير المستقر؛ يتطلب اتباع نهج شامل. والتعاون الدولي أمر حيوي لدعم البلدان النامية، وتعبئة الموارد المحلية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتنفيذ الإصلاحات المالية.

<u>توصية السياسة الثالثة:</u> تطوير/تحسين أنظمة المراقبة والتقييم جيدة التصميم مع المؤشرات الرئيسية للتنفيذ الفعال لبرامج التعليم المهني.

<u>الأساس المنطقي:</u>

تعد أنظمة المراقبة والتقييم ضرورية في تقييم نجاح أي سياسة/برنامج وتحديد أوجه أي قصور وتحديات محتملة بالإضافة إلى تتبع التحسينات. يوفر تطوير أنظمة المراقبة والتقييم وتحسينها، فرصة للحصول على رؤى حول التنفيذ ومتابعة التقدم، لإظهار مجالات التحسين، والتأكد من أنها تلبي أهدافها وغاياتها.

إن جمع البيانات وتحليلها بانتظام حول هذه المؤشرات يمكن أن يساعد المؤسسات التعليمية وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة على اتخاذ قراراتٍ مستنيرةً لتحسين جودة وفعالية برامج التعليم والتدريب المهني.

وفي هذا السياق، يمكن استخدام طرق بسيطة لجمع البيانات تتطلب الحد الأدنى من البنية التحتية والموارد المحدودة. علاوة على ذلك، يمكن أيضًا الاستفادة من جمع البيانات في الوقت الفعلي والتعلم الآلي لتحليل الاتجاهات المتعلقة بنقص المهارات في سوق العمل سريع التغير.

<u>توصية السياسة الرابعة:</u> رفع مستوى مهارات القوى العاملة، وزيادة فرص التوظيف، من خلال تعزيز تنمية المهارات الرقمية والتحول الرقمي لأنظمة التعليم والتدريب المهني الوطنية، وكذلك من خلال إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص.

<u>الأساس المنطقي:</u>

تعتبر الرقمنة أمراً بالغ الأهمية في التعليم المهني بثلاث طرق متميزة. أولاً، تلعب المدارس دورًا حاسمًا في تزويد المواطنين بمهارات جديدة تمكنهم من التنقل في عالم سريع التغير. ثانيًا، تقدم موارد مبتكرة مثل أجهزة الكمبيوتر والسبورات التفاعلية، المستخدمة في الفصول الدراسية للتعليم المعكوس أو التعليم المدمج. ثالثًا، يمكن الوصول بسهولة إلى الكفاءات والأدوات والمحتوى الرقمي، ليس فقط داخل المدارس المهنية، ولكن أيضًا في أماكن عمل المتدربين. واعتماد هذه التقنيات على نطاق واسع يتطلب رقمنة كل من التعليم والتدريب المهني وأطر المهارات الوطنية، مما يضمن الملاءمة السريعة مع سوق العمل الديناميكي.

يعتبر وضع مبادئ توجيهية للتحول الرقمي لأنظمة التعليم والتدريب المهني الوطنية أمرًا بالغ الأهمية. فالرقمنة لها تأثير عميق على مكان العمل وملاءمة التدريب مع مهارات سوق العمل المتطورة. تلعب الرقمنة دورًا محوريًا في تمكين الأفراد من اكتساب مهارات جديدة في عالم متغير باستمرار. وهي تقدم موارد وأساليب تعليمية مبتكرة مع تمكين التكيف السريع مع تحولات سوق العمل. علاوة على ذلك، يعتبر النظام الرقمي ضرورياً لضمان بقاء عمليات التعليم مرنة، واستمرار اكتساب المهارات دون انقطاع، حتى في الأزمات مثل الوباء.

تشمل مزايا الرقمنة في أنظمة التعليم والتدريب المهني العديد من الجوانب الرئيسية: اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، وتعزيز الجودة والكفاءة، وتوسيع آفاق التعلم، وزيادة فرص العمل، والتواصل غير المقيد من خلال التقنيات الرقمية. وبينما يحمل مخاطر محتملة، مثل النزوح الوظيفي والفجوة الرقمية، فمن الأهمية بمكان إقناع المجتمع

بالتحول الرقمي المنهجي الشامل والتصدي لتحديات مثل محدودية الوصول إلى الإنترنت والتفاوت في المهارات الرقمية.

أثناء إنشاء وتنفيذ برامج التدريب المهني، وإشراك القطاع الخاص في الدراسات، وتلقي دعمه؛ يمكن تدريب الموظفين اللازمين في القطاع، أي إعداد القوى العاملة المؤهلة المتوقعة، وتنفيذ برامج أسرع وموجهة نحو النتائج من خلال تخفيف العبء المالي على الميزانية العامة.

توصية السياسة الخامسة: إطلاق خطط لحوافز كاملة من أجل تشجيع ريادة الأعمال وإدارة الأعمال، والمساعدة في التوظيف، والتدريب أثناء العمل.

الأساس المنطقي:

يعتبر تحفيز ريادة الأعمال وإدارتها والمساعدة في التوظيف والتدريب أثناء العمل أمرًا ضروريًا لمعالجة بطالة الشباب وتحسين نتائج سوق العمل. تلعب برامج المساعدة في البحث عن عمل دورًا محوريًا من خلال تعزيز جهود البحث عن عمل للباحثين عن عمل، وتبسيط عملية مطابقة الوظائف، مما يؤدي في النهاية إلى وظائف ذات جودة أعلى.

يمكن أن يؤدي تحفيز فرص العمل في القطاع الخاص من خلال مبادرات مثل دعم الأجور وبرامج ريادة الأعمال إلى تزويد الشباب بالمهارات والموارد والدعم اللازم لبدء وإدارة أعمالهم ومشاريعهم الخاصة. تعد برامج التوظيف في القطاع العام وسيلة أخرى للنظر فيها، خاصة بالنسبة للأفراد المحرومين، لأنها توفر مصدرًا للدخل وتساعد في الحفاظ على روابط سوق العمل، مع تخفيف معدلات البطالة المرتفعة أيضًا.

توصية السياسة السادسة: تطوير السياسات والبدء في إصلاحات سوق العمل للحد من العمالة غير الرسمية.

الأساس المنطقي:

معالجة العمالة غير الرسمية أمر ضروري للتنمية الاقتصادية لأي بلد ورفاه شبابه. تعد السياسات والمبادرات التي تعزز إضفاء الطابع الرسمي، وتحسن ظروف سوق العمل، وتوفر الوصول إلى التعليم والتدريب على المهارات، وتخلق فرصًا للعمل اللائق؛ أمرًا بالغ الأهمية للحد من التأثير السلبي للعمالة غير الرسمية، لا سيما بين الشباب.

من ناحية أخرى، يفتقر العمال غير الرسميين عادة إلى الحماية القانونية والمزايا الممنوحة للعمال الرسميين. ويشمل ذلك ضمانات الحد الأدنى للأجور، وأجور العمل الإضافي، والإجازة مدفوعة الأجر، والضمان الاجتماعي، ولوائح الصحة والسلامة. ونتيجة لذلك، فإن العمال غير الرسميين أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. علاوة على ذلك، يفتقر العمال غير الرسميين في الغالب إلى الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، مثل التأمين ضد البطالة واستحقاقات التقاعد. ويجعلهم هذا معرَّضين مالياً لأحداث غير متوقعة مثل فقدان الوظيفة أو المرض أو التقاعد، مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي.

وحتى في العديد من البلدان النامية، يوجد جزء كبير من فرص العمل في الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يوفر دخلاً مستقراً أو حماية اجتماعية أو أماناً وظيفياً. قد لا يفهم العمال غير الرسميين تمامًا مزايا إضفاء الطابع الرسمي، لذلك يمكن أن تلعب الحملات التثقيفية دورًا حاسمًا.

يمكن أن يؤدي تبسيط لوائح العمل، وتقليل التكلفة والعبء الإداري لتوظيف العمال الرسميين، وتبسيط عقود العمل إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة للتوظيف الرسمي. علاوة على ذلك، فإن توفير الحوافز للشركات غير الرسمية لإضفاء الطابع الرسمي على عملياتها، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية أو الإعانات أو الوصول إلى الخدمات المالية للشركات، يمكن أن يسهل الانتقال إلى القطاع الرسمي.

وتسهيل الوصول إلى الأسواق الرسمية للشركات غير الرسمية، بما في ذلك تكامل سلسلة التوريد وروابط السوق، يمكن أن يساعد المنتجين ومقدمي الخدمات غير الرسميين على الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع وزيادة إيراداتهم. يمكن للاستثمار في برامج التدريب المهني وتنمية المهارات أن يعزز قابلية توظيف العمال غير الرسميين. وتزويدهم بمهارات قيمة يمكن أن يساعدهم في الانتقال إلى العمل الرسمي أو تحسين إنتاجيتهم كرجال أعمال. إن تطوير وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، مثل التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي واستحقاقات التقاعد، لتغطية العمال غير الرسميين يمكن أن يقلل من الضعف الاقتصادي للعمال غير الرسميين ويشجع على إضفاء الطابع الرسمي.

توصية السياسة السابعة: تطوير سياسات سليمة مع استراتيجيات شاملة تهدف إلى خفض معدل الأشخاص العاطلين عن التعليم والتوظيف والتدريب NEET

<u>الأساس المنطقي:</u>

يعد خفض معدلات البطالة من العمل والتدريب والتعليم NEET بين الشباب قضية مهمة للغاية بالنسبة للحكومات حيث تؤدي بطالة الشباب إلى فترات طويلة من الخمول الاقتصادي والبطالة. إن ضمان المشاركة النشطة للشباب في العمل المربح أو المساعي التعليمية له أهمية قصوى، حيث أن الشباب غير النشطين عرضة لمختلف المخاطر الاجتماعية والنتائج السلبية.

فبينما يبلغ معدل الشباب في العالم 23.5% اعتبارًا من عام 2022، فإن معدل الشباب في العالم أعلى بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حيث يوجد معظم البلدان الأعضاء . علاوة على ذلك، هناك تباين كبير بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدلات الشباب غير المندرجين في العمل أو التدريب أو التعليم NEET . حيث تصل معدلات العاطلين عن العمل والتدريب والتعليم في بعض البلدان الأعضاء إلى 40-50 ٪.

تتطلب معالجة معدلات البطالة NEET المرتفعة نهجًا متعدد الأوجه يتضمن؛ تحسين أنظمة التعليم والتدريب، وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ سياسات وبرامج داعمة تستهدف الشباب المعرضين لخطر التحول إلى البطالة NEET. يعد التعاون بين الوكالات الحكومية وأرباب العمل والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الشباب أمرًا بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ هذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يساعد الرصد والتقييم الحكومات على صقل وتحسين استراتيجياتها للحد من البطالة NEET.

<u>توصية السياسة الثامنة:</u> تعزيز التنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة وخلق التآزر لتحقيق سياسات شاملة لتوظيف الشباب

<u>الأساس المنطقي:</u>

تعد الجهود التعاونية بين أصحاب المصلحة المعنيين (المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والجهات المانحة) مفيدة للغاية في تحقيق سياسات توظيف الشباب الشاملة. يساهم تجميع الموارد والمعرفة والخبرة في الجهود المبذولة لتزويد الشباب بالمهارات ذات الصلة والموجهة نحو السوق.

تعد الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المعنيين حاسمة للغاية للسياسات الشاملة والاندماج الاجتماعي. كما تسهل الشراكات تبادل الممارسات الجيدة والمنهجيات المبتكرة وتوفر بيئة عمل أكثر شمولاً.

وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد إنشاء آلية توجيهية واحدة تشمل أصحاب المصلحة المعنيين، لتسهيل دخول الخريجين الجدد إلى سوق العمل وضمان توظيف موظفين مؤهلين تأهيلاً مناسباً في الوظائف المتعلقة بمجالاتهم.

مسودة توصيات السياسات الخاصة بالاجتماع العشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

ستعقد جلسة اعتدالٍ خلال اجتماع مجموعة العمل تحت عنوان **"صياغة توصيات السياسة لدورة الكومسيك الوزارية التاسعة والثلاثين حول تحسين التعاون بين البنوك المركزية في مجال العملات الرقمية: التحديات والآفاق أمام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"** في 10 أكتوبر 2023. تم إعداد هذه الوثيقة لإثراء المناقشات خلال الدورة المذكورة من أجل الخروج بتوصيات سياسية ملموسة لتقريب السياسات بين الدول الأعضاء. وقد تمت صياغتها وفقًا للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده لهذا الاجتماع.

توصية السياسة 1: إنشاء لجنة إدارة/توجيه للمشروع وتحديد الأهداف وحالات استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين (الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والجامعات ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك) من أجل بناء نظامٍ بيئيّ رقميّ مناسب قابلٍ للتشغيل البيني مع نظام (أنظمة) الدفع الحالية، وزيادة الشمول المالي وتحسين نقل السياسة النقدية

الأساس المنطقي / التفسير:

من الأهمية بمكان وجود لجنةٍ قويةٍ لإدارة/توجيه المشروع، تتألف من أعضاء من ذوي الخبرات المتنوعة التي ستقدم الدعم التنفيذي باستمرار، وضمان تحقيق المشروع لأهدافه وغاياته. ستقوم اللجنة بتزويد وتطوير العملات الرقمية للبنك المركزي CBDCs برؤيةٍ وأهدافٍ واضحةٍ تتكيف مع الاحتياجات، وهو ما يجب تحقيقه من خلال العملة الرقمية للبنك المركزي، على سبيل المثال تحسين الشمول المالي أو تسهيل الدفع على الشركات. يعد التحديد الواضح للأهداف وحالات الاستخدام (مثل مدفوعات التجزئة أو تسويات الجملة أو المعاملات عبر الحدود أو المدفوعات الحكومية) أمرًا بالغ الأهمية لأنه يضع الأساس لمشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية بأكملها. بدون فهم واضح للهدف الذي تسعى إلى تحقيقه العملة الرقمية للبنك المركزي CBDC، وكيف سيتم استخدامها؛ من الصعب اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصميمها ومتطلباتها الفنية وبنيتها التحتية الداعمة. بالإضافة إلى ذلك، يساعد وجود أهدافٍ محددةٍ جيدًا في توصيل فوائد اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي إلى الجمهور وأصحاب المصلحة المعنيين، مما يعزز الدعم والتعاون.

توصية السياسة 2: تطوير الإطار القانوني والامتثال التنظيمي / الموافقة التنظيمية والرقابة لضمان الوضوح القانوني وإدارة المخاطر وحماية المستهلك ودور البنك المركزي.

الأساس المنطقي / التفسير:

من الأهمية بمكان وضع إطار قانونيّ وتنظيميّ شاملٍ وقويّ يتناول الجوانب القانونية والمالية والأمنية والخصائص المحددة للعملات الرقمية للبنك المركزي، مما يضمن الامتثال للقوانين واللوائح الحالية. يعد الإطار القانوني وخطوات الامتثال التنظيمية ضرورية من حيث الوضوح القانوني وتخفيف المخاطر وحماية المستهلك ودور البنك المركزي. يضمن السعي للحصول على الموافقة التنظيمية ضمن إطار محدد جيدًا أن تعمل العملة الرقمية للبنك المركزي ضمن الإطار القانوني، مما يمنع العقبات التنظيمية المحتملة أو التحديات القانونية بعد الإطلاق. ومع ذلك، فإن الامتثال التنظيمي هو مسؤولية مستمرة. يمكن أن تتغير المعايير المالية والقانونية بسبب التقنيات المتطورة والمخاطر الناشئة. يضمن الحفاظ على الرقابة التنظيمية أن العملة الرقمية للبنك المركزي تعمل ضمن حدود القانون وتظل آمنة للمستخدمين. يجب أن يفي هذا المنظور بمعايير الامتثال للشريعة الإسلامية، ويعزز دور محاور/مراكز التمويل الإسلامي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضًا.

توصية السياسة 3: إنشاء فريق عمل مخصص يضم متخصصين في البنك المركزي لتحديد مجموعة التكنولوجيا المناسبة للعملات الرقمية للبنوك المركزية (أي لتوفير الأمن والكفاءة وقابلية التوسع وقابلية التشغيل البيني وما إلى ذلك).

الأساس المنطقي / التفسير:

من الضروري تنفيذ التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والتي تضمن النزاهة والسرية وقابلية التشغيل البيني وقابلية التوسع وكفاءة معاملات العملات الرقمية للبنوك المركزية. يعد اختيار مجموعة التكنولوجيا المناسبة

للعملة الرقمية للبنك المركزي CBDC، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل تقنية دفتر الأستاذ الموزع DLT، أو قواعد البيانات الموزعة، أو قواعد البيانات المركزية، أمرًا بالغ الأهمية، لأنه يؤثر على القدرات التقنية والأمن والفعالية للعملة الرقمية للبنك المركزي CBDC. يعتمد استخدام بلوكتشين أو أي تقنية أخرى على عوامل مثل المستوى المطلوب من اللامركزية أو التوزيع جنبًا إلى جنب مع حالات الاستخدام المحددة للعملة الرقمية للبنك المركزي. لذلك، قد يكون من المناسب إنشاء فرقة عمل مخصصة تتكون من خبراء مؤهلين للتعمق في هذا الموضوع.

توصية السياسة 4: تصميم وتطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال اختبارات مكثفة ودراسات تجريبية من قبل البنوك المركزية بالتشاور مع خبراء التكنولوجيا وأصحاب المصلحة المعنيين.

الأساس المنطقي / التفسير:

من المهم إنشاء أنظمة عملات رقمية للبنك المركزي قابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية المستقبلية والظروف الاقتصادية المتغيرة. يضمن التعاون مع خبراء التكنولوجيا أن تكون البنية التحتية للعملات الرقمية للبنك المركزي قوية وسهلة الاستخدام وآمنة ومرنة. علاوة على ذلك، فإن إنشاء واجهات ملائمة وسهلة الاستخدام لمحافظ وتطبيقات العملة الرقمية للبنك المركزي، سيشجع تبنيها بين مجموعة واسعة من المستخدمين. يعد الاختبار الصارم أمرًا ضروريًا لتحديد وحل أي مشكلات فنية قبل إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي. تساعد الاختبارات الشاملة والبرامج التجريبية في تحديد ومعالجة أي مشكلات فنية أو تشغيلية في وقت مبكر من عملية التطوير. يعمل هذا النهج الاستباقي على تحسين الأداء العام وموثوقية نظام العملة الرقمية للبنك المركزي.

توصية السياسة 5: تطوير سياسات / استراتيجيات / برامج لضمان الأمن والخصوصية من أجل حماية بيانات المستخدم ومعاملاته، وتحقيق التوازن بين الخصوصية والمتطلبات القانونية.

الأساس المنطقي / التفسير:

من الأهمية بمكان تنفيذ تدابير أمنية قوية لحماية بيانات المستخدم ومعاملاته، وتحقيق التوازن بين الخصوصية والمتطلبات القانونية. الأمان أمر بالغ الأهمية في عالم العملات الرقمية. تعمل التدابير الأمنية القوية على حماية نظام العملة الرقمية للبنك المركزي من التهديدات؛ مثل التهديدات السيبرانية ومحاولات القرصنة، وتعزز ثقة المستخدم، وتمنع الوصول غير المصرح به إلى الأموال. يعد الامتثال للوائح حماية البيانات أمرًا ضروريًا لاحترام خصوصية المستخدم.

توصية السياسة 6: تسهيل وصول الجمهور إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال قنوات توزيع سهلة الاستخدام بالتعاون مع المؤسسات المالية.

الأساس المنطقي / التفسير:

يضمن إنشاء قنوات التوزيع الضرورية والمحافظ سهلة الاستخدام إمكانية وصول الجمهور إلى العملات الرقمية للبنك المركزي. يمكن أن يؤدي التعاون مع المؤسسات المالية عند الحاجة و/أو ذات الصلة إلى توسيع نطاق خدمات العملة الرقمية للبنك المركزي، مما يجعلها متاحة على نطاق واسع.

توصية السياسة 7: تعزيز آلية التحويل النقدي، وتحسين فعالية السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال العملات الرقمية للبنوك المركزية.

الأساس المنطقي / التفسير:

يعد دمج عملات البنك المركزي الرقمية مع السياسة النقدية أمرًا أساسيًا للبنوك المركزية. فهو يتيح لها تحقيق أهدافها الاقتصادية مثل استقرار الأسعار إلى جانب الاستفادة من فوائد العملة الرقمية. تعد بعض قواعد الحوكمة ضرورية للحفاظ على الثقة والاستقرار في العملات الرقمية للبنك المركزي، حيث تعتبر العديد من المشاريع

الجارية أن العملات الرقمية للبنك المركزي مكملة للنقد. قد تمكن رقمنة السلع والخدمات والنشاط الاقتصادي ذي الصلة من مراقبة الأسعار بشكلٍ فوريٍ، وتؤدي بالتالي إلى تقييم أفضل لتأثيرات السياسات النقدية.

توصية السياسة 8: تطوير استراتيجية شاملة للعلاقات العامة والاتصالات (أي تطبيقات الهاتف المحمول) لتعزيز قدرات المستخدمين ورفع مستوى الوعي حول استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي وفوائدها وأمنها.

الأساس المنطقي / التفسير:

تعتبر العملات الرقمية للبنك المركزي، تقنية جديدة وغير مألوفة لكثير من الناس. من المهم التواصل بشكلٍ فعالٍ مع الجمهور حول العملات الرقمية للبنك المركزي وكيفية عملها. وزيادة المعرفة المالية بالعملات الرقمية للبنك المركزي بالتالي أمر لا بد منه، نظرًا للاستخدام المحتمل على نطاقٍ واسعٍ لهذه المنصات والواجهات الرقمية. تعد حملات التوعية والبرامج التعليمية أمراً حيوياً لإعلام الجمهور والشركاتً والجامعات والمؤسسات المالية وما إلى ذلك، حول فوائد العملات الرقمية للبنوك المركزية، وكيفية استخدامها بأمان، وأفضل الممارسات الأمنية، والاحتياطات التي يجب اتخاذها. تهدف هذه الحملات إلى زيادة الوعي وبناء الثقة في نظام العملة الرقمية للبنك المركزي، مما يساهم في الاعتماد الناجح للعملات الرقمية للبنوك المركزية.

توصية السياسة 9: *تطوير / تحسين آليات المراقبة والصيانة السليمة لجمع الأفكار حول أداء العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC).*

الأساس المنطقي / التفسير:

يمثل الإطلاق الرسمي للعملة الرقمية للبنك المركزي علامة فارقة حاسمة، ولكن يجب تنفيذها بسلاسة لبناء الثقة بين المستخدمين وأصحاب المصلحة. إن ضمان اكتمال البنية التحتية وأنظمة الدعم اللازمة يقلل من الاضطرابات أثناء الانتقال. من ناحية أخرى، تعد المراقبة المستمرة والصيانة المنتظمة ضرورية لدعم أداء العملة الرقمية للبنك المركزي ومعايير أمانها. في هذا السياق، يعد جمع التعليقات وتحسين العملة الرقمية للبنك المركزي بشكل متكرر بناءً على تجارب المستخدم، أمرًا بالغ الأهمية لنجاحها على المدى الطويل. من خلال التكيف مع الاحتياجات المتغيرة ومعالجة مخاوف المستخدمين، بالإضافة إلى زيادة اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي وفائدتها في النظام البيئي المالي، تبقى العملة الرقمية للبنك المركزي موثوقة وآمنة للمستخدمين.

توصية السياسة 10:تعزيز استخدام العملات الرقمية للبنك المركزي عبر الحدود من خلال تعزيز التعاون الدولي بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية من خلال المعايير والبروتوكولات.

الأساس المنطقي / التفسير:

يعد استكشاف الفرص العابرة للحدود وقابلية التشغيل البيني من خلال الدخول في اتفاقيات مع دول أخرى لتسهيل الاستخدام الدولي أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز فائدة العملات الرقمية للبنك المركزي على نطاق عالمي. وهو يسهل التجارة الدولية والتحويلات المالية والمعاملات المالية، ويعزز التعاون الاقتصادي بين البلدان. تعمل المعايير والبروتوكولات الدولية على تعزيز الثقة وقابلية التشغيل البيني، مما يسمح للعملات الرقمية للبنك المركزي للعمل بسلاسة عبر الحدود. يجب أيضًا موازنة تكامل العملة الرقمية للبنك المركزي عبر الحدود مع الآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار، والناجمة عن زيادة حجم تدفقات رأس المال عبر الحدود، بالإضافة إلى إمكانية قيام العملة الرقمية للبنك المركزي في بلد المنشأ بإزاحة عملة أخرى إذا تم استخدامها على نطاق واسع في بلد مضيف.

يعد التعاون بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية الأخرى أمرًا ضروريًا لإنشاء نظام بيئي موحد ومترابط للعملات الرقمية للبنوك المركزية. يوفر منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك منصة منتظمة للسلطات ذات الصلة في البلدان الأعضاء. لذلك، يمكن استخدام هذا المنتدى بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مثل مركز SESRIC أو معهد SMIIC عند الحاجة لتنفيذ هذه التوصية. كما ينبغي الاستفادة بشكلٍ فعالٍ من برامج التدريب التي يقدمها مركز SESRIC بشأن الخدمات المصرفية المركزية لتعزيز بناء القدرات من حيث الموارد البشرية فيما يتعلق بالعملات الرقمية للبنك المركزي، واستخدامها بشكلٍ فعال.

أدوات تحقيق توصيات السياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي للكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك: توفر هذه المنصة الخاصة بيئة تفاعلية ومفتوحة لمناقشة القضايا النقدية والمصرفية والمالية، إلى جانب تعزيز الجهود الرامية إلى تعميق التعاون والتنسيق من خلال الجمع بين البنوك المركزية، والسلطات النقدية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار برامج الكومسيك لدعم المشاريع، يصدر مكتب تنسيق الكومسيك دعوة لتقديم مقترحات مشاريع كل عام. من خلال برامج الكومسيك لدعم المشاريع، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف، ليتم تمويلها من خلال المنح التي يقدمها مكتب تنسيق الكومسيك. ولتحقيق توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تسهيلات برامج الكومسيك لدعم المشاريع. وقد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات، وبرامج التدريب، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورشات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، والمواد/الوثائق تدريبية، وما إلى ذلك.

الملحق الثامن

الأصل: بالإنجليزية

قائمة الوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و / أو تقديمها في دورة الكومسيك التاسعة والثلاثين (إسطنبول، 2-5 ديسمبر 2023)

1.	تقرير الكومسيك حول التقدم السنوي 2023	OIC/COMCEC/38-22/D(1)-CCO
2.	إنجاح التعاون: استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط	OIC/COMCEC/38-22//D(2)-CCO
3.	تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/38-22/D(3)-OIC
4.	الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023: صعود الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية	OIC/COMCEC/38-22/D(4)-SESRIC
5.	موجز عن التعاون التجاري / TPS-OIC	OIC/COMCEC/38-22/D(5)-CCO
6.	– وقائع الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري	OIC/COMCEC/38-22/D(6)-CCO
7.	توصيات السياسة للاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك التجارية	OIC/COMCEC/38-22/D(7)-CCO
8.	الملخص التنفيذي - التقرير السنوي عن التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/38-22/D(8) -ICDT
9.	تقرير عن المعارض التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/38-22/D(9)-ICDT
10.	تقرير عن القضايا المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية	OIC/COMCEC/38-22/D(10)-ICDT
11.	تقرير تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC حول تعزيز التجارة البينية ...	OIC/COMCEC/38-22/D(11)-IsDB-ITFC
12.	برنامج المساعدة الفنية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية TAP من أجل التكامل الإقليمي والعالمي في التجارة	OIC/COMCEC/38-22/D(12)-IsDB
13.	تقرير عن سير العمل في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD	OIC/COMCEC/38-22/D(13)-IsDB
14.	البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا SPDA	OIC/COMCEC/38-22/D(14)-IsDB
15.	برنامج مركز ذكاء الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/38-22/D(15)-IsDB
16.	تقرير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC	OIC/COMCEC/38-22/D(16)-SMIIC
17.	تقرير عن أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA	OIC/COMCEC/38-22/D(17)-ICCIA
18.	موجز حول التعاون المالي.....	OIC/COMCEC/38-22/D(18)-CCO
19.	وقائع الاجتماع العشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي	OIC/COMCEC/38-22/D(19)-CCO
20.	توصيات السياسات للاجتماع العشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي للكومسيك ...	OIC/COMCEC/38-22/D(20)-CCO
21.	موجز عن النقل والمواصلات	OIC/COMCEC/38-22/D(21)-CCO

22.	وقائع الاجتماع الحادي والعشرين لاجتماع مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات	OIC/COMCEC/38-22/D(22)-CCO
23.	توصيات السياسات للاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات	OIC/COMCEC/38-22/D(23)-CCO
24.	موجز عن السياحة	OIC/COMCEC/38-22/D(24)-CCO
25.	وقائع الاجتماع الحادي والعشرين لاجتماع مجموعة الكومسيك للعمل السياحي	OIC/COMCEC/38-22/D(25)-CCO
26.	توصيات السياسات للاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة العمل السياحي	OIC/COMCEC/38-22/D(26)-CCO
27.	موجز عن التعاون الزراعي	OIC/COMCEC/38-22/D(27)-CCO
28.	وقائع الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة الكومسيك للعمل الزراعي	OIC/COMCEC/38-22/D(28)-CCO
29.	موجز عن التخفيف من حدة الفقر	OIC/COMCEC/38-22/D(29)-SESRIC
30.	وقائع الاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	OIC/COMCEC/38-22/D(30)-SESRIC
31.	توصيات السياسات للاجتماع الحادي والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر	OIC/COMCEC/38-22/D(31)-CCO
32.	خارطة الطريق الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب التقني والمهني (2020-2025)	OIC/COMCEC/38-22/D(32)-CCO
33.	نحو تحقيق أولويات التنمية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي - تقرير التقدم ...	OIC/COMCEC/38-22/D(33)-CCO
34.	قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ أهداف للتنمية المستدامة SGDs	OIC/COMCEC/38-22/D(34)-CCO
35.	توصيات السياسات لجلسة تبادل الآراء	OIC/COMCEC/38-22/D(35)-CCO

التقارير متاحة على موقع الكومسيك. (**www.comcec.org**)